مصر و الأمة :
ماذا بعد العدوان على العراق :
الدلالات .. التداعيات .. الضرورات



مصر و الأمة :
ماذا بعد العدوان على العراق :
الدلالات .. التداعيات .. الضرورات

أعمال الندوة المغلقة التى عقدت يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٣

أحمد عبد الله	فؤاد السعيد	محمود عبد الفضيل
حسن أبو طالب	محمد السعيد إدريس	مصطفى علوى
حورية مجاهد	محمد نبيل فؤاد	مصطفى كامل السيد
طارق البشرى		نادية محمود مصطفى

تحرير

د/ عمرو دَرَّاج　　　د/ نادية محمود مصطفى

٢٠٠٣

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

رقم الإيداع : ١٦٥٦٢ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى : I.S.B.N
977-223-814-4

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٦٧٦٩٥١ فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٧١١٠٢٠
٥٦٧٦٤٨٦ – ٥٦٧٦٤٩١

E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg

المحتويات

الموضوع	الصفحة
-المقدمة	٩
-الكلمات الأفتتاحية	
١- كلمة الدكتورة/ نادية مصطفى	١٩
٢- كلمة الدكتور/ عمرو درّاج	٢١
٣- كلمة الدكتور/ كمال المنوفي	٢٢
وقائع الجلسة الأولى	
من خبرات التاريخ: نحو صياغة رؤية إستراتيجية مصرية	
١- مغزى خبرات التاريخ: دور مصر الإقليمي .. وجوداً وغياباً ومحدداته المستشار/ طارق البشري	٢٧
٢- صياغة رؤية إستراتيجية مصرية .. المتطلبات والخصائص في المرحلة الراهنة د/ نادية محمود مصطفى	٣٣
- المداخلات والمناقشات	٤١

الموضوع | الصفحة

وقائع الجلسة الثانية

دلالات العدوان وآثاره على الداخل المصرى

٣- دلالات العدوان بالنسبة لقضايا القومية والديمقراطية والعلمانية ٦١

د/ حورية مجاهد

٤- الآثار الاقتصادية والقيود على الدور المصرى ٦٧

د/ محمود عبد الفضيل

٥- برنامج التغيير السياسى فى مصر: التوجه والنتائج ٧٣

د. مصطفى كامل السيد

٦- البعد العسكرى للأمن القومى المصرى فى ظل التهديدات الأمريكية والتحالف الأمريكى -الإسرائيلى ٧٩

د/ محمد نبيل فؤاد

- **المداخلات والمناقشات** ١٠١

وقائع الجلسة الثالثة

الأبعاد الثقافية والنفسية للعدوان على العراق وآثارهما على المجتمع المصرى

٧- الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصرى ١٢٣

أ/ فؤاد السعيد

الموضوع	الصفحة
٨-الأبعاد النفسية والمجتمعية وعواقب العدوان على العراق ودلالاته د/ أحمد عبد الله	١٣٧
- المداخلات والمناقشات	١٤٧
وقائع الجلسة الرابعة **دور مصر الإقليمى تجاه مشاكل النظام العربى والإقليمى والعالمى**	
٩-الدور المصرى تجاه مشاكل النظام العربى د/ حسن أبو طالب	١٦٥
١٠-آفاق التنسيق والتشاور مع إيران وتركيا د/ محمد السعيد إدريس	١٨٣
١١-آفاق التعاون مع القوى الكبرى فى مواجهة الهيمنة الأمريكية د/ مصطفى علوى	١٩٥
- المداخلات والمناقشات	٢٠٣
قضايا وإتجاهات المناقشات د/نادية محمود مصطفى د/ عمرو درّاج	٢١٧



مقدمة :

مثلت القضية العراقية -خاصة خلال الأشهر الأربعة الحاسمة- التى سبقت وقوع العدوان العسكرى الانجلو- أمريكى، حالة صارخة لاختبار ما أضحت عليه التحديات الخارجية والداخلية التى تواجه الأمة العربية والإسلامية.

وبعد أن عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع إسلام أون لاين نت وقسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ندوة مغلقة فى ١٨ مارس ٢٠٠٣، قبل بدء العمليات العسكرية بيومين، لمناقشة دلالات الإعداد للعدوان على العراق وأبعاده المرتقبة، تم إصدار كتاب "العدوان على العراق : خريطة أزمة .. ومستقبل أمة" حاملاً بين دفتيه أعمال هذه الندوة الهامة بالإضافة إلى تضمينه مجموعة من الدراسات التى أعدت بعد العدوان لترصد رؤى ما بعد العدوان، ومن ثم فقد برزت الحاجة ملحة وضرورية لعقد جلسة شحذ ذهنى أخرى تبحث فى الدلالات والتداعيات والضرورات ولكن من منظور وضع مصر فى الأمة العربية. وجاءت مبادرة نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للتعاون مع المركز لعقد ندوة مغلقة لتدارس الموضوع، وتم عقدها بالفعل على مدى يوم كامل فى ٢٠٠٣/٥/٢٩، فرصة لتحقيق تراكم الشحذ الذهنى للخبراء والمختصين، واتخاذ دور مصر وسياساتها مدخلاً للنظر فى "مرحلة ما بعد العدوان على العراق"، ليس انطلاقاً من نظرة ضيقة لآثار العدوان ودلالاته على المصالح المصرية ولكن استدعاء لكل ما لمصر من دور وثقل فى الأمة العربية بحثاً عن أبعاد هذا الدور والقيود عليه وسبل تفعيلة فى هذه المرحلة، وهو الأمر الذى يتطلب أولاً بالضرورة التفكير العميق الشامل فى دلالات العدوان وتداعياته وآثاره على الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسة المصرية وصولاً إلى تحديد ما هى الضرورات المطلوبة، رسمياً وشعبياً، فى هذه المرحلة الخطيرة التى تفرض الحاجة للتغيير الجذرى.

إن هذا المنطلق المزدوج لموضوع الندوة، وبالتالى موضوع هذا الكتاب : مصر ولكن من منظور وضعها ودورها فى الأمة العربية فى ظل تداعيات

ودلالات العدوان على العراق، إنما يفترض التمهيد بنقطتين محوريتين تثيران الكثير من الأسئلة : أولهما، مغزى خبرات التاريخ بالنسبة لأثر الدور الإقليمى لمصر -وجوداً وغياباً- على مصالح وأمن مصر والمنطقة العربية بل والعالم الإسلامى. ثانيهما، ما هى متطلبات صياغة رؤية إستراتيجية مصرية لمتطلبات المرحلة المقبلة؟ وماهى الأبعاد التى يجب أن تغطيها هذه الرؤية؟ وماهى كيفية إعداد هذه الرؤية وما الصعوبات التى تواجهها؟

إذا كانت النقطة الأولى تثير التساؤل، هل نقرأ التاريخ جيداً ليكون مصدر خبرة واعية؟ فإن النقطة الثانية تثير التساؤل : هل نقرأ الواقع جيداً ليكون مصدر رؤية مستقبلية إستراتيجية؟ فإذا كان التاريخ يؤكد لنا أن مصالح وأمن مصر لم ولن تنفصل عن مصالح وأمن المنطقة العربية، فإن قراءة الواقع يبين لنا أننا يجب أن نحسن قراءة وفهم خريطة فكر وعقل مخططى الاستراتيجية الأمريكية لأن ما تنفذه السياسة الأمريكية الآن هو حلقة من خطة استراتيجية طويلة الأمد تم تنفيذ حلقات سابقة منها أمام أنظارنا، والخطورة أن المراحل المقبلة من الخطة معلن عنها أيضاً فهل نعيها؟ وهل نستعد لها؟ فإن إصدارات المراكز البحثية وهيئات المشورة الجماعية الأمريكية ناقشت وتناقش منذ أمد دوافع وأسباب هذه الخطة وأهدافها وأساليب تنفيذها، فهل يمكن أن نعى ما تطرحه الآن هذه الجهات من تحليلات وتوقعات حول مستقبل العراق ودول عربية أخرى فى مرحلة ما بعد إسقاط نظام صدام حسين؟ هل تعى مصر أنها مستهدفة من التدخل الخارجى الأمريكى المباشر؟ ماهى المؤشرات على هذا الاستهداف؟ وما موقفها من استهداف القوى العربية الأخرى؟

أما الأبعاد التفصيلية لموضوع الندوة فهى تثور على المستويات التالية:

أولاً : المستوى الداخلي

ماهى دلالات العدوان وآثاره على الداخل المصرى : سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؟ وما هى ضرورات مواجهته على الأمد القصير والبعيد على حد سواء؟

- ما هى الدلالات بالنسبة لخطة الإصلاح (التغيير) السياسى المطلوبة؟ فإذا كان تغيير طبيعة الأنظمة فى المنطقة هدفاً معلناً للسياسة الأمريكية الراهنة، وإذا كان الجدال حول هذه القضية لم ينقطع منذ أن طرح باول مبادرته الشهيرة قبل أشهر من العدوان على العراق، فهل تداعيات ما حدث فى العراق تفرض منهجاً جديداً للتغيير السياسى فى مصر؟ فمثلاً إذا كانت الإدارة الأمريكية قد تلاعبت مراراً –وبأكثر من طريقة– بورقة المعارضة الإسلامية فى مصر قبل الحادى عشر من سبتمبر وما بعدها، فما هى الآفاق أمام هذه المعارضة فى معركة انتخابية قادمة؟ وماذا سيكون موقف الولايات المتحدة؟ وما هو الدور المطلوب من القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية فى الوقت الراهن؟ وهكذا بالنسبة لقضايا التغيير السياسى الأخرى فى مصر. ومن ناحية أخرى: آثار العدوان على العراق والاحتلال السريع لبغداد بصفة خاصة، وأبعاد الجدال الدائر حول مستقبل العراق بعد الاحتلال، أثارت كل هذه الأمور التساؤلات حول قضايا جوهرية ذات مغزى بالنسبة لمستقبل النظم العربية وبالنسبة لمستقبل المنطقة برمتها. ومن أهم هذه القضايا : القومية، الديمقراطية، العلمانية. إذن ما هى الدلالات بالنسبة لهذه القضايا وانعكاساتها على مستقبل المنطقة؟
- ماهى الآثار الاقتصادية منذ وقوع العدوان سواء على المدى الآنى أو القصير والطويل الأجل؟ ما درجة تزايد القيود والضغوط على النظام الاقتصادى المصرى؟ وكيف تمثل مزيداً من القيود على الدور المصرى الإقليمى؟ وكيف يمكن الخروج من هذه الدائرة المغلقة؟

- مع وقوع العدوان العسكرى الأمريكى على العراق وثبوت واقعة "احتلال عسكرى جديد فى الأمة"، وفى ظل استمرار -بل وتنامى- التهديد بعدوان عسكرى على دول عربية أخرى، وفى ظل ازدهار تحالف عضوى أمريكى - إسرائيلى على نحو غير مسبوق من حيث سفور الإعلان عن الأهداف المشتركة، وبعد تكرس الخلل فى ميزان القوى، بل انهيار ميزان القوى بين العرب وإسرائيل بعد التدمير الكامل للقوة العراقية وبعد الاحتلال العسكرى الأمريكى المباشر لأرض العراق، على ضوء كل ما سبق، كيف أصبحت رؤية الاستراتيجية العسكرية المصرية؟ ما هى إمكانيات وآفاق الأمن العسكرى المصرى؟ هل أضحى هذا الأمن رهين الدبلوماسية فقط ؟ ألم يعد من الضرورى استعادة فكرة إمكانية مواجهة عدوان، ومن ثم هل هناك إعداد لحرب ممكنة الوقوع -ليس من جانب إسرائيل- ولكن من جانب الولايات المتحدة؟ ألم يأن الأوان لنكف عن الانفعالات القائلة بأن مصر ليست عراق صدام، ذلك لأن مصر ستكون مستهدفة تحت دوافع ومبررات أخرى؟ وهل ما زال هناك سبيل أمام جهد عربى مشترك فى مجال الأمن العسكرى؟ وكيف يمكن للأمة الدفاع عن نفسها فى ظل عدم التكافؤ الجوهرى فى القوى العسكرية والتكنولوجية ؟ وهل هذا الدفاع يتطلب تعبئة مجتمعية شاملة والإعداد لحروب استنزاف طويلة المدى؟

إن الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية الأمريكية -ضد دولة عربية- يستوجب الإجابة على كل الأسئلة السابقة وغيرها لتقديم رؤية عن الأمن العسكرى المصرى وعلاقته بالأبعاد الأخرى للأمن القومى المصرى.

- ماهى تداعيات العدوان على العراق، واحتلال بغداد -على النحو الذى جرى عليه- على الصورة الذهنية والنفسية للشعب المصرى، عن إمكانيات الذات وقدراتها فى مقابل ترسخ عقدة الهزيمة وعقدة انتهاء فرص المقاومة؟ إن العدوان على العراق من ناحية، واحتلال بغداد بسرعة من ناحية أخرى، فجر إشكاليات كامنة وأخرى ظاهرة أمام كل مستويات الشعب

المصرى، وعلى رأس هذه الإشكاليات إشكالية إمكانيات المقاومة وشروطها: هل ما زال بالإمكان المقاومة؟ وكيف؟ فلقد جرت الآمال والدعوات من أجل أن يتمكن شعب العراق(وشعب فلسطين) من المقاومة والصمود بالنيابة عن بقية الأمة، فى وقت لا تقدم نظم الأمة إلا الاستنكار والتنديد والتحذير. وفى حين يظل شعب فلسطين صامداً يسقط سريعاً نظام صدام، وتستدعى كل هذه الظواهر أمام أعين الشعوب، التساؤل حول شروط المقاومة وإمكانياتها باختلاف الحالات، ومن ثم عن ضرورة تفعيل الطاقات الشعبية الكامنة وطاقات المجتمع المدنى المصرى لتأسيس وتعبئة ودعم ثقافة المقاومة المدنية وثقافة الإصرار على التغيير ووضع عناصر مشروع للمقاومة.

- ماهى التداعيات والتحديات الثقافية للمخططات الأمريكية المعلنة عن ضرورة إجراء تعديلات جوهرية فى ثقافة وفكر الأمة؟ هل نستطيع كسب هذه الجولة من السجال الحضارى؟ كيف يمكن للمؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية أن تواجه هذه التحديات؟ وكيف يمكن تبصير الشباب بالدور المنوط به، وكيف يمكن إعداده لهذا الدور؟ وما هى القضايا التى تكمن فى خلفية هذه التساؤلات: هل يمكن أن نستدعى كل من قضية الوعى، والحس القومى وقضية الوعى والحس الدينى حيث كانت كل من العروبة والإسلام محل قصف أيضاً؟

ثانياً : المستوى الخارجى : العربى والإقليمى والعالمى

أ- ما هو دور مصر تجاه مشاكل النظام العربى بعد العدوان على العراق؟

[١] إشكالية الاحتلال العسكرى للعراق وتشكيل حكومة عراقية والتوجه المستقبلى للنظام العراقى الجديد وأثره على النظام الجماعى العربى وعلى خريطة تحالفات الدول الصديقة للولايات المتحدة وعلى الصراع مع إسرائيل : ما هو النظام العراقى الذى يمكن أن تعترف به مصر؟ هل هناك

سبل أمام مصر للتأثير على تشكيل لعبة القوى الداخلية فى العراق الآن ؟ وما هو المآل فى حال تعثر تكوين نظام جديد فى العراق وانفجار المقاومة ضد الاحتلال الأمريكى؟ وهل سيجد الدعم المصرى لهذه المقاومة استفزازاً لأمريكا بما يزيد التهديدات الواقعة عليها؟ وكيف يكون التوازن المطلوب؟

[٢] آثار العدوان على العراق وشكل النظام العراقى المرتقب على مصير القضية الفلسطينية والدور المصرى تجاه هذه القضية فى إطارها الجديد وما يحمله من احتمالات التعاون مع إسرائيل، والمساعدة فى ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية لتقديم المزيد من التنازلات؟

[٣] الموقف من التهديدات المثارة ضد سوريا ولبنان والسودان وليبيا والسعودية؟

[٤] ما هو الموقف من إصلاح الجامعة العربية وفرص بقائها؟ وهل يمكن أن تستعيد مصر دورها الرائد على المستوى العربى بما يدعم فرص تشكيل موقف عربى فاعل؟

ب- ماهى آفاق التنسيق والتشاور مع إيران وتركيا؟

اجتمعت فى السعودية مؤخراً مجموعة "دول الجوار" للتشاور حول الوضع بعد العدوان على العراق : فما معنى هذا، خاصة وأن المجموعة ضمت دولاً عربية وليس "دول الجوار" بالمعنى المتعارف عليه بالنسبة للنظام الإقليمى العربى؟ ما الدلالة بالنسبة لمستقبل هذا النظام؟ وماهى آفاق التنسيق مع إيران؟ وماهى الفرص وماهى القيود وماهى المسارات المتاحة لهذا التنسيق من عدمه؟ وبالمثل بالنسبة لتركيا؟ أم ستظل الساحة متروكة لهاتين القوتين دون تنسيق مصرى فاعل من أجل دعم الحركة المصرية؟ وهل يوجد تعارض بين مثل هذا التنسيق وبين أسس النظام العربى المبدئية؟

جـ- وأخيراً : ماهى إمكانيات الحركة المصرية فى ظل هيكل النظام الدولى الراهن الذى تؤكد الولايات المتحدة دورها المهيمن عليه؟

ماهى التغيرات على وضع مصر فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة؟ وماهى آفاق الفرص المتاحة من جانب روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبى؟ وكيف يمكن تفعيل العلاقات مع هذه القوى وماهى غايات هذه العلاقات؟

ويقدم الكتاب، من خلال استعراض أعمال الندوة، مناقشة بحوث مختصرة ومعمقة تقدم رؤى الخبراء والمختصين حول هذه الأبعاد، بحيث يغطى كل منها المحاور الثلاثة : الدلالات والتداعيات وضرورات العمل، مع تضمين الكتاب خلاصة هذه المناقشات بغيه الوقوف على النتائج والتوصيات التى أتفق عليها المتناقشون، أملاً فى أن يكون هذا العمل فاتحة لجهد أكبر وأكثر عمقاً وتفصيلاً لتغطية جميع المحاور التى تعرض لها بالدراسة والتحليل، وصولاً إلى رؤية شاملة للعمل المطلوب على المستويين الرسمى والشعبى فى مصر فى هذه المرحلة الهامة من تاريخها الحديث.

د/ نادية محمود مصطفى

د/ عمرو دَرَّاج

القاهرة، أغسطس ٢٠٠٣

أعمال الندوة المغلقة

مصر والأمة

ماذا بعد العدوان على العراق

الدلالات، التداعيات، الضرورات

٢٩ مايو ٢٠٠٣

الكلمات الأفتتاحية

[١] كلمة الدكتورة / نادية محمود مصطفى

يسعدني الترحيب بكم في بداية هذه الندوة المغلقة التي ستقتصر على المشاركين بتقديم الأوراق ومداخلات الحضور من المدعوين لمتابعة مناقشة موضوع هام من الموضوعات التي تعيشها الأمة العربية والإسلامية ومصر في قلبها. وموضوع هذه الندوة كما تعلمون هو آثار العدوان على العراق على مصر في أبعاد مختلفة. وقد سبق للمركز أن عقد ندوة مغلقة أيضا ليوم واحد في ١٨ مارس ٢٠٠٣ بالتعاون مع قسم العلوم السياسية بالكلية وموقع "إسلام أون لاين"، وقدمت فيه أوراق متميزة تضمنت رؤى حول الاحتمالات والموقف قبل وقوع العدوان بيومين. ونشرت أعمال هذه الندوة على موقع "إسلام أون لاين"، وتم تحرير أعمالها، واستكملت ببعض الأوراق عن دلالات ما بعد العدوان وحتى سقوط بغداد، وصدر كتاب يتضمن هذه الأعمال.

واستكمالاً للاهتمام بهذا الموضوع، وبناء على مبادرة من نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، تفضل الدكتور/ عمرو دَرَّاج، نائب رئيس مجلس إدارة النادي، باقتراح عقد ندوة مشتركة بين النادي والمركز لمناقشة آثار العدوان على العراق واحتلال بغداد على مصر والعالم العربي برمته. وكانت فرصة طيبة للمركز أن يمد نطاق تعاونه إلى المؤسسات والهيئات المختلفة المعنية بالقضايا المصرية والعربية. وهذه سابقة أولى في التعاون بين المركز –باعتباره مركزاً بحثياً في نطاق كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة القاهرة– ونادي أعضاء هيئة التدريس. وهذا ما يعكس أهمية الموضوع الذي جمع تلك الجهود على هذا النحو.

يتضمن مخطط الندوة محوراً أساسياً هو آثار العدوان على العراق بالنسبة لمصر في أبعاد مختلفة : سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وعلى مستويين داخلي وخارجي. ويفترض المخطط أن نبدأ بجلسة تمهيدية ثم ننتقل إلى المحاور الخاصة بالمستوى الداخلي والخارجي. أما نظام إدارة الندوة فسيكون

بالاســتماع إلـــى مجموعـــة المداخلات المعّدة سلفاً من قبل مجموعة من الزملاء والخــبراء المدرجـــة أســـمائهم بجدول الندوة، ثم يأتى دور المداخلات من جانب الحضـــور حـــول مـــا سيطر من أفكار ورؤى . ونأمل أن يتم إعداد هذه الأعمال لتصـــدر فـــى أقـــرب وقت ممكن فى شكل كتاب أو كتيب وفقاً لحجم العمل ليكون إسهاماً من المركز والنادى يتم تقديمه للنخب المهتمة بهذا الموضوع.

مـــرة أخـــرى أشكركم على الحضور، وأشكر الدكتور/ عمرو دَرَّاج على طـــرح هـــذه المبادرة، وأشكر الدكتور/ كمال المنوفى على موافقته على عقد هذه الندوة والأهتمام بها. وأترك الكلمة الآن للدكتور/ عمرو دَرَّاج ثم نستمع فى النهاية إلى كلمة عميد الكلية.

[٣] كلمة الدكتور/ عمرو درَّاج

أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان والتحية لأستاذنا الدكتور/ كمال المنوفى لموافقته على استضافة هذه الندوة . وأتقدم بالشكر العميق للأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى مدير مركز البحوث والدراسات السياسية على موافقتها على التعاون مع نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فى تنظيم هذه الندوة. والحقيقة أننا فى النادى -كما تعلمون- كهيئة اجتماعية، نعمل أساساً على شؤون أعضاء هيئة التدريس بصفة عامة، لكن أحد اهتماماتنا هى الشؤون العامة، بحيث نقوم فى النادى -من وقت لآخر- بتنظيم ندوات ومؤتمرات تناقش هذه الشؤون العامة، وهو جهد مستمر منذ عدة أعوام.

والحق أن النادى رأى فى هذه المرحلة أن يقوم بمبادرة فى التعاون مع المركز وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية محاولاً أن يستن سنة حميدة، وهى أن تتجه المنظمات الأهلية إذا أرادت أن تبحث أمراً ما إلى المتخصصين فيه، لأن الواجب أن يحرص المجتمع على تقوية دور هذه المؤسسات البحثية فى بحث القضايا التى تهم المجتمع والأمة جميعاً. فالهدف إذاً مزدوج؛ أولاً : تنظيم الندوة فى حد ذاته بموضوعها الذى يهم المجتمع والدولة والشعب بفئاته المختلفة، ومن بينهم أساتذة الجامعات. وثانياً : إرساء سنة التعاون بين المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى مع مراكز البحوث والدراسات المتخصصة لبحث ودراسة القضايا التى تهم الأمة، مما يعطى العمق الكافى لهذه الدراسة، وفى نفس الوقت يفتح آفاقاً واسعة لخروج الأفكار العلمية الرصينة من حيز القاعات الجامعية المغلقة إلى فضاء المجتمع الرحب لتتحقق منها الاستفادة الواجبة على أكبر نطاق ممكن.

ولن آخذ مزيداً من الوقت، وأكرر الترحيب بكم، وآمل أن تكون ندوة اليوم ثرية بمناقشاتكم لاسيما وأنتم نخبة منتقاة بعناية تعكس كافة شرائح المجتمع، وعلى أمـل أن يـتم الخـروج -إن شاء الله- بتوصيات محددة على الطريق الذى نريده جميعاً. وأشكر الكلية مجدداً وأدعو عميدها ليلقى كلمته.

[٣] كلمة الدكتور / كمال المنوفى

اســمحوا لــى أن أرحب بكم جميعاً فى بداية أعمال هذه الندوة الهامة التى يــنظمها مركــز الــبحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع نادى أعضـــاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فى موضوع ما بعد الحرب على العراق : دلالات ذلك وآثاره وتداعياته بالنسبة لمصر وغيرها من الدول العربية.

أظن أننا نتفق جميعاً على أن فيما حدث فى العراق وللعراق دروساً كثيرة مستفادة، اسمحوا لى أن أذكر أربعة منها فى عجالة.

الــدرس الأول : الاســتبداد والفســاد والظلم ثالوث مؤذن بخراب العمران وضياع الأوطــان لأنه يعطل العقل ويقتل الإبداع ويشيع الفتور العام بين الناس فيعجزون عــن الــنهوض برسالة الاستخلاف فى الأرض. وبالمقابل فإن الديمقراطية ومعها الإنصاف والطهارة تخلق البيئة المواتية لإعمال العقل وحفز التفكير الخلاق وإطلاق حرية الإرادة وإستثارة الهمة بحيث يكون بمقدور الإنسان أن يعمر الأرض وينشر فى ربوعها الخير والجمال.

الــدرس الــثانى : إن التدهور الحاصل فى بلادنا العربية وما حدث للعراق نتحمل نحن مسئوليته إلى حد كبير، ويقع اللوم علينا أكثر من أى طرف آخر .

وأتجرأ فأقول إن قوى الإسلام السياسى والقوى القومية واليسارية ساهمت بنصيب فــيما آل إلــيه حالــنا وفــيما ألمّ بالعراق . فقد اعتادت تلك القوى أن تطلق فكرة المؤامرة وأن تلقى المسؤولية على التحالف الأمريكى الصهيونى عند كل كارثة أو نازلة تداهمنا، وقليلاً ما وضعت الداخل فى قفص الاتهام، وحتى حينما وضعته كان ذلــك علــى استحياء. ففى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى وبدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية اجتمع لفيف من المثقفين العرب فى مدينة ليماسول بقبرص فــى مؤتمر عنوانه "أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى" ونشرت أعماله فى كتاب ضخم بذات العنوان، وكان منتظراً أن تصبح المسألة الديمقراطية مطروحة بانتظام وفــى مكان متقدم على جدول أعمال المثقفين العرب، إلا أن ذلك لم يحدث للأسف الشــديد. فقد انحاز كثيرون إلى جانب النظام العراقى السابق فى حربه ضد إيران

وفــى احتلاله للكويت، وسكتوا عن الجرائم التى ارتكبها فى حق شعبه والتى نسمع عنها الآن وتسئ إلينا جميعاً كعرب ومسلمين، كما لاذوا بالصمت إزاء الممارسات القمعية لنظام البعث السورى ونظام الأخ العقيد ضد المعارضين.

وإذا كــان المشــاركون فــى الحوار القومى الإسلامى الذى يرعاه مركز دراســات الوحــدة العربية قد صاغوا مشروعاً لنهضة الأمة تمثل الديمقراطية أحد أركانــه، إلا أن تــأمل خطاباتهم يوضح بجلاء أن الإسلاميين يفهمون الديمقراطية علــى أنها إحياء لمفاهيم البيعة والشورى وأهل الحل والعقد فيما يرى القوميون أن لها جناحين : الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية مع أولوية الأولى على الثانية بدعوى أنه لا صوت لجائع ولا حرية لفقير. كما أن الإسلاميين والقوميين - وإن أخــذوا علــى هذا النظام أو ذاك مجافاته للديمقراطية- يهدرون غالباً مبادئها وقواعدها سواء فى علاقاتهم الداخلية أو فيما بين بعضهم البعض.

وإزاء ذلــك ينبغى على القوى الوطنية أن تعترف بالخطأ ثم تعتذر عنه، وكلــنا يعلم أن الاعتذار فضيلة وخلق حسن ويصدر عن نفس أبية، ونعلم كذلك أن الله سبحانه وتعالى أقسم فى سورة القيامة بالنفس اللوامة احتفاء بها وتعظيماً لشأنها.

الــدرس الثالث : إن الولاء للنظام ليس صنواً للانتماء للوطن، ويخطئ أولو الأمر إن هــم رادفوا بين هذا وذاك، فالشعوب بحكمتها قادرة على التمييز بينهما. حقاً إن الــناس فــى العلن قد يمالؤن ويداهنون الحاكم المستبد الجائر، وقد يصبرون عليه لكــنهم ينتقدونه ويهزأون به فى السر ويتمنون رحيله. وهم مستعدون للتخلى عنه حال الإطاحة به دون أن يذرفوا دمعة واحدة عليه، غير أن انتماءهم للوطن لا يمكن أن يتآكل أو يندثر. ومما يُذكر أن هذا الانتماء لا يتشكل بالوعظ والخطب الحماسية والأناشــيد الدينــية قدر تشكله بما يحدث على أرض الواقع؛ فالإنسان الذى يعيش داخل وطنه مروعاً، مهدرة حقوقه، ومحروماً من أسباب الحياة الكريمة قد تهتز أو تضعف لديه رابطة المواطنة لكن عراها لا تنفصم بأى حال، والاستعداد للذود عن حياض الوطن لا يندرس تحت أى ظرف .

الدرس الرابع والأخير: على خلفية ما تقدم وبعيداً عن الخوض فى حديث غير مفيد حـــول مدى جدية الولايات الأمريكية فى الضغط من أجل دمقرطة النظم العربية، أظن أن قوى المجتمع المدنى فى بلادنا ليس أمامها من خيار سوى أن تعتمد خيار إعادة ترتيب البيت من الداخل إجابة على سؤال كبير: ما العمل؟ . وفى هذا الشأن أرى اســتبعاد التغيير السياسى عن طريق الاستعانة بالأجنبى ودرءاً لشبهة العمالة وتوخياً لمصداقية وشرعية التغيير. كما أرى استبعاد التغيير العنيف تحاشياً للوقوع فـــى مســـتنقع العـــنف والعنف المضاد. وعليه لا يبقى أمام هذه القوى غير السعى للإصـــلاح بالطـــريق السلمى الهادئ الذى لا ينقصه الصبر والمصابرة والمثابرة. فالديمقراطـــية مؤسسات وإجراءات وقواعد بقدر ما هى حضارة وقيم.. إنها ليست نظـــام حكـــم فحســـب، ولكـــنها أيضاً نمط حياة يكتسبه المرء منذ الطفولة بالتعليم والتدريب والتربية.

وختاماً أشكركم جميعاً على الحضور وأتقدم بالشكر الوافر للأخت الدكتورة/ نادية مصطفى والأخ الدكتور/ عمرو دَرَّاج على تعاونهما فى تنظيم هذه الندوة، وأتمنى لها كل النجاح والتوفيق فى أن تطرح الأسئلة الصحيحة وتجتهد فى تقديم الإجابات الصحيحة على تلك الأسئلة. وأنا واثق أن ذلك سيحدث بإذن الله . ومرة أخرى أرحب بكم فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأتمنى لهذه الندوة النجاح وللمركز والنادى كل التوفيق.

وقائع الجلسة الأولى

من خبرات التاريخ:
نحو صياغة رؤية استراتيجية مصرية

[١]

دور مصر الإقليمى : وجوداً وغياباً ومحدداته*

المستشار/ طارق البشرى

يشرفنى أن أجلس بين يدى هذا الجمع المتميز، وأن أتحدث فى عجالة عن موضـــوع "دور مصر الإقليمى : وجوداً وغياباً ومحدداته" . وسأتحدث فى رؤوس موضوعات .

الـــنقطة الأولى: تتعلق بموضوع مصر والأمن القومى العربى، ويخيل إلىّ أنهـــا نقطة كثيراً ما يتحدث فيها المتحدثون؛ فأمن مصر القومى لا يبدأ من حدودها السياســـية، وإنما يبدأ أساساً من أرض الشام وينتهى فى وسط أفريقيا. ولديها دائماً مشـــكلة أمن قومى حتى لو نظرنا إلى مصر بدون ما يتعلق بالعروبة أو بالجامعة الإســـلامية أو الجامعـــة العربية. هى دائماً ترنو إلى الأفق، ودعوة الاستقلال لدى مصر مرتبطة بالوضع فى بلاد الشام وفى جنوب الوادى (والسودان خصوصاً).

والأمـــثلة عديـــدة فـــى الـــتاريخ، فمن الناحية العسكرية، أسهم المؤرخون والمفكرون العسكريون فى إيضاح هذه الحقيقة، والتى ما كنا لنلتفت إليها لولا جهد العســـكريين فـــى التنبـــيه إليها. والمثل الذى أريد قوله أن الإنجليز عندما ضربوا اســـتقلال هذه المنطقة فى معاهدة ١٨٤٠ التى كانت ضد محمد على باشا وجعلت مصر تقف عند حدودها الشمالية الشرقية المعروفة الآن بهذا الشكل . وكان تاريخ ١٨٤٠ هـــو تاريخ كسر هذا الحائط الذى يشكل التكوين الأساسى أو العمود الفقرى للأمـــن القومـــى لهذه المنطقة الذى كسره الانجليز والروس والفرنسيون بما كانوا يمثلونه من تحالف أوروبى وقتذاك.

نأتى بعد ذلك إلى الإنجليز والفرنسيين الذين اشتركوا فى تفتيت منطقة الشام والشـــرق الأوســـط كله، عندما فكروا فى الدفاع عنها عام ١٩٤٠ أنشئوا ما يسمى

* تفريغ نص الكلمة فى الجلسة

"مركز تموين الشرق الأوسط" وجمعوا هذه المنطقة فى إطار تكوين لوجستى واحد لإمـدادات الحرب العالمية الثانية. كما أن تصريح انتونى إيدن المشهور هو الذى أشار بإنشاء الجامعة العربية. وهؤلاء لم يستطيعوا أن يدافعوا عن المنطقة إلا بربط بعضـها بالبعض الآخر بالرغم من كونهم أول من فككها، واعترفوا بأن هذه حقيقة دفاعية بالنسبة لهذه المنطقة.

وكان أول ما فعله عبد الناصر عام ١٩٥٣ توقيع معاهدة دفاع مشترك مع السعودية وسوريا، بخلاف معاهدة الدفاع العربى المشترك التى وقعت قبل عامين. ومـن بعدها لم تجتمع الدول العربية على سياسة واحدة بطريقة ما. وكان هذا هو التوجه الوطنى لعبد الناصر. لكن التوجه المعاكس لم يسمح لهذه المنطقة بالاجتماع مجـدداً، وأصـبح الحال أنه كلما تقاربت مصر وسوريا أفلتت السعودية . وعندما تقترب مصر من السعودية تبتعد سوريا. فلم نجتمع قط منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، أى منذ خمسين عاماً.

النقطة الثانية: تخص اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية التى وقعت عام ١٩٧٩، وأفـترض أنهـا ليسـت أثراً من آثار انتصار ١٩٧٣ الذى كان يمكن أن يعطينا أكثر مما أخذنا بكثير، إنما كانت اتفاقية ١٩٧٩ أثراً من آثار انتفاضة ١٩٧٧ الـتى حدثت فى مصر، ولم يتم العام على تلك الانتفاضة إلا وكانت زيارة السادات إلـى القـدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وبدأ خط أو طريق الاعتراف بإسرائيل، وإقامة معـاهدة السـلام معها إلى الآن. والدلالة الأساسية لذلك فى ذهنى، وهو افتراض أطـرحه أمامكم، أن الاتفاق مع إسرائيل وسياسة مصر الخارجية من هذا اليوم لم تحددها اعتبارات الأمن القومى المصرى إنما حددتها وتحددها اعتبارات أمن الدولة والـنظام فـى مصر، بحيث زاد الخوف من الشعب وصار أقوى من الخوف من المخاطر الخارجية.

وفـى هذا الشأن أحاول أن أميز بين ثلاثة أشياء : النظام الحاكم الذى يهمه أمن الدولة، والشعب هو القضية المستمرة التى تعادل الأمن القومى أساساً، والدولة التى تختلف عن النظام، فهى التكوين المشخص للجماعة السياسية التى عليها المهمة

الأساسـية والعبء الأساسي في الدفاع عن الأمن القومي لهذه الجماعة وهذا البلد، ولحفـظ قـوى التماسـك الداخلي. وهاتان هما الوظيفتان الأساسيتان للدولة، وهي وظـائف مستمرة أمد الدهر -فيما أتصور- ما بقيت هناك جماعة سياسية متميزة عـن جماعة سياسية أخرى. أما النظام فهو الذي يتلبس بهذه الدولة ويحكمها وفقاً لأسس سياسية معينة خلال مرحلة محددة.

أتصـور أن دواعـي أمـن النظام قد صارت أهم وأقوى من دواعي حفظ الجماعـة السياسـية وحمايتها من المخاطر. وأنا هنا أتحدث بوضوح لأن المسألة تتعلق بمستقبل هذه الأمة وهذا البلد أو الوطن لمدة عشرات السنين أمامنا. ولم يعد هناك أي إمكانية لتجاهل المشكلة الأساسية عندنا. وقد أشار الدكتور/ كمال المنوفي إلى الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في ليماسول عام ١٩٨٠ عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. وهي المشكلة التي لم نحلها بالرغم من مرور ثلاثـة وعشـرين عاماً. ولا زال العبء ملقى علينا. وقد فرطنا ليس بما فعلناه من خطأ وإنما بما لم نفعله من صواب، فعلينا أن نباشر ما يمكن أن نفعله من صواب. وأتذكر أن الأستاذ/ فتحي رضوان كان مشاركاً في تلك الندوة فقال في تعليقه على مـا يـدور فـيها مـن معان ضخمة وكبيرة عن الديمقراطية والحقوق : أنا أفهم الديمقراطـية بمعـنى أن الـناس تـنزل إلى الشارع وتضرب ثم تأخذ جزءاً من الديمقراطـية، ثـم بعد عدة سنوات يكررون ذلك فيأخذون جزءاً آخر منها، وبذلك تتكون الديمقراطية . وقال إنه يتصور الديمقراطية بهذا الشكل حسب قراءته للتاريخ وحسب ممارسته في الحياة العملية، والديمقراطية لن تأتي بطريق آخر.

منذ سنة ١٩٨٠ وربما قبل ذلك لم يقبل كثير من المثقفين اتفاقية كامب ديفيد وعارضوها ولا زالو يعارضونها حتى اليوم. إنما بدا لنا كما لو كنا نعيش فيما بعد الحـرب، وفي فترة سلام، فمارسنا السلام على أرضنا ومع غيرنا ومارس غيرنا اسـتعداداته للحرب علينا في بلادنا؛ حيث بدأت إسرائيل تعمل على طريقتها بينما مارسـنا نحن السلام فعلاً، حتى الإنفاق الحكومي كان على إنشاء المباني الضخمة الجميلة فكان إنفاقاً فيه الكثير من "الممارسة السلامية" للبناء المدني العادي، وعشنا

فى هذه الفترة فى قدر كبير من الرغد للمثقفين والمهنيين، وبنت الدولة مبانى فخمة كثيرة، وهذا جعلنا نغض الطرف عن أشياء كثيرة تتعلق بعلاقتنا بالخطر الخارجى.

أمـــا الـــنقطة الأساسية التى تواجهنا الآن هى فى تصورنا للاستقلال الذى يعـــنى إخـــراج قوات الاحتلال من أرضنا، وبعد اتفاقية السلام أصبح الأمر كذلك بـــالفعل. لكـــن علينا أن نتساءل : ما الذى دفعناه مقابل هذا؟ والحقيقة أنه كان لدى تصـــور خاطئ –أدركت خطأه فيما بعد–، فنحن فى فترة تاريخية مناسبة ومواتية استطعنا أن ننزع سيناء من فكي الأسد قبل إنتهاء الثنائية الدولية، ولو لم يحدث هذا لما كنا أخذنا سيناء، وأن ما دفعناه كان أقل مما دفعته تركيا سنة ١٩٢٣ فى اتفاقية لـــوزان الـــتى كان شرطها أن تترك تركيا أى ادعاء أو سعى للتوحد الإسلامى أو التركى أو التركمانى، وتبقى فى أرضها مقابل أن يجلو الحلفاء عن تركيا ويخرجوا منها. ووافقت تركيا على ذلك، وحتى الآن لا تزال ملتزمة بذلك . أما نحن فبعد أن أخرجـــنا إسرائيل من سيناء لا زال لدينا الاتجاه العربى والتكوين العربى كما هو . كـــان هـــذا تصورى الخاطئ، لكن الأحداث الأخيرة وبالذات منذ انتفاضة الأقصى أوضـــحت لـــى أن الأمـــر لـــم يكن هكذا، لأن مصر هجرت فعلاً الوضع العربى والسياســـة الرسمية هجرته بشكل يكاد يكون كاملاً، وأرجو ألا تكون هذه السياسة خادمـــة للمساعى غير العربية فى مواجهة العرب لأن هناك ملامح تدل على هذا، فنحـــن اليوم سلمنا المقاومة الفلسطينية تقريباً أو ساهمنا فى تسليمها لمحمد دحلان ومحمـــود عباس، وقمنا بهذا الدور. وياسر عرفات وضع الحقيقة أمامنا لنفهم أين تقـــف سياسة مصر الرسمية. وهذا الأمر يشغلنى ويقلقنى جداً على مصير دولتنا، لأن الدولة فى النهاية هى الكيان الأساسى القوى الذى يستطيع أن يحمى هذه الأمة فـــى مواجهة العدوان والمخاطر الخارجية . فالاستقلال ليس معناه مجرد ألا يكون هـــناك وجـــود عسكرى أجنبى فى أرض الوطن، إنما الاستقلال أن تكون الإرادة السياســـية حـــرة، وألا يمارس عليها من الضغوط ما يصرفها عن المصالح طويلة المـــدى لهذا الوطن وحياته المستقبلية. وإذا كان الاحتلال العسكرى مطلوب منه أن

يضـــغط على الإرادة السياسية وينفيها ويوجهها إلى غير الوجهة الوطنية المطلوبة، وأمكن الوصول إلى هذا بطريقة أخرى فنحن إزاء نفس المشكلة أو العملية.

الاستقلال أيضا يعنى ألا يكون بجوارى دولة طامعة فيّ وقادرة على إيذائى وتقف عند حدودى وتهددنى فى كل لحظة دون أن يكون لدى من القوة الموازنة ما يوازى قوة هذه الدولة ردعاً لها أو رداً عليها. فهل نحن فى هذا الوضع؟ نحن اليوم بجـوار قـوة نووية طامعة موجودة عند حدودنا الشمالية الشرقية، وتهددنا ودخلت معنا فى أربعة حروب خلال خمسين عاماً. فكيف لى كمواطن مصرى أن أنام الليل فـى مـثل هـذه الحالة؟ وأين إرادتي السياسية؟ وهل نقوم بتوفير ما يلزم ويجعل إرادتي قادرة على مواجهة هذا الأمر وموازنة هذه المسألة أم أننا غير قادرين على ذلـك؟ ولهذا السبب فنحن نتحدث عن العراق، وإن كنت أتصور أن احتلال العراق لـم يضـف كثـيراً على المخاطر التى تواجه مصر والمصريين فى هذا الشأن . فالمخاطـر كانت موجودة قبل احتلال العراق، ولعل تلك المخاطر هى التى جعلتنا نـأخذ هذا الموقف المنسحب الذى يترك الأمور تسير إلى ما جرت إليه وبالطريقة الـتى شـاهدناها. فالوضـع لدينا لم يتغير كثيراً بعد احتلال العراق إذ كنا فى هذا الوضع الضعيف قبل ذلك الحدث.

وبهذا الشكل يصير المشكل الخارجى مشكلاً داخلياً، ونرجع إلى ما قاله الدكتور/ كمال المنوفى؛ فالتنظيم الداخلى للدولة والبناء التنظيمى لها يؤدى إلى أنها تكون التنظيم الوحيد فى هذا المجتمع -وليس التنظيم الواحد أو الجامع-، فحتى الوجود النقابى لا تريد له الدولة أن يكون لديه قدرة على تسيير شؤونه، وكذلك الجمعيات والأحزاب وغيرها. فالدولة هى التنظيم الوحيد الذى تنبعث منه الإرادة، والتى تدخل وتتدخل فى كل مجال من مجالات الحياة عندنا بشكل كامل، والدولة مركبة بشكل يجعل السلطة الفردية هى السلطة الأساسية. وبلدنا هذا مجتمع كبير، ويفترض أن تحمله دولة، والدولة يحملها نظام، والنظام يحمله فرد، وأصبحنا إزاء خصخصة للدولة دون أن ندرى، وأصبحت الدولة بذلك شأناً خاصاً وليست شأناً عاماً تصدر فيه القرارات بشكل جماعى. والشأن العام هو المشاركة فى القرار

واتخاذه، وكلما زاد عدد المشاركين فى صنع القرار قل الأثر الذاتى فى اتخاذ هذا القرار. فنظرتى أنا للأمور العامة تتلبس بتكوينى الذاتى، فإذا جلست مع فرد آخر تتلبس نظرتنا بتكويننا نحن الاثنين، ويقل الذاتى ويزداد العام بقدر ما تتداول الناس هذا القرار وتشارك فى صنعه. أما إذا كان القرار ثابتاً ومستقراً فى شكل فردى على مدى زمنى طويل جداً إلى هذا الحد، فقد تخصخص القرار وتخصخص هذا الجهاز الكبير –أعنى الدولة– وأخشى فى النهاية أن أقول إن المجتمع مضغوط عليه من دولته، والدولة مضغوط عليها من نظامها بهذا الشكل. وهذا ما يدعونى إلى التأكيد على وجود تمايز كبير وفارق واضح سياسياً وتنظيمياً واجتماعياً بين الدولة والنظام السياسى . فالدولة تكوين كبير أنشأته الجماعة المصرية على مدى ١٥٠ عاماً على الأقل، وهو تكوين عشت فيه طويلا وأعرف قدراته الرشيدة والعقلانية النابعة من قدرات الناس، وهو التكوين الدى يستطيع أن يجمع الكفاءات المصرية بشكل جيد، ويستطيع أن ينميها، ويعطى للإنسان القدرة على النظر إلى مجتمعه من أدناه إلى أقصاه، وليس من ثقب باب صغير كما تصنع تكوينات سياسية أهلية. هذا التكوين الكبير لابد أن نحميه من ضغوط التكوينات الفردية المسيطرة عليه، ولابد أن نستبقيه ليكون عوناً لنا، ولن يكون كذلك إذا لم تقوى قوى المجتمع المدنى وتنمو، ليس لإضعاف التكوين الكبير وإنما لموازنته وحمل بعض الأثقال عنه ولترشيد النشاط العام الذى يقوم به دون أن يقع فى وهدة القرارات الخاصة، أو السيطرة الخاصة الفردية على هذا التكوين الذى أنتجه المصريون على مدى ١٥٠ عاماً وليس له مثيل فى البلاد العربية الأخرى بتكوينه المنضبط والذى ليس له مثيل فى قدرته التنظيمية وتوزيع الأعباء على العديد من الهيئات . لكن تبقى مشكلة فى أنه يقف على قرن واحد ويتلقى سياساته كلها من إرادة فردية واحدة، وهذا لم يعد مقبولاً فالدولة أصبحت اليوم تنوء بالنظام السياسى، وأصبح المجتمع ينوء بالدولة ما بقى فى إطار هذا النظام السياسى. هذا ما أردت قوله وأرجو ألا تكون السرعة قد دعتنى للإخلال بما أردت توضيحه.

[٢]

صياغة رؤية إستراتيجية مصرية: المتطلبات والخصائص*

د/ نادية محمود مصطفى

يشرفني أن أتحدث بعد المستشار/ طارق البشرى، وأتمنى أن أكون واضحة وموجـزة مثلما كان. والمفروض أن أتحدث فى موضوع يثير النقاش فى المحاور والجلسات التالية بإذن الله.

أتساءل فى مداخلتى عن إمكانية صياغة رؤية إستراتيجية مصرية فى المرحلة الراهنة فى ظل التحديات التى أبرزتها وجسدتها أحداث العدوان على العراق واحتلاله. أنطلق من نقطة أساسية تفترض أن الوضع الراهن الذى يحيط بمصر يعكس ما أضحت عليه وطأة أثر الخارجي على الداخلى ووطأة ضعف الداخلى فى تحمل تأثير الخارجي وذلك فى ظل ما يسمى "العصر الإمبراطوري الأمريكى". لا أتحدث عن نظرية مؤامرة ولكنى أشخص ملامح واقع راهن له مؤشرات عديدة تشرح هذه المقولة بجوانب مختلفة.

تنقسم مداخلتى إلى ثلاث نقاط أساسية : النقطة الأولى، ما ملامح التحولات الراهـنة والتى لم تنشأ باحتلال العراق، ولكنه الحدث الذى جسد هذه التحولات كما تفضل سيادة المستشار. فما نتحدث عنه من أبعاد ودلالات وتداعيات ما بعد العدوان علـى العـراق لـيس منشأه احتلال العراق، ولكن احتلال العراق ربما أبرز ذلك وجسده وضخم من عواقبه على نحو يفرض الحاجة إلى التعامل معه بطريقة مغايرة أو مخالفة بالمقارنة بما جرى حتى الآن. أما النقطة الثانية،التى سأتحدث عنها فهى، تداعـيات هذه الملامح الراهنة وما تمثله من تهديدات وما تثيره من إشكاليات أمام العقـل المصـرى الرسمى أو المثقف بصفة عامة. ثم أتحدث فى النقطة الثالثة فى محاولـة طـرح رؤوس موضـوعات لبدائل تصورات قائمة. وهذا العرض الذى

* تفريغ نص الكلمة فى الجلسة

سأجتهد فى اختصاره هو نوع من إعادة تقديم ورقة العمل التى أرسلت إليكم وتحدد ملامح الندوة. والهدف من مداخلتى فى بداية الندوة هو رسم الخريطة وإثارة التساؤلات أكثر من تقديم إجابات محددة على أساس أن المحاور التالية فى الندوة ستتناول جميع هذه الأبعاد بالمناقشات والتفصيلات.

بالنسبة للنقطة الأولى هى ملامح الوضع الراهن التى ألخصها فى التحولات الدولية والإقليمية والداخلية المحيطة بمصر وداخل مصر والتى تفرض عليها تحولات فى الأدوار والسياسات . ترى ما هى ملامح هذه التحولات الدولية والإقليمية والداخلية التى سبق أن أشرت إلى أنها لم تنشأ بفعل احتلال العراق ولكنها تجسدت بعد ذلك الحدث وتأكدت الكثير من دلالاتها؟

الملمح الأول : تصاعد الدور الأمريكى فى المنطقة، واتسامه بسمات تبرز انهيار نظرية اعتماد الولايات المتحدة على حلفاء أو أصدقاء أو عملاء، واعتماد القوة الأمريكية على وجودها المباشر والصريح وعلى تدخلات سافرة لتحقيق أجندة وتنفيذ رؤى وخطط طويلة الأمد تجاه المنطقة . كما تبرز هذه السمات من ناحية أخرى -فضلاً عما سبق- أن الأبعاد الثقافية الحضارية فى الخطاب والسياسات والممارسات الأمريكية تجاه المنطقة أصبحت واضحة وجلية جداً ومجدولة بأبعاد القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية، فلم يعد مسكوتاً على الإطلاق فى الخطابات والسلوك الأمريكى الرسمى -وكذلك فى خطابات النخبة المثقفة- هذا البعد الثقافى الحضارى وماتريده للمنطقة من تشكيلات ليست عسكرية وسياسية واقتصادية فقط ولكن تشكيلات مجتمعية وثقافية تتصل بالتعليم والهوية والوجود.

الملمح الثانى : تصاعد الدور الإسرائيلى -المعلن والخفى فى آن واحد- فى السياسة الأمريكية على النحو الذى اتضح معه، وبصورة صارخة خلال العدوان على العراق، ما أضحى عليه التحالف العضوى الصهيونى الأمريكى بحيث استقر فى أذهان كثير من الدول -الصغرى والكبرى على حد سواء- أن إسرائيل تملك مفاتيح السياسة الأمريكية، ومن ثم فهى شريك مع الولايات المتحدة فى إعادة رسم خريطة المنطقة على النحو الذى يحقق مصالحها وأهدافها .

الملمح الثالث : انشغال القوى الكبرى الأخرى -غير الولايات المتحدة- بإدارة عملية مواجهة الهيمنة الأمريكية وآثارها على مصالح تلك القوى، ومن ثم فهى لا تستخدم علاقاتها بالمنطقة العربية ومصر إلا كورقة فى إدارة هذه العملية من حسابات المكاسب والخسائر فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل مواقف الصين وروسيا وفرنسا المترددة والمتأرجحة طوال الأشهر الماضية تؤكد هذه الدلالة.

الملمـــح الـــرابع : وهـــو خـــاص بالداخل المصرى فى المجتمع والنظام المصـــرى، ويتمثل فى وجود حالة من الاشتباك الفكرى أبرزت حالة من التناقض والـــتداخل فـــى التفكـــير حول، هل هناك ضرورة أو إمكانية لمساندة المستبد فى مواجهة عدوان خارجي ؟ أم مساندة هذا العدوان تحت مبرر إسقاط المستبد؟ وهى حالـــة اشـــتباك فكرى وذهنى تجلت على مستويات كثيرة من الجدالات سواء على مســـتوى النخب؟ وفى أوساط المجتمع المدنى الخاص بحقوق الإنسان والتى تبرز وتجســـد قضية العلاقة بين أمن الوطن وأمن المواطن، أو حماية الأرض والوطن وحماية الحريات، ومن ثم تبرز قضية نمط التغيير المطلوب داخلياً وحدود التدخل الخـــارجى لفرضه ومن ثم طبيعة هذا النمط الإصلاحى فى ظل أى تدخل خارجى، وبالمقارنة بأى نمط إصلاحى يبدأ من الداخل ونحو الداخل وبدون تأثيرات التدخل الخـــارجى. هـــذا الاشـــتباك الفكـــرى خطير وقد وصل إلى مرحلة المقارنة بين الاســـتقلال والاســـتعمار كمـــا لو كان ممكناً المقارنة بين الأمرين، وأن الثمن هو الديمقراطية أو الحرية.

لو انتقلت إلى النقطة الثانية الخاصة بالتداعيات والتهديدات الناجمة عن هذه الملامح العامة الدولية والإقليمية والداخلية. وما الذى تحمله من تناقضات وإشكاليات شائكة تجعل اختيار البدائل -ليس فقط أمام صانع القرار والسياسة ولكن أمام النخب المثقفة المفكرة - أمراً صعباً لأنه يفرض الموازنة بين أمور كثيرة . أقصد اختيار البدائل سواء بالنسبة لمصر الرسمية أو لمصر الشعبية المثقفة والمفكرة فما هى تداعيات هذه التهديدات؟

أولاً : التساؤل عما بقى لمصر من دور إقليمى يتسق مع قدراتها ومكانتها مقارنـــة بـــالقوى الإقليمية الأخرى سواء من حيث مواقفها من قضايا عربية هامة وأساسية مثل قضية العراق وقضية فلسطين، أو سواء من حيث ما أضحت تقوم به مـــن دور فـــى الاستراتيجية الأمريكية العالمية فى المنطقة . ونحن نعلم جميعاً أن مصـــر قد تغير دورها وتحرك فى الاستراتيجية الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن. وحتى هذا الدور الذى كانت تتمسك به مصر الرسمية والذى أرسته منذ توقيع اتفاقـــية السلام مع إسرائيل بأنه دور الحافظ للسلام والتوازن والاستقرار والاعتدال فـــى المنطقة وذلك فى نطاق الاستراتيجية الأمريكية، إذن ماذا بقى من هذا الدور لمصـــر بعد احتلال العراق وتداعياته على مصر والسياسة الأمريكية تجاه المنطقة كلها؟ وحتى هذا الدور الذى رأت فيه مصر وسيلة للقيام بدور فى المنطقة تآكل ولم يعد موجوداً بصورته السابقة. وبرز التساؤل عن الموقف من إسرائيل : هل هناك قـــد اســـتمرار لقـــبولها؟، بل الدائر الآن هو التفكير فى إقامة تنظيم إقليمى يضمها ويضم مصر وبعض الدول العربية والقبول بما تقبله إسرائيل من "خطط سلام" بعد أن هـــيأت أرض الواقع وفق ما تريد أن تفرضه مما يسمى "السلام" بعد أن أفرطت فى استخدام القوة العسكرية ضد الشعب الفلسطينى بهذه الطريقة التى نعرفها جميعاً.

الـــتهديد الـــثانى أو الـــتداعى الـــثانى هو أن النيل من استقلالية السياسية المصـــرية لـــيس هدفاً أو منتجاً مباشراً ولكن هناك تهديدات للنيل من بنية المجتمع المصـــرى وهويته الجماعية. بحيث أصبحت الهوية الجماعية لهذا المجتمع موضع الهجـــوم ولـــيس فقط استقلال إرادة النظام المصرى، ويتضح هذا من تنامى سبل الاختراق والتفكيك من القاعدة باستخدام عوامل التعليم والثقافة والإعلام، وكل ذلك ســـعياً لتنفـــيذ تصور مستقبلى عن مصر يقدم فيه هوية جديدة لمصر تختلف عن هويـــتها القومـــية وشخصيتها الحضارية، وذلك من خلال فرض أو محاولة فرض القـــبول بالأوضـــاع الجديدة فى المنطقة من خلال استهداف عقل الشعب المصرى وضمير الأمة والحس القومى والتوجه العروبى وثقافة رفض الوجود الأجنبى سواء

فى شكل احتلال مباشر أو فى أشكال تداخليه أخرى كثيرة تفصح عن نفسها، ومن يتابع مؤشراتها يستطيع أن يّعدد الكثير.

أصـــل إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهى ما البدائل المطروحة ؟ وإذا كانت ملامـــح الواقـــع أمامـــنا جمـــيعاً وربما لا نختلف عليها، وإذا كانت هذه تداعيات وتهديـــدات وإشكاليات تثور أمامنا جميعاً ولا يستطيع أحد أن ينكر وجودها إذا كان يتحدث من منطلق رؤية واضحة، فما هى البدائل المطروحة؟

أنـــا لا أقـــدم بدائـــل من جانبى ولكن أسجل –من واقع المتابعة للجدالات والسّجالات والمناقشات والمواقف المختلفة التى نعايشها جميعاً– أن هناك رؤيتين : رؤية من وصفوها بأنها تكييفية واقعية براجماتية، ورؤية أخرى تصحيحية تغييرية.

الرؤية الأولى : تنطلق من أن هناك أمراضاً متوطنة فى طريقة تفكير المصريين باتجاهاتهم المختلفة وخاصة كما سمعنا من الدكتور/ كمال المنوفى التيارات القومية والإسلامية واليسارية، وأن هناك كمية هائلة من الضوضاء والضجيج والانفعال والحماسة باسم الكرامة والحرية والاستقلال مع إنكار قيود وضغوط عديدة تواجه مصر والعرب جميعاً ولا يستطيعون الفكاك منها . وهذه الرؤية التكييفية الواقعية البراجماتية تنطلق أيضاً من مقولات مثل أنه لم تعد هناك مسلمات مطلقة أو ارتباطات دائمة فالمصلحة الوطنية تعلو على كل ما عداها، وأنه لم تعد هناك أصنام سياسية أو إلتزامات عاطفية مستمدة من نزعات قومية أو منطلقة من توجهات تاريخية– وأنا هنا أنقل من مقالات كتبت فى هذا المجال–، وأنه من المهم الفصل بين الثوابت والمبادئ من جانب وبين البراجماتية السياسية فى جانب آخر لأن هذه البراجماتية السياسية ضرورة للتعامل مع كل الأطراف، لأننا فى السياسة لا نعرف الحب والكراهية ولكن نعرف فقط إدارة المصالح وتوظيف الأدوار المختلفة لاستقرار السلام فى المنطقة ..وهكذا. وهذه جميعها مفردات ومبررات الرؤية التكييفية الواقعية البراجماتية وهى ليست من جانب رؤى قومية أو إسلامية أو يسارية، ولكنها من جانب رؤى ليبرالية –أو التى تسمى ليبرالية– أو رسمية أو شبه رسمية وجميعها تتحدث عن ضخامة الضغوط

الخارجية، فهم يتكلمون بمنطق أن قيود وضغوط الخارجى كبيرة جداً ومن ثم هناك حاجة لإدارة براجماتية سواء للتغيير الداخلى؛ فلا يكون التغيير الداخلى سريعاً ومتسارعاً ولكن مضبوطاً ومحكوماً خوفاً من أن يؤدى إلى نموذج مثل نموذج إيران أو وصول قوى معينة إلى السلطة لا تحقق الاستقرار فى النظام ولا استقرار المنطقة.. وهكذا. وهذه المقولات عن أثر الضغوط الخارجية وليس "المؤامرة الخارجية" هى قرين الخطاب الليبرالى والخطاب الرسمى وشبه الرسمى فى مقابل خطاب نظرية المؤامرة لدى الخطابات الأخرى.

أمـــا **الـــرؤية الثانية** وهى التى أسميها التصحيحية التغييرية تقول ماذا لو ارتفعـــت مصـــر إلى مستوى الأحداث، وإلى مستوى ما هو مطلوب منها من دور إقلـــيمى ونهجـــت نهجاً مختلفاً يقوم على: أن أمنها المصرى لا ينفصل عن الأمن القومـــى العربى برمته، وأن مصالح مصر لا تنفصل عن مصالح الأمة. فكان لابد أن تـــأخذ نهجاً أكثر قوة فى مواجهة السياسة الإسرائيلية، وأن تأخذ نهجاً أكثر قوة واســـتقلالية فـــى مواجهة التهديدات الأمريكية للعراق، وتذكر أمثلة كثيرة للمواقف المصرية التى كان يمكن أن تتخذ وأن تبرز دوراً لمصر أكثر استقلالية وقوة ولكنه يربط بين مصالح وأمن مصر ونظائرها العربية.

هاتان الرؤيتان التكييفية الواقعية البراجماتية والأخرى التصحيحية التغييرية ليســـتا ولـــيدة ما بعد العدوان على العراق، فهما موجودتان دائماً فى كل الجدالات الوطنـــية بيـــن التيارات المختلفة حول قضايا السياسة الخارجية والسياسة الداخلية المصـــرية، ولكـــنهما تكتســـبان فى هذه المرحلة زخماً وأهمية نظراً لأن الضغوط والقـــيود مـــن الداخل والخارج كبيرة، والسؤال الدائر فعلاً الآن هو ما العمل على الصـــعيد الخـــارجى والداخلى؟. وهاتان الرؤيتان المتقابلتان تعكسان مجموعة من الثنائيات تلخص ما أجملته:

من ناحية فإن الثنائية الأولى تقابل بين أن مشاكل مصر تنفصل عن مشاكل الأمة ومن ثم فإن حماية مصالح مصر تنفصل عن بقية مصالح الأمة، وفى المقابل

فإن الشق الثانى من الثنائية مفاده أن مشاكل مصر جزء من مشاكل الأمة ومصالح مصر جزء من مصالح الأمة.

أمــا الثنائــية الثانية فهى أن الواقعية والبراجماتية لازمة لحماية المصالح الوطنية من خلال التكتيك، فى مقابل الشق الثانى القائل بأن حماية المصالح الوطنية المصرية لا تعنى على الإطلاق الاستسلام بالتخلى عن أوراق المساومة منذ البداية؟ وبالتخلى عن مجموعة أساسية من المبادئ والثوابت.

الثنائــية الثالــثة تقول إن القوة والجبروت الأمريكى يحتاج إلى تكيف معه حتى تمر العاصفة. والشطر الثانى فى هذه المقولة هو أن هذه القوة والجبروت ليسا جديديــن، وهناك دائماً أشكال متجددة منه، وهناك أيضاً سبل للمقاومة والتغيير لأن التكيفات السابقة لم تحسن الوضع خلال الفترة السابقة بل زادت سوءاً.

أما رابع مجموعة من الثنائيات فهى أن التحالف الأمريكى الصهيونى يمكن اخــتراقه بمــزيد مــن المرونة . والشطر المقابل من هذه المقولة هو أن التحالف الأمــريكى الصــهيونى فى أقصى تجلياته ولم يعد من الممكن إثنائه عما يريد من خــلال ما يسمى بــ "المرونة والتنازلات" لأن المرونة والتنازلات قد وصلت إلى مرحلة النفاذ.

وخــامس مجموعة من الثنائيات تدور حول هل الدبلوماسية فقط هى سبيل حماية الأمن القومى المصرى؟ أم أن حمايته تحتاج إلى جانب الدبلوماسية والسياسة والبراجماتية إلى قوة مادية أساسية عسكرية واقتصادية على حد سواء؟.

أخــتم عرضــى هذا –الموجز والسريع– عن ملامح وتهديدات وإشكاليات الوضــع الراهن بالتساؤل عما يفرضه علينا –على الأقل من وجهة نظرنا– كرؤية مســتقبلية ولو لأمد متوسط..رؤية لا يقتصر تنفيذها على الرسمى فقط ولكن على الشعبى المدنى أساساً بكل روافده وقطاعاته.

أولاً : فقه مقاومة الإحباط وفقه مقاومة الاستسلام للأمر الواقع بحجة عدم إمكانية تغييره.

ثانياً : فقه مقاومة ثقافية وإعلامية وتعليمية تأخذ فى الاعتبار حقيقة الهجمة علـــى المجالات الثلاثة للنيل من هوية مصر ودورها الحضارى فى الأمة الذى هو دور أساسى بقدر دورها السياسى والعسكرى والاقتصادى.

ثالثاً : فقه تحالف وطنى جديد بين التيارات والقوى الوطنية المختلفة.

رابعاً : فقه تحديد الأولويات والمصالح، بمعنى رفض التدخل باسم التغيير مهمـــا كـــان الدواعى والمتطلبات، ولكن فى نفس الوقت عدم اتخاذ مخاطر التدخل الخارجى حجة لتأجيل التغيرات المطلوبة فى النظام والمجتمع.

خامســـاً : فقه إستراتيجية جديدة للتغيير الداخلى تتخلى عن الأعذار السابقة لعدم الإقدام على تغيير ديمقراطى حقيقى لأنه لم يعد هناك وقت لذلك.

سادساً : تعلم فقه الآليات والإجراءات وكيفية التنفيذ، وعدم الاقتصار على فقه تحديد المبادئ والقواعد دون الانتقال من مستوى التفكير إلى مستوى الحركة.

وأخيراً : فقه التنسيق والتضامن مع القوى الإقليمية الكبرى الأخرى وعلى رأســـها إيران وتركيا . وربما يكون هناك قدر من التنسيق مع تركيا لكن التساؤل الآن : هل هناك إمكانية للتنسيق مع إيران فى ظل الوضع الحالى؟

أعـــتقد أن مـــا قدمته سريعاً ليس إلا نوعاً من التشخيص والتفسير وإثارة التســـاؤلات التى تتناولها وتقترب منها بطريقة أو بأخرى المداخلات فى الجلسات التالية فى هذا اللقاء. وآمل بتراكم المداخلات والمناقشات أن نستجلى الصورة بشكل أفضل . وشكراً لكم.

مداخلات ومناقشات

الدكتور/ أحمد شوقي الحفني

تحـــدث المحاضران عن الأمن القومى المصرى أساساً وتداعيات ودلالات غـــزو العــــراق. والحقيقة أننا فى مصر نتحدث كثيراً عن الأمن القومى ولكننا لا نتحدث فى شئ محدد يتفق عليه الجميع وهو التعريف. وتكمن الإشكالية فى الفكرة الـــتى ينبنى عليها الأمن المصرى . وبكل أسف فإن الآلة الإعلامية تركز على أن الأمـــن القومى المصرى هو فى أحسن وضع مادام النظام مستقراً، والاستقرار هنا هـــو فـــى أمن النظام وليس أمن الدولة بالمفهوم الذى تكلم عنه المستشار/ طارق البشــــرى. وهـــى الدولـــة القائمة ذات المؤسسات والمجتمع المدنى وذات التفاعل والفاعلية.

نـــتحدث عـــن الاستقرار ونحن نعنى السكون، وهناك فارق ضخم بين أن يكـــون هناك سكون فى المجتمع وأن يكون هناك استقرار فيه؛ فالسكون حالة سلبية .. أمـــا الاســـتقرار فيعنى أن تكون هناك ديناميكية طبقاً لقوانين الحياة تسير عليها الدولـــة، فهناك حركة مستمرة ولكنها منضبطة وذات قوانين وتؤدى إلى مخرجات عظيمة ترتقى بالدولة .

لقـــد تحـــدث المستشار عن التهديد للأمن المصرى القادم من الشرق، لكننا لدينا مشكلة أكبر فى اتجاه الجنوب، وهى مشكلة المياه. فمشكلة المياه ليست مشكلة أمن قومى فقط بل هى شريان الحياة المصرى فإذا انقطع انقطعت الحياة المصرية. وكلما ضعفت مصر تقوى عليها الجنوب. ونحن نسمع الآن عن أشياء ما كنا نسمع عـــنها منذ عشرين أو خمس وعشرين سنة كحصص المياه وبيع المياه والتصرف فـــيها وأن دول المصب ليس لها غير أحقيات قليلة بينما دول المنبع هى الأساس – وهذا تطبقه تركيا بالنسبة لسوريا والعراق– وقد يأتى التطبيق علينا فى روافد النيل الأزرق وخلافـــه، ومـــا يدور حالياً فى الكونغو مع روافد النيل الأبيض . فالأمن القومـــى المصرى فعلاً فى خطر ويذهب إلى محنة إذا لم نتنبه إلى القوة المصرية الكفيلة بوضع الأمن المصرى فى موضعه الصحيح.

أما إذا تكلمنا عن الأمن القومى المصرى فلابد له من قوة عسكرية تحميه، وهذه ضرورة، ودائماً ما كان هذا الأمن مستقراً عندما كان لدى مصر جيش قوى. أما عندما تقسمت الأمبراطورية فى وقت الإغريق، وأصبحت مصر تحت حكم البطالمة، وهوجمت مصر من قبل سوريا، استعان بطليموس الخامس بالمصريين فى جيشه، فلما انتصر كان للمصريين كلمة فاعترض البطالمة على ذلك وقالوا له إذا انتصر المصريون فستكون لهم كلمة فى بلادهم. وكذلك أيام محمد على عندما قال له -أبنه- إبراهيم باشا إن المصريين قد أبلوا معى بلاء حسناً فى الشام فأريد ترقيتهم من رتبة الملازم أول إلى اليوزباشى والبكباشى فقال له محمد على : يا أحمق إذا أصبح للمصريين قدم وكعب عال فى الجيش المصرى سيؤول حكم مصر لهم ويذهب الحكم عن أولاد محمد على. إذاً ونحن نتحدث عن ذلك لابد أن نعى البعد العسكرى فى الأمن القومى، وكذلك بالنسبة للبعد الاقتصادى فمصر تتلقى معونة أمريكية منذ توقيع كامب ديفيد، وهذا قيد ذو تأثير كبير علينا حتى الآن، ولو فكرت الحكومة آنذاك فى الاستغناء عن تلك المعونة بعد عشر سنوات من التوقيع لكنا انتهينا من ذلك القيد الآن.

خلاصة القول لقد حدثنا المستشار/ البشرى بأن الحرب على العراق لم تغير كثيراً فى موقعنا وواقعنا، ولكنها قدمت دليلاً جديداً على ما نعيشه من ضعف.

المنهدس/ أحمد بهاء الدين شعبان

أعرب عن سعادتى بمداخلتى المستشار/ البشرى والدكتورة/ نادية، وأتفق معهما فيما طرحاه. ولكنى أود التركيز على نقطة واحدة فى قضية الأمن القومى والوطنى. وفى اعتقادي أن موضوع الأمن الوطنى لا يعنى مجرد وجود جيش قوى، فهذا أحد العناصر وحسب، والأهم منه والأكثر تأثيراً فى هذا الأمن هو ما يمكن أن نطلق عليه "الممانعة الداخلية للوطن" . وهى تعتمد على عنصرين أساسيين : الاجتماع أو الاحتشاد الوطنى الذى يعطى المشروعية للنظام. والمعنى أنه لا يمكن بناء موقف وطنى قوى وحماية الأمن الوطنى فى حالة الاحتراب

الداخلى كما نراها الآن، وأكبر مظاهر هذا الاحتراب- كما أشار المستشار/ البشرى نراها فى تحول مفهوم الأمن إلى حماية النظام الحاكم والرئاسة بينما أمن المجتمع يتردى إلى أوضاع لم نشهدها من قبل، مما يولد حالة من الفراغ السياسى أو ما يصفه البعض بـ"موت السياسة فى مصر". فلا يمكن لدولة تعدادها ٧٠ مليون نسمة أن تنتهى إلى هذا الوضع: أحزاب سياسية هيكلية غير مؤثرة ولا فاعلة، مجتمع مدنى محطم، نقابات مجمدة (كنقابات العمال والمهندسين وغيرها)، اتحادات طلابية شبه محاصرة. فلا توجد أى أشكال لتنظيم اجتماعى يمنح النظام السياسى قوة ومنعة فى مواجهة العدوان الخارجى.

وأعتقد أن قضية الديمقراطية هى صلب ما يجب أن تقترحه النخبة الوطنية والمثقفة فى مصر، وبدون هذه الديمقراطية لا يمكن بناء ممانعة حقيقية تواجه التحديات الخارجية. وأريد أن أقول إن الدولة ليست هى المدانة وحدها فى قضية الديمقراطية، فأنا أدين النخبة السياسية والثقافية المصرية بتقاعسهاعن النضال من أجل الديمقراطية من ناحية، وبترويجها أفكاراً فى منتهى الخطورة من ناحية ثانية. وعلى سبيل المثال لابد أن تستقر قضية التعددية السياسية فى ضمير النخبة المصرية، وحق كل الأطراف فى الوجود، والاعتراف المتبادل بين فرقاء العمل السياسى فى مصر. ولابد أن ننبذ جميعاً فكرة اللجؤ إلى العنف والفكر الانقلابى للاستيلاء على النظام بأى شكل من الأشكال.

وأشير إلى ضرورة البحث عن مخرج من أزمة وجود التيار الإسلامى فى المجتمع، لأن هذا التيار -وبالذات حركة الإخوان المسلمين- جماعة كبيرة وشبه معترف بها لكنها ممنوعة من العمل السياسى. وأيضاً إيجاد السبيل لإدماج القوى الأخرى المحجوبة عن العمل السياسى كالحركة الشيوعية وغيرها فى المجتمع السياسى بشكل سلمى. وفى هذا السياق، فإن ثمة واجباً على الجماعات الأخرى، فقد قرأت مثلاً فى جريدة أخبار الأدب منذ حوالى أسبوعين مداخلة للدكتور/ عصام العريان أزعجتنى كثيراً لأنه قال فيها إنه ليس هناك فى العالم العربى والإسلامى سوى التيار الإسلامى الذى يمثل مستقبل المنطقة، وأن التيارات الأخرى هى

تيارات وافدة من عملاء الاستعمار وبالذات التيارات الاشتراكية والليبرالية والوطنية عمومـــاً فيما عدا التيار الإسلامى الذى يمثل التيار الوطنى الوحيد، وهذا الرأى فى الواقع خطير جداً.

الدكتور/ مجدى قرقر

أشكر الدكتور/ كمال المنوفى على تركيزه فى كلمته على أربعة دروس لها أهميـــتها الكبـــيرة، لكـــن التركيز عليها فقط يجعلنا نرى نصف الصورة أو نصف الكـــوب. وأظـــن أن الدكتورة/ نادية قد ألقت الضوء على النصف الثانى. فهناك دروس أخـــرى منها، خطورة الانكفاء على أحداث قطرية ضيقة، بمعنى أن غياب الـــبعد الـــتكاملى بين الدول العربية كان درساً هاماً عجل بسقوط عاصمة الخلافة العباســـية وســـقوط العراق. وأيضاً فإن الأجندتين الأمريكية والصهيونية أصبحتا متطابقتين بدرجة كبيرة جداً، ولم يعد يغير فى الأمر شيئاً اكتشاف ماهية الفاعل هل هـــم الصـــهاينة أم اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، أما الدرس الثالث فهو أن الأهـــداف الأمريكية فى المنطقة أصبحت واضحة وجلية على مستوى الواقع وفى أقـــوال الرســـميين الأمريكيين. والدرس الأخير هو خطورة تآكل الدور المصرى. والـــتعلل بالواقعية والبراجماتية يعكس فهماً خاطئاً للواقع المعاش. وأثنى هنا على ملاحظـــة المستشـــار عن مؤشرات تخلى مصر عن دورها العربى وخطورة ذلك، لأنـــه إذا صحت مصر صحّ الجسد العربى كله، ومن ثم فإننى أظن أن زيارة بوش إلـــى شـــرم الشيخ فى هذا التوقيت كانت أمراً غير مناسب على الإطلاق، وشكلت احتفاء بالمعتدى .

وأخـــيراً فـــإن الـــتاريخ يقول أن خروج مصر لملاقاة عدو خارجى يكلل بالـــنجاح كما حدث فى مواجهتها للتتار والصليبيين. وإذا كان خروج مصر لتوسيع نفوذهـــا وتكوين دولة عظمى يُواجه بتحديات، فإن ذلك يحتاج إلى نوع من التأنى لتجنب ما حدث فى تجربة محمد على ثم التجربة الناصرية، لكننى أظن أن الخروج لمواجهة المعتدى هو فرض واجب وفرض عين على مصر.

أود أن أثير النقاش بشأن الحوارات التى تمت واشتملت على دعاية لأيديولوجيات معينة. وبغية التحدث بطريقة إستراتيجية، سأحول تلك الحوارات إلى إشكاليات.

الإشـــكالية الأولى : هى إشكالية الثمن، وكل ما تم من حوار حتى الآن لم يـــناقش فكرة الثمن الاجتماعى والاقتصادى والسياسى إذا أردنا أن نناضل أو نقف ضد الأمريكيين، فما هو الثمن؟ وكل من يتحدث عن شئ يجب عليه أن يتحدث فى إطـــار الثمن، وليس فعل الشئ لأنه جميل أو لأنه مريح نفسياً. وحتى عندما نفعل الأشـــياء الصـــحيحة فلابد أن نحسب ثمنها، وعند التفكير فى الدور الواجب علينا أيضاً أن نفكر فى الثمن. والدكتورة/ نادية فى عرضها للثنائيات لم تشر إلى الثمن وهـــو الذى يحسم هذه المسألة وإلا تصبح هذه الثنائيات فى الواقع ثنائيات كلامية. ولـــنلاحظ أن الثمـــن هو ثمن اجتماعى وثمن تدفعه طبقات وقوى اجتماعية وليس مجرد ثمن اقتصادى.

أمـــا الإشكالية الثانية : فهى إشكالية التوازن؛ فالأمن القومى المصرى من الناحية الفنية والعملية يتعلق بقضايا توازن. وله ثلاثة موازين : الميزان العسكرى، مـــيزان المخاطـــر الإســـتراتيجية، ومـــيزان الشرعية الداخلية أو الإلحاح الداخلى والانتـــباه. وعليـــنا أن نفكـــر فى الموازين الثلاثة ولا نقول نحن بحاجة إلى شئ عســـكرى فقـــط. وثمة دول كثيرة ضعيفة عسكرياً، ولكنها تقوم بعملية استعاضة، بحيث يمكن أن تكون ضعيفاً عسكرياً ولكنك قوى فى التخطيط لتجنب المخاطر أو فـــى سياق انتهاز الفرص أو تقليل القيود، وقد تكون ضعيفاً عسكرياً لكنك قوى فى إطار الشرعية الداخلية والانتباه الداخلى. وما أقصده هو أن نتحدث عن التوازن فى إطـــار هذه الموازين الثلاثة. الميزان العسكرى وميزان المخاطر وميزان الشرعية الداخلية أو الالتفاف حول النظام ونظام الحكم من أهم الأمور، ولا يجب التقليل من أهمـــية أمـــن الـــنظام؛ فـــنظام الحكم هو من يحارب فى النهاية، وهو الذى يحمل المخاطر. ولذا فهو الأهم فى الموازين الثلاثة.

الإشكالية الثالثة : هى إشكالية التغيير والمقاومة. وثمة جدل كبير يدور الآن حولهما، ولكن لابد أن أعرف لماذا أقاوم؟ هل أقاوم لكى تأتى نظم سلطوية أخرى لاسيما أن الثقافة ثقافة سلطوية؟ هل أقاوم لكى تأتى أشكال مختلفة من قبيل نظام كنظام صدام حسين؟ وما أقصده هو أنه يجب أن نفكر فى المستقبل بشكل إشكالى أو مفتوح، وليس بشكل ماذا نفعل لكى نرد على حدث ما .. فهذا الشكل خطى ويركز على أنه يجب أن نفعل كذا ولا نفعل كذا. وإذا تحدثنا عن التغيير نريد أن نعرف ما شكل هذا التغيير، أم أننا نريد فقط أن يتولى الإخوان المسلمون الحكم وفقط.. وماذا لو تولوا فعلاً أتراهم سيغيرون أم سيقعون فى صدام مع الولايات المتحدة بسبب القيود المفروضة والتوازنات القائمة.

أما بالنسبة للدور المصرى، فإن الحديث الجارى حوله هو الدور المصرى وفقاً لرؤية عبد الناصر. وأظن أن المستشار/ البشرى قال شيئاً مهماً لا يجرؤ على قوله القوميون والإسلاميون العرب ألا وهو إن الترويج لدور مصرى هو من الأفكار البريطانية التى تكيفنا معها وأخذناها وأسميناها أفكاراً وطنية. وبالتالى علينا أن نفكر فى دور جديد وطريقة جديدة فى التفكير لأن لدينا مشاكل كبيرة جداً فى التخطيط الإستراتيجى والموارد وكيفية صياغة ردود الفعل. وأن نصبح أكثر عملية.

الدكتور/ صلاح عز

أولاً أريد أن أتحدث عن إشكالية الثمن التى أثارها د. جهاد عودة. وأقول إنه من حيث ثمن الدور المصرى سيكون هناك ثمن فعلاً. وهذا الثمن كان سيكون أقل لو بدأت المواجهة منذ ٥٠ سنة، وكان سيكون أقل أيضاً لو بدأت قبل ٢٠ سنة أو ١٠ سنوات.. فالانتظار يجعل الثمن يزيد والضحايا تزيد كذلك، وبدون المقاومة ومواجهة التحدى المفروض علينا سيكون الثمن بعد ١٠ سنوات أكبر بكثير.

أما بالنسبة للرؤيتين اللتين تحدثت عنهما الدكتورة/ نادية والتى تقول إحداهما إن مصر لا علاقة لها بالعرب، فهذه ليست رؤية براجماتية بل هى رؤية

انهزامية، ويقول أصحابها إننا لا نطيق هذا التحدى المفروض علينا، وإذا حاولنا أن ندخل فى تضامن مع العالم العربى ونلتزم بالمسؤولية الملقاة علينا –وهى مسؤولية القيادة– ستكون الضغوط علينا كبيرة، وسنتحمل ثمناً عالياً. وهؤلاء هم الذين يتحدثون عن الواقعية والبراجماتية. أما أنا فاعتقد أن الرؤية الثانية –التى أسمتها الدكتورة/ نادية الرؤية التصحيحية– والقائلة بأن دور مصر هو فى قيادة العالم العربى، هذه هى الواقعية، لأن أمن مصر مرتبط بأمن العالم العربى والقضية الفلسطينية. أما إذا استمرت الأحوال على ما هى عليه الآن حتى ١٠ أو ١٥ سنة قادمة، ستنقطع المياه عنا وسيكون علينا أن نسكت عن احتلال سيناء مجدداً وربما هدم المسجد الأقصى. وهذا هو الثمن، ولعلنا ندرك أن هناك أثمان أخرى قادمة. فالرؤية الواقعية إذن هى القائلة بأن مصر هى القيادة وهى المسؤولة ذلك أنها هى البادئة بالانكفاء على الذات والخروج من الصراع، وغالبية المشاكل العربية ابتدأت من عندنا، والمسؤولية ملقاة أيضاً على المثقفين المصريين.

الدكتور/ عبد الحليم محمود

أود أن أشير بداية إلى العمليات النفسية التى يقوم بها البنتاجون . والتى أصبحت واضحة بحكم أننا نعيش فيها الآن. وهدفها هو تجميل صورة الولايات المتحدة وإشعار الآخرين بعجزهم عن مواجهتها. وثمة عمليات أخرى تبث ونحن مطمئنون لها. وكما قال إبن خلدون فإن الشدة فى معاملة الأبناء تفقدهم المبادأة. ويقولون إن ذلك ينطبق على الشعوب أيضاً فمتى فقدوا المبادأة فلا يستطيعون الحركة. ونحن نفتقد إلى عملية تنشئة الأطفال فى المدارس، وأنا أشعر بالخجل عندما أسأل طالباً فى المرحلة الإعدادية أو الثانوية أو حتى الجامعية "من أنت؟ وماذا تريد؟" فلا يجيب. بينما لو ذهبنا إلى إسرائيل سنجد الإجابات . فنحن عندنا فقدان حقيقى ومخجل للهوية. وأعتقد أن الأزمة التى نعيشها يمكن أن تخلق صحوة للناس فى مصر، والسبب أننا نتلقى المخاطر ونرد عليها، وسياساتنا قائمة فى كل المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بمنطق رد الفعل. ونحتاج الآن لسياسات

بعيدة المدى لخمسين عاماً قادمة. وعندما أسأل طلابى فى الجامعة "ماذا تريد أن تحقق خلال ٥ سنوات؟" تكون الإجابة لدى الذكور هى الحصول على عمل، ولدى الإناث الزواج والحصول على العمل. أما عندما زادت المدة إلى ٢٠ عاماً احتار الطلاب فى الإجابة. وهذا يكشف أنه ليس لدينا رؤية لا على مستوى المفكرين الصغار أو الكبار لمدة ٥٠ عاماً قادمة . ونحن بحاجة إلى دعم الهوية الوطنية لدى الأطفال والشباب، لكن التعليم لا يفعل هذا، وبلغ الأمر أن المدارس الحكومية تدرس مادتى الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية . ولا يوجد أحد يبدع بلغة أجنبية . وأريد أن أؤكد على ترسيخ الهوية القومية من خلال أنواع من الحوارات حول الحلول للمسألة التعليمية، فلو جلس عشرون مفكراً ليبحثوا فى هذا سيصلون إلى حلول ممتازة بشرط ألا تفرض قيود عليهم. وشرط أسلوب التفكر أو " Brain Storming" هو ألا يكون هناك سلطة تمنع التفكير . وأتصور أنه كان من الأفضل أن تبدأ هذه الندوة بنقاش حول رسم سياسات بعيدة المدى فى المجال السياسى والاقتصادى والتعليمى لنصل على المدى البعيد لأن نكون فاعلين وليس مجرد متلقين أو أصحاب ردود أفعال.

الدكتور/ أحمد عبد الله

لـــدى ملاحظـــات سريعة. وأبدى إعجابى أولاً بفكرة مفهومنا للسلام التى تحدث عنها المستشار/ البشرى. فنحن قد غرقنا فى علاقة "سلام" من طرف واحد، ولكن السلام علاقة متعددة الأطراف، ولا يكفى لحدوث السلام مجرد توفر الرغبة فـــى وجوده. فالسلام كالحب تماماً، فلابد له من طرفين وإلا كان وهماً إذا كان من طرف واحد فقط.

أما ملاحظتى الثانية فأشير فيها إلى ما حدث فى منتدى دافوس الاقتصادى فـــى يـــناير ٢٠٠٣ حيـــن ســـأل أسقف كانتربرى كولين باول -وزير الخارجية الأمـــريكى- فـــى محاضرته "ماهى النقطة التى قررت عندها الولايات المتحدة أن تتخلى عن استخدام القوة الناعمة Soft Power وتستخدم القوة الصلبة أو الجيش

Hard Power ؟" فرد عليه باول بمنتهى السرعة وبدون تفكير : "من قال لك إننا توقفنا عن إستخدام الاثنين أبداً؟ لقد استخدمنا القوة الناعمة وسنظل نستخدمها، واستخدمنا القوة الصلبة وسنظل نستخدمها". وما أريد قوله إن الهجوم على الهوية وإستخدام الأبعاد الثقافية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية وما إلى ذلك كان وما زال وسيظل أداة من أدوات القوة والتأثير التى تتضافر مع استخدام القوة العسكرية. وإذا كانت هذه الأدوات غير متضافرة عندنا كعرب فهذه مشكلتنا نحن، أما الآخرون فينظرون إلى هذه الأدوات ويستخدمونها بتكامل.

الملاحظة الثالثة : هى بشأن ما تحدثت عنه الدكتورة/ نادية وكأن هناك رؤيتين أو كأننا بازاء اختيارين، ولكنى أعتقد أنه ليس هناك اختيار ولو تحدثنا فى إطار أى من الرؤيتين الواقعية أو التصحيحية فإن السؤال الأخير هو "من سيحدد ويعمل ويرعى المصلحة الوطنية؟". هل هى الدولة المحصورة فى النظام والنظام المحصور فى شخص؟ أم أن هناك أطرافاً مختلفة ستحدد وترعى وتنفذ. فالمشكلة ليست فى الاختيار وإنما هى مشكلة الإطار من سيحدد وينفذ ويتحرك.

الملاحظة الرابعة : هى بشأن الثمن الذى تحدث عنه الدكتور/ جهاد عودة. والحقيقة أن هناك ثمن للاختيار وثمن للانتظار. وأقصد ثمن اختيار المواجهة وثمن تأجيل المواجهة، وكلاهما لابد أن يُحسب، مع ملاحظة أن ثمن المواجهة ليس سلبياً دائماً . وعندما أخذ دوراً سأدفع ولكنى سآخذ مكانة؟ فمصر عندما كانت تأخذ دور المحارب فى الأسرة العربية كانت تدفع ثمناً لكنها كانت تحصد مكاسب.

الملاحظة الخامسة: أتحدث فيها عن مسألة الدور وحاجتنا إلى تقييمه. وأحياناً يبدو وكأننا أمام اختيارين : إما لا دور مطلقاً أو شكل معين للدور، وكأن هناك ثنائية أو حوراً حول أن مصر كانت تمارس دوراً معيناً فى الخمسينيات والستينيات فى عالم مختلف وجو عربى ومحلى وقطرى وإمكانيات مختلفة. وكأننا فى عقلنا الكامن نتحدث عن استعادة هذا الدور أو الرضا بوضع اللادور، وما أعتقده أنا هو أن المسألة ليست بهذا الضيق، فنحن بحاجة إلى أن نفكر ونحسب: هل يمكن استعادة هذا الدور أصلاً؟ وماذا كان ثمنه؟ وما الذى حصدناه منه –إذا كنا

حصـــدنا شــيئاً- وهـــل يمكن الحديث عن دور مختلف متسق مع إمكانيات مصر ومحـــيطها العـــربى الحالى والوجود الدولى فى المنطقة؟ وهذه الأسئلة ترد إذا كنا متفقين على أهمية وجود دور لمصر ولكنه ليس بالضرورة نفس الدور السابق الذى قــد يصـــعب اســـتعادته. أو الرضا بوضع انعدام الدور والانكفاء. ولذلك علينا أن نحسب عائد وتكلفة الدور الذى مارسناه سابقاً، وما هو الدور الذى يمكن أن نمارسه بإمكاناتنا وظروفنا الحالية؟

الدكتور/ أحمد ثابت

بالنســـبة لمسألة الأمن المصرى، ألاحظ على السياسات المصرية فى الفترة مـــن ١٩٧٥ إلـــى ٢٠٠٣ أنهـــا لم تحدد الأمن الوطنى المصرى حتى بالمصلحة القطـــرية لمصر، وبالتالى لا يوجد تحديد دقيق للمصالح العليا الخارجية لمصر ولا حـــتى كيفية إدارة هذه المصالح . وهذا ما أشار إليه حالاً الدكتور/ أحمد عبد الله، فقبل أن نتحدث عن التيارات الموجودة والحوارات والسجالات فيها دعنا نقترب من السياسات التى تتم فعلاً . وأعتقد أن سبب الغموض فى المواقف المصرية الآن أنها لـــم تحـــدد دورهـــا بدقة حتى فى إطار عملية التسوية مع إسرائيل ولا فى الإطار الأفـــريقى أو العـــربى. وقـــد أدى عدم تحديد هذا الدور إلى عدم تحديد الثمن أو المكاسب والمخاسر أيضاً. ولايوجد تحديد للبدائل والإمكانات حتى عند التيار الذى يسمى نفسه "واقعياً" بدليل أنه غائب عنه مفهوم المقارنة. ففى تركيا رفض البرلمان التركى دخول القوات الأمريكية إلى الأراضى التركية وإستعمالها لضرب العراق. ولم تفرض الولايات المتحدة، رداً على هذا الموقف، عقوبات اقتصادية على تركيا لأنها تعلم أن تركيا حليفة لها، وأن لهاد دوراً إقليمياً فى الاستراتيجية التركية، كما أن للسياســـة التركـــية مصالحها التى تحددها بنفسها. ولكن هذا الأمر غير موجود بالنسبة لنا، ومخطئ من يقول إن على مصر إن أرادت أن تتحمل الثمن أن تخوض مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة وتخسر كل شئ؛ فالمواجهات متعددة.. هناك المواجهـــة الدبلوماســـية، وهناك منع السفن من المرور من قناة السويس .. وعدة

مواقف أخرى يمكن أن تحسبها السياسة المصرية، وتحسبها بمنطق المصالح المتفق عليها داخلياً.

أعـتقد أنـنا بحاجـة إلى تحديد الأمن الوطنى لمصر حتى من قبل النخبة الواقعـية القائلـة بالتركيز على أمن مصر فقط. ومصر كان لها دائماً دوراً إقليمياً أدى إلـى تحسين وضعها الداخلى فى ظروف تاريخية أفضل من الآن، وإذا تولت دورهـا القيادى وخرجت من العلاقة الوثيقة بالولايات المتحدة ربما تجنى مكاسب أكـبر من الوضع الحالى . وعلى مصر ألا تعترف بأية حكومة فى العراق تعينها الولايـات المـتحدة، وألا تقبل تمثيلاً لمثل هذه الحكومة فى الجامعة العربية أو فى الأمم المتحدة، وأن تتضامن مصر مع الدول العربية لإخراج القوات الأمريكية من العـراق، وأن تصـوغ مصـر سياسـة اقتصادية مستقلة تستغنى بها عن المعونة الأمريكية، وتعيد بها هيكلة الاقتصاد المصرى .

الدكتور/ أحمد عامر

أضيف إلى مداخلة المستشار/ البشرى القيمة مثال أحمس الأول الذى ورث رايـة الجهاد عن أبيه وأخيه، وكانت لديه الفكرة التى أراد المستشار طرحها، الذى شق طريق حورس الحربى وأصر على طرد الهكسوس. ففكرة الدور المصرى لها علاقـة بحقـائق الجغرافـيا، فلا يمكن أن يّقال إنها من أفكار بريطانيا. وقد أشار المستشـار إلى أن المستعمر الإنجليزى الذى كان يهدف للتفكيك فى الوطن العربى أنشأ هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط عندما واجه مشكلة الدفاع عن مصر، ولم يملك هـذا المسـتعمر إلا التسـليم بالحقائق الجغرافية الموضوعية، مما يعنى أن الدور المصـرى لا ينـبع مـن اختيار عاطفى.أما بخصوص الثنائيات التى أشارت إليها الدكـتورة/ نادية فإننى اعتقد أن الشق الثانى فيها كان فيه مغالطات. فهل يمكن أن أصـفى مشـروعى الوطنى باسم الواقعية أو البرجماتية؟ وإذا كانت تصفيته تعنى الموت فهل هناك بديل عن المقاومة؟ وأعود ثانية لمثال أحمس الذى يعطينا مثلاً فى البراجماتـية الـذى مكثت عائلته فى الصعيد مختفية من الهكسوس حتى استطاعوا

تصـــنيع العجلة الحربية واستئناس الحصان –وكانت هذه هى الأدوات التى هزموا بها أول مرة– ثم ابتدعوا فى الكر على الهكسوس من الأقصر حتى أجلاهم إلى بلاد الشـــام. فالواقعـــية لا تعنى الاستسلام للواقع، أو أن يبيع لنا كاتب صحفى العمالة والتبعية باسم الواقعية.

أشـــير إلـــى نقطة أخرى، تتعلق بالتهديدات الأمريكية لسوريا حيث نشرت جـــريدة الأهـــرام مقالـــة فى ٢٠٠٣/٥/٢٧ تتحدث عن التحرش الأمريكى بسوريا وأبعاده فى الكونجرس واحتمال صدور قوانين فى الولايات المتحدة بمعاقبة سوريا. وقال كاتبها إنه يجب أن نرد على ذلك من الآن، فلا ننتظر حتى تتفاقم الأمور ولا نـــدرى ماذا نصنع كما حدث فى حالة العراق. وعلى مصر منذ الآن أن تعلن عدم موافقـــتها علـــى حصـــار ســـوريا. وأضيف إلى ما جاء بالمقال ضرورة أن تقوم مـــنظمات المجـــتمع المدنى والأحزاب الوطنية فى مصر والوطن العربى بمساندة حـــزب الله ورفض تسليمه للولايات المتحدة. وكان الشيخ حسن نصر الله أمين عام حزب الله قال إن الأمريكيين أتصلوا به وطلبوا منه تزويدهم بمعلومات استخبارية مقابل رفع حزب الله من قائمة الإرهاب لكنه لم يوافق. فالأمريكان ليس لديهم مبدأ، فلـــو تعـــاون حزب الله وسار فى اتجاه تصفية القضية سواء فى لبنان أو فلسطين سيرفع الأمريكان الحزب من قوائم الإرهاب.

أمـــا الـــنقطة الأخـــيرة فتتعلق بموقف النظام المصرى، وهو لا يخلو من إيجابـــيات آخـــرها تصريح أحمد ماهر وزير الخارجية بوجوب تقوية الروابط مع إيـــران. وأنا أزعم أنه منذ ٢٠٠٠ /٩/٢٨ أصبح النظام يرحب بالمسيرات الشعبية غـــير المفتعلة بشرطين : عدم حدوث تخريب وتكسير –وأعتقد أن كلنا يؤيد هذا–، والالـــتزام بحـــدود معيـــنة فى النقد. وإذا كانت هذه المسيرات فعلاً إحدى مظاهر الديمقراطـــية، وكانـــت فرصـــة لا يجب أن تضيع، لكان علينا أن نستجيب لهذين الشـــرطين بـــدون أن نهاجم النظام وننتقده بطريقة استفزازية تخيف الضباط الذين يؤمنون المسيرة.

يخيل إلّى من متابعتى للمناقشات أن البعض يتصور أن الدور لك أن تختاره أو ترفضه، وأظن أن هذه القضية يجب أن تحسم فى بلد وضعها الجغرافى يقول إن حياتها تتوقف على مياه نهر النيل الذى تأتى مياهه من بعد آلاف الأميال عن حدود مصـــر الجنوبية، وتكون المحافظة على الحياة تستدعى النظر إلى ما وراء حدودنا الجنوبية، وتكون أية قوة تهدد تدفق النهر تقضى على حياتنا، وهذه نقطة أولى.

أمـــا الـــنقطة الثانية : التى تبرر وجود الدور فهى مشكلة أو قضية الأمن المصـــرى. وعلـــى مدار التاريخ تعرضت مصر لغزوات كان مصدرها إما البحر المتوســـط أو الشمال الشرقى. ولذلك تمثل الكتلة الشمالية الشرقية وبلاد الشام كتلة إســـتراتيجية واحدة، ولا يمكن فصل الأمن المصرى الوطنى عما يجرى داخل تلك الكـــتلة. وكان هذا هو السبب فى دخول مصر حروب فى العهد الملكى ثم أيام عبد الناصر والسادات –وسيكون هذا مستقبلاً أيضاً– لتأمين هذه المنطقة التى لا ينفصل أمنـــنا عنها. فالمسألة ببساطة ليست المفاضلة بين دور وطنى ودور قومى، وليس لدينا مشكلة فى شعار "مصر أولاً" ولكن يجب أن يكون لدينا تصور وطنى لحماية مصر. وبالتالى فإن الجدل حول هل نحن قوميون أم لا هو جدل عقيم ولا أساس له على الإطلاق .

أما نقطتى الأخيرة فهى بشأن التسوية مع إسرائيل. وقد كتبت كتاباً عنوانه "مصر والصراع العربى الإسرائيلى : من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة" . فلو كنا فى سعينا للسلام نبحث عن "هدنة" لبناء مصر قوية فهذا شئ مفهوم، وذلك اســـتعداداً لصـــراع قـــادم نعلـــم أنه قادم. أما أن تؤدى التسوية إلى تآكل قدراتك الاقتصـــادية والثقافـــية والاجتماعية والعسكرية ثم تصبح عاجزاً عن حماية أمنك الوطـــنى فهـــذا هو الخطر، ويجب رفض مثل هذه التسوية – ليس رفضاً للسلام– لأنها تؤدى إلى تآكل قوتك الشاملة. وأنوه إلى أنه يجب وضع حد لافتعال التناقض بين دور قومى ودور وطنى، لأنها غير صحيحه أكاديمياً. ولدينا مؤشرات إمبريقية تقـــول إن إسرائيل استفادت من عملية السلام أكثر من مصر. وفى إطار القدرات

النسـبية فى الإقليم نجد أن إسرائيل استفادت أكثر . أما الحساب بالقدرات المطلقة فهى خطأ كأن تقول كان إنتاج مصر عام ١٩٦٧ (١٠) وحدات ثم ارتفع الآن بعد السلام إلى (١٢) وحدة. والواجب أن نحسب بالقدرات النسبية عند الدول فى الإقليم قـبل السلام وبعده، فإسرائيل استفادت أكثر فى تعزيز قدراتها الاقتصادية والعلمية وفـى علاقات إسرائيل بالخارج وفى الاستيطان، وهذا كله يمكن قياسه بمؤشرات كمية يمكن رصدها أكاديمياً.

الدكتور/ جمال حشمت

فـى ضـوء أنواع الفقه التى أشارت إليها الدكتورة/ نادية .. فقه التحالف الوطـنى وفقـه التوفـيق، فـإن اختلاف الرؤى أمر وارد ومطلوب. وبخصوص الرؤيتيـن اللتيـن تحدثت عنهما الدكتورة/ نادية (الواقعية والتصحيحية)، أظن أن الرؤية الأولى ليست واقعية فعندما أقول ان العدو يملك سلاحاً نووياً، ومن الواقعية ألا أتصارع معه، هذا منطق مرفوض. فالحقيقة أن امتلاكى للسلاح النووي هو ما سـيردعه عن استخدام سلاحه، وهذه هى الواقعية الحقة. أما تلك الرؤية فهى رؤية تكييفـية انبطاحية براجماتية، وأدلتى على ذلك كثيرة من واقع حوارات تمت داخل مجلس الشعب. فأيام الانتفاضة دار بينى وبين الدكتور/ مصطفى الفقى حوار حول ماهـية الموقـف المصرى مما يحدث فى الانتفاضة لاسيما وأن الضباط والجنود المصـريين كانوا يقتلون على الحدود فى رفح، فقال كلمة ببساطة : لو تورطنا فى الـرد لكان معنى ذلك تداعيات على السلام وربما نشوب حرب لسنا مستعدين لها الآن. وكـنا سـنكون "أطفالاً". فما كان منى إلا أن تجاوزت عن ذلك، وحاولت أن أتحـدث بصورة واقعية مع ممثلى النظام فقلت: أنا مع السلام ولا بديل عنه، ولكن مـاذا لو فرضت علينا الحرب لا يد لنا فيها ولم نسعَ إليها، فماذا أعددنا لها ؟ وإذا كنت اليوم غير مستعد للقتال، فكيف سأكون بعد عشر سنوات وسط اقتصاد مهترئ يعتمد على الريع: ريع قناة السويس والبترول والسياحة والضرائب؛ فالاقتصاد ليس قوياً، وكذلك فى ظل ثقافة تمحو شخصية وهوية الإنسان المصرى، وفى ظل تعليم

يضعف شخصية الإنسان المصرى، وفى ظل إعلام "فاسد فى نفسه ومفسد لغيره".. فكيف أهيئ الناس لحرب ستفرض علينا.. ولم أتلق إجابة . ولذلك أقول إن القضية ليست قضية واقعية أكثر من قضية انبطاح، فنحن نهبط ولا نصعد.

ملاحظـتى الثانـية هى بشأن الموقف من إيران . وأذكر لقاء فى السفارة الإيرانية حضره الدكتور/ مصطفى الفقى والسيد خسرو شاه. وقال الأول إن العلاقة بيـن مصر وإيران تحددها أمريكا وهى التى ضغطت ودفعت بشدة ضد التواصل المصرى الإيرانى، وكل الأمور الأخرى هى أمور تافهة.

الملاحظـة الثالثة : بشأن الأمن القوى المصرى. وأستدعى ما قاله السيد/ عمـرو موسـى من أن مفهوم الأمن القومى العربى تعرفه كل دولة عربية بشكل مختلف. فمصر ودول الطوق يعتبرون أن إسرائيل هى التى تهدد الأمن القومى لهم بيـنما دول الخليج تعتبر أن صدام حسين هو الذى يهدد أمنهم القومى. وهذا التباين لا يسـمح بوحـدة فى الموقف العربى. ودعنا نتساءل : هل بعد احتلال الولايات المـتحدة للعـراق هل هذا يحقق الأمن للخليج أو لمصر أو لأية دولة عربية؟ فأين الموقـف . وإلـى مـتى سـنظل نمشـى فى المسيرة ولا نغادر القطار حتى ولو اعتراضاً؟

الأمر الأخير –وأتفق فيه مع الدكتورة/ نادية– بشأن كيفية إنشاء فقه تحالف وطـنى من خلال الحوار والمصارحة والمواجهة. فلا يجب أن آخذ مقالاً من هنا وتصـريحاً مـن هـناك لتبدأ القوى الوطنية تمزق فى بعضها لصالح العدو وليس لمصـلحة الوطن. فالفقه الحكومى أيضاً يعتمد منطق "فرق تسد" ليمنع فقه التحالف الوطنى.

المستشار/ طارق البشرى

فى ردود سريعة وجمل قصيرة أسجل مايلى :

- بالنسـبة لما قلته من عدم تأثر الموقف المصرى بما حدث فى العراق، فقد قصدت أن السوء فى هذا الموقف قديم ولم ينشأ فى هذه الأزمة. وقبل ذلك

لم يقف المصرى الوقفة المأمولة فى قضايا أشد خطراً عليه وبالعكس فنحن الآن نقترح على الأمريكيين نصائح بشأن النظام القضائى الذى سيتم وضعه فـــى العراق حتى يكون لصالح الوجود الحاضر فى العراق ولكنه يقلل من اســـتفزاز العراقييـــن . وهذا ليس دور مصر، وأنا أشعر بشئ من الخجل لذلك.

- بالنســـبة لموضـــوع الأمن القومى والجيش المصرى، أرجو أن يكون فى أجـــود حـــال نأمله، وليس لدى معلومات دقيقة فى هذا الأمر، وإنما كنت أقصـــد فـــى حديثى عن الأمن القومى وجود الإرادة السياسية، وهى حالياً ليســـت موجودة بالشكل الذى نطمئن بأنه يمكن أن يحقق الوطنية المصرية على المدى البعيد.
- بالنســـبة لإشـــكالية الثمن الذى أثارها الدكتور/ جهاد عودة. أضرب مثلاً بســـيطاً بأنه لو دخل أحد بيتى مقتحماً فلن أفكر فى الثمن أو بماذا سأقاومه أو هل سأنجح فى صده أم لا. وأذكر فى السبعينيات حين كنا فى محاضرة للواء/ حسن البدرى -رحمه الله- وكان يتحدث عن القدرات العسكرية فى المنطقة العربية بشكل عام، فسأله أحد الحضور عن تكلفة الحرب فرد عليه بأن الهزيمة أشد خسارة من أى خسارة ومن أى ثمن يمكن أن تدفعه. ولك أن تحسبها اقتصادياً أو سياسياً أو على أى وجه من الوجوه وستدرك مدى الخسارة.

الدكتورة/ نادية محمود مصطفى

فـــى الحقـــيقة أنـــنى لا أكن لمصطلح البراجماتية أو الواقعية بالمعنى المتداول والـــزائع أحتراماً، ولكنى أوردته لأن مستخدميه بالمضمون السابق تحديدة يطلقون على أنفسهم أنهم واقعيون.

أمـــا موضـــوع الثمن، فأتفق مع الدكتور/ جهاد عودة بأنه يجب أن يكون لدينا بدائـــل وتصـــورات للحركة، ولذلك تحدثت عن فقه الآليات والعمل والحركة. وإذا

حددنـــا هذه البدائل نستطيع أن نحدد أثمانها، مع ملاحظة أن هناك أموراً لا تحسب بالحسابات العادية، ومن ثم فإن قضية الثمن شائكة وليست بسيطة وإننى أوافق مع مداخلات الزملاء السابقة حول هذه القضية.

الملاحظ الثالثة التى أغنانا فيها الدكتور/ حسن نافعة، هى أننا لا نريد أن نتخلى عن المصلحة المصرية ونقذف بأنفسنا فى اليم أو النار، أو لتأكلنا النار لننقذ أ و ب وجـ. ولكن تصورنا هو أن حماية المصلحة الوطنية المصرية نفسها تأتى فى نطاق حماية مصالح الآخرين أيضاً. ومن ثم ليس هناك اختيار بين دور قومى ودور وطنى، فهذه ثنائية صعبة الفهم ولم أقصدها مطلقاً. وأنا لم أتحدث عن رؤيتين نختار بترف بينهما (رؤية واقعية ورؤية تصحيحية)، ولكن المناقشات تنقسم إلى هاتين الرؤيتين حين نتحدث عن رؤى إستراتيجية، وهو ما يختلف عن تحديد البدائل والتكتيكات والآليات، والإطار القائم ينفذ الرؤية الأولى، ويبقى السؤال المطروح كيف يمكن تحديد بدائل وآليات للوصول إلى إمكانية تنفيذ الرؤية الثانية.

وقائع الجلسة الثانية

دلالات العدوان وآثاره على الداخل المصرى

[٣]

دلالات العدوان

بالنسبة لقضايا القومية والديمقراطية والعلمانية ومستقبل الأنظمة العربية*

د/ حورية مجاهد

سأبدأ من خلال تحديد المفاهيم لأني سأتحدث في موضوعات قد تثير جدلاً، وتحديد المفاهيم سيساعدنا في تجاوز مشكلة أن يتحدث كل شخص بمفاهيم تختلف عن الآخر.

في عجالة أحب أن أحدد المفهوم الخاص بالقومية الذى يتعلق بالشعور بالولاء الأسمى للدولة القومية لا للجماعات الأولية داخلها . وبالتالي عندما نقول وحدة لغة أو دين أو عادات وتقاليد أو غيرها، فإنني لا أعتبرها -وفقاً للاتجاهات الأحدث- شروطاً لظهور القومية، ولكنها عوامل مساعدة -إن وجدت- يمكن أن تزكي الأساس الذى تقوم عليه القومية وهو الوعي القومي وهذه نقطة مهمة جداً . فالقومية إذاً مرتبطة أكثر بعامل ذاتي "كيف يشعر الأفراد وكيف يفكرون"، وهذه لها مستويات مختلفة، وفقاً للتصنيفات الأكاديمية، لكن من الناحية التطبيقية أو عندما نترجمها إلى واقع قد تكون على مستوى أيديولوجي.. النخبة أو الصفوة، كيف تفكر فيما يتعلق بالقومية؟ وما توجهها؟ أو على مستوى عقيدة الشعب في مجموعه.

فيما يتعلق بالقومية كانت الحرب "حرب تدمير العراق" كما أسميها، فهي ليست مجرد عدوان ولا هي مجرد حرب عادية ولكنها حرب تدمير وربما لم يسبق في التاريخ أن حدث مثل هذا التدمير المقصود والمعنى. وكانت واحدة مما تهدف إليه مقاصد هذه الحرب التدميرية هي المساس بهذه النقطة الخاصة بالقومية.

وأرى بداية على مستوى المنطقة العربية أن ما يوجد من قومية عربية هو على مستوى أيديولوجي عند قلة من الصفوة، أما كعقيدة فهي تعتبر قومية ثقافية

---

* تفريغ نص الكلمة في الجلسة

أكـــثر مـــنها سياســـية . والتوجهات الموجودة فى المنطقة هى للداخل أو ما نسميه الدولة القطرية أو الدولة الإقليمية، ولم يحدث تخط لهذه التوجهات إلا على مستوى آمـــال أو عند القلة. وبالنسبة للحرب على العراق، كانت واحدة من ضمن المقاصد المســـاس بالقومـــية العراقية بالذات، وواحدة من أهم أسس الصراع مع القومية هو القبلـــية –الانتماءات الأولية التى تكون داخل الدولة سواء كانت لغوية .. دينية .. إقليمـــية أيـــاً كـــان أساسها. وقد لاحظنا أن الحرب التدميرية فى العراق جاء معها محاولة القضاء على مفهوم الدولة العراقية بقومية عراقية وإعلاء التوجهات الجزئية الأولية داخلها، فبدأنا نسمع التركيز على الشيعة أو الأكراد أو القول بأن السنة أقلية، ومحاولة التركيز على التفرقة والتميز لأن القومية أساس ميكانزماتها هو فى إطار تحـــريك اجتماعى عبر عوامل تغيير فى المجتمع : لغة – دين – عادات– تعليم– مدن– اقتصاد سوق أو حر والتى هى عوامل تخرج بوعى الفرد من النطاق المحلى الذى ولد وعاش وسيموت فيه إلى نطاق خارج الدولة. هذه القومية تنشأ عموماً فى إطار هذا التحريك الاجتماعى إذا كانت معدلات الاستيعاب (استيعاب النخبة المميزة أو الحاكمـــة) للآخريـــن فيها، بحيث لا يوجد هناك تميز. أما إذا وجد التميز ترتفع معـــدلات التفرقة فتنشأ القومية. إذاً فى إطار التحريك الاجتماعى ووجود معدلات منخفضـــة مـــن الاستيعاب تنشأ تفرقه أو تميز فتنشأ القومية. فالمطلوب إذاً فى كل الحالات ارتفاع معدلات الاستيعاب بحيث لا توجد تفرقة أو تمييز وبالتالى لا توجد مطالب لا ينتج عنها وعى ذاتى يزكى القومية .

مـــا الـــذى نأخذه من دلالات –مما تقدم– بالنسبة للحرب العراقية؟ إن هذه الحـــرب التدمـــيرية حاولـــت من ناحية أن تقضى على القومية العراقية، وإزكاء الـــتوجهات المحلـــية أو الجزئية لإحياء وإبراز التمييز والتفرقة. ترى كيف يمكن معالجـــة ذلـــك؟ بمزيد من الاستيعاب، وعملية الاستيعاب فى ظل القومية يجب أن تكون عملية مستمرة، وهذه نقطة مهمة للغاية.

الحاصـــل بالنسبة للعراق الآن هو محاولة السلطة المحتلة أو القوة المعادية أن تزكى الوعى الجزئى فى مواجهة الوعى القومى، وأن تؤكد على القبلية والتى لا

تعـنى فقـط الانتماء إلى قبائل لكن أى انتماءات جزئية. ورد الفعل على هذا من جانـب الجماهـير العراقية -كما اتضح- هو أن مخطط اللعب على وتر الجزئية الشيعية لم ينجح -حتى هذه اللحظة- وكذلك اللعب على وتر الأكراد فى الشمال بدأ يفشـل. ويكمـن الحـل فى مزيد من الاستيعاب ومزيد من الإعلاء للوعى الذاتى بالدولة القومية. هذا بالنسبة للعراق، أما بالنسبة للدول الأخرى، فإن التهديد مستمر طالما لا يوجد استيعاب، لكن لو وجد الاستيعاب فلا توجد مشكلة.

أما الدلالة الثانية بالنسبة لمسألة القومية فى المنطقة نتيجة الحرب، فهى أنه أثناء الحرب حصل إزكاء للوعى خارج حدود الدول القطرية أو الإقليمية، مفاده أن القومية الثقافية العربية أضيف إليها بعد سياسى فحدث نوع من أنواع التوحد، لكن بعد الحرب تفكك هذا التوحد. إذاً بالرغم من الحرب وسلبياتها، فقد وجد أو نشأ أو تبلور ما يمكن أن يقام عليه قومية عربية تتخطى حدود الدولة الواحدة، لكن العبرة بالوعى الذاتى. وإذا كانت كل دولة عربية حالياً تتجه داخلياً، وتبلور باسم المصالح القومية الجزئية لكل دولة بُعد القومية على المستوى الجزئى داخل المنطقة العربية، فإن مفهوم القومية سينصرف إلى الدولة الإقليمية -وإن كانت الحرب على العراق جـاءت تنبيهاً وإزكاءً للتوحد، ويمكن أن يقام عليها وعى ذاتى للقومية فى المنطقة ككـل إذا تم التركيز على أن المصالح الجزئية للدولة القومية لن تحقق فى النهاية الهدف المنشود، وأن الصالح لا يكون إلا فى إطار التوحد مع الكل.

الـنقطة الثانـية الـتى نتناولها هى موضوع الديمقراطية، ذلك أن الحرب التدميرية على العراق جاءت وأحد أهدافها المعلنة هى إقامة الديمقراطية بالرغم من كـون الحـرب قد قامت على أساس غير ديمقراطى؛ فلم يكن هناك مطالب شعبية بإسـقاط النظام القائم، كما قامت لهدف غير ديمقراطى وهو تدخل خارجى لإسقاط نظام -أياً كان ومهما اختلفنا معه فهو نظام جاء نتيجة الإرادة الشعبية حتى لو كان تحـت الضـغط- وإنشـاء نظـام ديمقراطى، ولكن الصورة غير واضحة. فأى ديمقراطـية يقصدون؟ هناك حوالى ٢٠٠ تعريف مختلف للديمقراطية، وحتى كلمة demos و cracia الـتى جـاءت من أصل لاتينى وطبقت فى اليونان القديم كان

أساسها أرستقراطياً وليس ديمقراطياً. ثم آلت فى تطوراتها المختلفة إلى أن أصبح البعض يقول إن الديمقراطية هى الغوغائية، هى حكم العامة. وآلت فى التدرج حتى أوائل القرن السابع عشر ووجدنا مفهوم الديمقراطية الغربية أو الليبرالية الغربية الموجود حالياً فى الغرب وله ثلاثة أسس، الأساس النفعى : الدولة وجدت لصالح الأفراد، الأساس الليبرالى : الأفراد جميعاً متساوون بحكم الطبيعة، والأساس الديمقراطى : حيث إن الأفراد متساوون إذاً سيكون أفضل أنواع الحكومات هو الذى يعبر عن إرادة الشعوب . لكن الدول اختلفت فى التطبيق.

النقطة الأساسية التى نأخذها من موضوع الديمقراطية وما تنشده الولايات المتحدة من هدف إقامة الديمقراطية، هى، أولاً : لا يمكن زراعة نفس الأنظمة فى دول مختلفة لأن للقوانين والدساتير والدول روح لا تتم إلا فى البيئة الموجودة فيها، لا يمكن نقل أنظمة لتعطى نفس الثمار، وهم يسلمون بهذا . ثانياً : فيما يتعلق بالديمقراطية، لا يوجد نمط أمثل لها، وكما قلنا فإنه حتى تطبيقها الأساسى كان مرتبطاً بالمشاركة الجماهيرية المباشرة ولكنه أصبح غير موجود، وكان أساسه أرستقراطياً وليس ديمقراطياً. لكننا نستطيع أن نأخذ من هذا أنه لابد من توافر ركنين أساسيين لكى توجد الديمقراطية: أولهما : حكم القانون. ثانيهما : الرضاء الشعبى وهى نقطة مهمة جداً، حتى أن واحداً مثل ميكافيللى كان حريصاً على القول بأن أقوى الحصون لا يمكن أن تحمى الحاكم من أعدائه، ولكن أقوى الحصون هى التى يوجدها الحاكم فى أفئدة شعبه. إذاً الرضاء الشعبى أساسى حتى فى النظم الاستبدادية، فزرع الكراهية لدى الشعوب يولد التداعى والانهيار الذى رأيناه فى العراق.

أما النقطة المهمة فيما يتعلق بالديمقراطية، هو اعتقاد البعض بأن لها نمطاً أمثل وأن الولايات المتحدة جاءت لتطبيق النمط الأمريكى. لكن النمط الأمريكى لا يصلح للتطبيق إلا فى أمريكا، فأمريكا لا يدخل الانتخابات فيها إلا أصحاب الثراء الضخم، وما وراء الثراء من المصالح المختلفة.

هــل يجــب لكى تكون الدولة ديمقراطية أن تكون علمانية؟ ترى الولايات المــتحدة أن المشــكلتين الأساسيتين اللتين تسببان عدم الاستقرار فى المنطقة وفى العــالم عامة هما : الاستبداد عموماً أو عدم تطبيق الليبرالية الغربية، ومسألة ربط الدين بالدولة، ولذا فإن الولايات المتحدة ترى أن الأساس يجب أن يكون العلمانية. وهذا الكلام قد يكون صحيحاً بالنسبة للغرب، ومن تجربة الغرب، وعدم فهم الغرب بشكل حقيقى لما عليه النظم الأخرى بما فيها النظم الإسلامية يثير مشاكل. فالغرب نمت نظمه من واقع تطور فى العصور الوسطى، ووصل فيه الصراع بين الكنيسة والدولة إلى أن الخروج والانطلاق من ظلام العصور الوسطى كان أساسه أن تكون الدولة علمانية. وهذا سببه أن المسيحية دين روحى خالص، إذ لم تتعرض للنواحى الحياتــية، بــل إن السيد المسيح عليه السلام- أكد على أن مملكتى ليست من هذا العالم. وكانت الدعوة للأفراد بأن يكونوا قديسيين كما هو بولس الرسول الذى كان قدوساً، وأن على الأفراد أن يتساموا لأن نهاية العالم وشيكة. لكن بعد القرن الثانى بــدءوا يفكــرون لمــاذا لم تأت نهاية العالم، وخلصوا إلى أنه لابد من التعامل مع الوضع القائم. وبدءوا يفكرون فى كيفية التعامل مع الحاضر، والنص الوحيد الذى جاء فى الإنجيل "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" هو أساس لازدواج السلطتين وأساســه المحــبة فــى الله وليس فى قيصر حتى يتفرغ الأفراد للأمور الروحانية الأسمى. إذاً ظلام العصور الوسطى والصراع بين الكنيسة والدولة أدى بالدول فى الغــرب أن تؤكــد فى فكرها السياسى أنه لا خروج من هذا الظلام الذى مس كافة أبعــاد الحــياة إلا بالفصــل بيــن الدين والدولة والعودة لأصل المسيحية، فتصبح المؤسســة الدينــية تابعة للدولة أو خاضعة لها، ويصبح رجال الدين موظفين فى الدولــة . إذاً العلمانية نتاج للصراع الذى تم فى الغرب وأساسها العودة إلى أصل المسيحية. أما بالنسبة للإسلام فهو دين ودولة معاً، وجاءت أسسه وجاءت الشريعة تــنظم جانبيــن : العــبادات والمعاملات... الشرائع والشعائر : فهناك ارتباط بين السلطتين وليس دمجاً تاماً، فالفرد لا يكون حسناً فى أحدهما وغير حسن فى الآخر. وإذاً لا يجــوز إطلاقاً القول بالعلمانية فى الدول الإسلامية، وهذا ينبع عن عدم فهم

خاصة وأن الإسلام نظّم ما تقوم عليه مبادئ الدولة فى الإسلام فجاء بمبادئ عامة إذا نظــرنا إلــيها كل على حده سواء الحاكمية أو المساواة أو العدل ..إلخ نجد أنها تقــيم دولـــة مرجعيــتها، لا نستطيع أن نقول عنها بالضرورة مرجعية دينية، لكن الأســاس فى الشريعة أن القوانين القائمة لا تخرج على الشريعة وإلا تعتبر باطلة، يعــنى لا تعــارض بيــن الدين والدولة فى الإسلام كما كان الحال فى أوروبا فى العصــور الوسطى. ونخرج من هذا كله بأنه لابد من المزيد من الفهم للواقع القائم فـــى المجتمعات العربية والمنطقة الإسلامية، يجب أن يتفهم الجميع أنفسهم أولاً ثم يــتفهموا الآخــر. والمسألة الهامة جداً التى لابد أن تكون واضحة فى الأذهان فيما يــتعلق بالديمقراطــية لــيس بالضرورة أن تتم عبر صناديق الاقتراع حتى يكون الانــتقال ســلمياً، لكــن المشكلة أنه الآن إذا لم يأت الانتقال فى السلطة سلمياً فإن التغيير قد يأتى من الخارج، فإذا لابد أن يكون هناك وضوح فى الرؤية فيما يتعلق بالــتطورات والتغــيرات فـــى المنطقة وفى تداول السلطة وأن تكون هناك رؤية واضـــحة فـــى الخلافة السياسية، والوعى بأهمية الرأى العام والمؤسسات والوضع فيما بعد القيادات القائمة.

إذاً فـــى الــنهاية نستطيع أن نقول إن الوضع فى العراق وإن جاء تدميراً للعراق نفسه تنفيذاً لأهداف معينة –أراها بالدرجة الأولى سياسية اقتصادية وليست أخلاقـــية أو بهدف نشر الديمقراطية– فإن ما حدث فى العراق بالنسبة للعراق نفسه هـــو بداية جديدة للاستعمار وتطور حركات وطنية وظهور زعامة كاريزمية تقود الجماهير وتقضى على الاحتلال. ونبدأ فى العودة من جديد إلى أن أى أحزاب قائمة أو ســتقوم فـــى ظل الظروف الموجودة –الاحتلال– ستمثل ديمقراطية زائفة. وما تهدف إليه الولايات المتحدة من خلق حكومات عميلة فى المنطقة سيؤدى فى النهاية إلى إفشال السياسة الأمريكية وإفشال هذه الأنظمة والتاريخ يقول لنا هذا.

[٤]

الآثار الاقتصادية للعدوان على العراق والقيود على الدور المصرى *

د/ محمود عبد الفضيل

شكراً جزيلاً لمنظمى الندوة سواء من نادى أعضاء هيئة التدريس أو مركز البحوث والدراسات السياسية . وربما أختلف مع ما يقوله البعض من أننا نعيش دورة جديدة من التاريخ الإنسانى، فهى دورة من التاريخ غير الإنسانى.

سأتحدث عن التداعيات الاقتصادية –وهى تداعيات سياسية اقتصادية فى آن واحد– سواء على المنطقة العربية أو على مستقبل مصر الاقتصادى والسياسى. وأنا أرى أن التداعيات الاقتصادية خطيرة جداً لأن تدمير العراق هو تدمير سياسى وأخلاقى واقتصادى يرتد ببلد أساسية فى المنطقة العربية إلى شبه العصور الوسطى (من خلال تصفية التصنيع –تصفية العلم –تصفية البنية التحتية). وكما نعلم فإن العراق كانت ركيزة اقتصادية أساسية فى المشرق العربى –بغض النظر عن أخطاء صدام حسين وهى أخطاء فادحة بلا جدال–، وتحطيم العراق إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً سيؤدى فعلاً إلى خلل كبير فى جميع موازين القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

إذا تحدثنا عن الجانب الاقتصادى البحت، فأول قضية مطروحة هى قضية البترول وطبعاً فإن الأمريكيين –سواء بالقرار الصادر عن مجلس الأمن، أو بدونه– قد وضعوا يدهم على المقدرات البترولية للعراق. والمسألة ليست عبثية لأنه إذا سيطر الأمريكان على بترول العراق –وطاقته اليومية ٣ مليون برميل ويمكن بتنفيذ بعض الاستثمارات أن تصل إلى ٥ أو ٦ مليون برميل– وسيطروا على بترول الكويت التى تعتبر محمية أمريكية فى هذه اللحظة، فقد سيطروا على منظمة الأوبك وقد أفقروا كل بلاد الخليج وجميع البلاد التى تعيش على ريع النفط. وهذه

---

* تفريغ نص الكلمة فى الجلسة

قضـــية خطيرة. وأنا أعتقد أن منظمة الأوبك ستصبح فى خبر كان، لأن السياسات الجديـــدة أصـــبحت فيها أمريكا فعلياً defacto عضواً فى منظمة الأوبك. وبترول العـــراق هـــام ويمثل ثانى احتياطي نفطى فى العالم، بل إن هناك من يقول إنه إذا نجحت المخططات الأمريكية فى العراق، ولم تكن هناك مقاومة عربية حقيقية سواء من النظام العربى الرسمى أو الشعبى، يمكن تفكيك المملكة العربية السعودية، وضم المـــنطقة الشرقية أيضاً التى تحوى البترول إلى المخطط الجديد. وبالتالى فالوضع فـــى منتهى الخطورة إستراتيجياً، وهذه قضية يجب أن تكون موضع اهتمام جميع المنظمات الرسمية وغير الرسمية والقوى الأهلية والمدنية –مثل نادى أعضاء هيئة الـــتدريس– وكذلـــك جميع الباحثين العرب. فهذه قضية فى منتهى الخطورة، وإذا حدث مثل هذا الوضع سيحدث تخفيض فى سعر البترول الذى يبلغ حالياً ٢٥ دولار ليصـــل إلى ١٠ أو ١٢ و١٣ دولار بالأسعار الجارية، ويكون مع التضخم أقل من ذلـــك، وهـــذه عملـــية فـــى منتهى الخطورة. وبالطبع فإن ذلك سيؤدى إلى إنعاش الاقتصاد الغربى من ناحية ولكنه سيؤدى إلى إفقار المنطقة.

ويرتبط بهذا بالنسبة لمصر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، لأن صـــادراتنا البترولـــية محدودة، وإنما مصر تستفيد كثيراً من تحويلات المصريين. وبالنســـبة للمصريين فى العراق لن يرجع معظمهم وهم سيتعيشون بالكاد، أما من يذهـــبون إلـــى دول الخلـــيج العربى، فإن الخليج –وكما قلنا– سيعانى من مشاكل اقتصـــادية كبـــيرة، وهـــو لديه بالفعل بداية مشاكل، وسيكون هناك تصفية للعمالة الوافـــدة، وســـتنخفض الدخول بشدة، وبالتالى ستنخفض التحويلات بشدة وستصاب إحـــدى المصادر المهمة –الرئة الصناعية– التى يتنفس بها الاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة (حوالى ٢٥ سنة) بعطب أساسى ولابد من التحرك لتعويض هذه الرئة الصناعية بمحرك اقتصادى داخلى، وسأتحدث عن ذلك لاحقاً.

الأمـــر الثانى هو أن هناك محاولة لتصفية رأس المال البشرى فى المنطقة العربـــية، والواضـــح أن المخطط يبدأ من العراق، وبالتالى تكون البلاد التى تعتبر متقدمة مثل مصر والعراق ولبنان والتى فيها أهم تكوين بشرى ومهنى فى المنطقة

معرضــــة للتصفية سواء بالتهجير أو بالقصر أو بالتعقيم. وبدأت العملية فى العراق ليس بتصفية التصنيع العسكرى بل باستهداف كل الخبرة العلمية الأساسية التى بُنيت خـــلال ٢٥ سنة –وكانت على أعلى مستوى من الكفاءة– وستمتد العملية إلى دول أخرى وعلى رأسها مصر لأن المطلوب فعلاً هو تصفية رأس المال البشرى الذى يمثل خميرة التحدى –إذا قلنا إن التحدى تحدى علمي وتكنولوجي– وحتى ما تيسر من هؤلاء العلماء فى الداخل بخلاف الفاقد فى الخارج سيتعرض لعملية تصفية أو تطويـــع أو إخراجه من المنظومة الوطنية للبناء، فالقضية إذاً فى منتهى الخطورة وهناك مخططات واضحة فى هذا المجال.

أهم تداعيات الحرب تمزيق ما يسمى "مشروع التكامل العربى" كمشروع، ولا أتحـــدث عـــن منطقة التجارة الحرة أو السوق المشتركة لأن من غير المهم أن نركز عليهما إذا لم يحدث التسليم بأن التجارة مدخلاً للتكامل وثبت فشلها ولو أردنا أن نعمـــل تكاملاً قطاعياً أو تكنولوجياً أو فى البنية التحتية فإن ما حدث فى العراق سيؤدى إلى تمزيق هذا المشروع تماماً بمعنى أن المشرق العربى سيعزل عن مصر وسيكون تحت هيمنة دولة عراقية "عميلة" وإسرائيل وسينفصل المشرق عن الخليج، فالخلـــيج سيدخل فى منظومة مختلفة تماماً، ويدخل المغرب فى منظومة أوروبية. وبذلك يصبح الجسد الاقتصادى العربى ممزقاً، وتصبح مصر معزولة عن المشرق والخلـــيج والمغـــرب. ولذلك فإن إسقاط العراق فى براثن المخطط الأنجلو أمريكى الجديد يعتبر أهم ضربة فى هذا الاتجاه. وطبعاً إذا تم هذا التخطيط، مع مراعاة أن المشـــرق العـــربى ســـيعانى من دمج اقتصادى قسرى للاقتصاد الفلسطينى ودمج طوعى للاقتصاد الأردنى، وهو ما يجرى فعلاً على نموذج ما يسمى "البنيلوكس". ونســـتطيع أن ننظر بعد ذلك للمشهد فى المشرق العربى فلا يتبقى إلا الضغط على سوريا ثم إلحاق لبنان بالمشرق العربى لأنه أضعف فتبقى سوريا وحدها فتنضم إليه فـــى الـــنهاية وعـــندما يتم هذا يسهل تركيب ما يسمى "المشروع الشرق أوسطى المعـــدل" الـــذى يعـــد تطويراً لمشروع الشرق أوسطى الجديد الذى أطلقه من قبل شـــيمون بيريز، وكان يقوم على هيمنة إسرائيلية تركية، بحيث لا تصبح السيطرة

علـــى أهم عنصرين –النفط والمياه– للعرب. وكل ما يحدث الآن هو تطويع كامل وتمهـــيد لهذا المشروع الشرق أوسطى، والمشروع تحت التنفيذ فى ظل الأوضاع الأردنـــية والفلســـطينية الراهنة، وفى ظل التقدم التركى إستراتيجياً. وهو مشروع يحمل مخاطر حقيقية، ولذلك فإن المطلوب الوقوف إلى جانب سوريا بالتالى ولبنان لتصـــليب موقفـــيهما وكذلـــك الوقوف إلى جانب المقاومة العراقية لطرد الاحتلال وتقصـــير مدتـــه وإفشال مخططاته بعيدة المدى، لأنها لا تقصد العراق فحسب بل المنطقة العربية كلها وجبهتها الشرقية. وهذه قضية جوهرية وقضية حياة أو موت سواء للمشرق أو لمصر أو للمستقبل العربى .

وكـــان أول شئ تم فعله بدون الإعلان عنه –وإن كان بعضنا قد عرف به أثـــناء الحـــرب– هو تفجير أنبوب البترول الواصل بين العراق وميناء بانياس فى ســـوريا، الذى فُجر مع بدايات الحرب. وفى مقابل هذا يتم حالياً إعداد خط كركوك –حـــيفا– الـــذى كـــان موجوداً ولكنه توقف منذ عام ١٩٤٨ –كأحد العلامات على تشـــبيك الاقتصاد العراقى بالاقتصاد الإسرائيلى وقطع أواصر الصلة الطبيعية بين العراق والاقتصاد السورى. وكما تعلمون فإن العامين الماضيين قد شهدا حالة من الـــتجارة النشيطة بين مصر وسوريا والأردن والعراق، ووصلت فى أحيان كثيرة إلى حجم ٢ مليار دولار، وهذا بالطبع أنعش هذه الاقتصاديات وزادت الاحتياطيات النقدية سواء فى مصر أو سوريا أو الأردن. ونلاحظ أن الأردن يتم تعويضها عن ذلـــك بأشكال أخرى مقابل مواقفها السياسية أو الثمن السياسى الذى تدفعه، إنما لا شـــك أن الاقتصـــادين المصرى والسورى سيعانيان كثيراً من قطع أواصر الصلة بالاقتصـــاد العـــراقى، وبـــالذات بسبب ذلك الحجم من الصادرات الذى كان يذهب للعراق وذلك الحجم من التحويلات الذى كان يأتى من العراق للبلدين. وبالطبع فإن هـــذا ســـيؤدى إلى مزيد من الاختناق بالنسبة للاقتصاد المصرى، وستتضح الآثار بمـــرور الوقـــت. فما حدث فى العراق ليس خنقاً للاقتصاد العراقى فقط، وإنما هو خنق لاقتصاد المنطقة العربية وتكاملها. وهذه المسألة من الخطورة بمكان، وتحتاج

لـيس فقـط إلى الوعى بها وإنما أن تحدث أشكال من التحرك لمنظمات الاقتصاد العربى المشترك فى العديد من المجالات لمحاصرة هذا المخطط.

ولا ننسـى أن العـراق لديـه أكثر من مشكلة، إذ تبلغ تعويضات الحرب المستحقة عليه منذ حرب الخليج الثانية ٢٠٠ مليار دولار، فضلاً عن ديون العراق الـتى تزيد على ١٢٠ مليار دولار، فإذا جمعنا هذين الرقمين يمكن أن نستبعد أن ينهض الاقتصاد العراقى بأى شكل من الأشكال ولو بعد ١٠٠ سنة. وهذا ما يجعل إسـقاط تعويضات الحرب عن العراق موضوعاً مهماً. ولكن للأسف هناك خمول فكـرى عـربى وحالة نكوص، ولا أتحدث هنا عن إدانة الاحتلال من قبل العرب وإنمـا يجـب أن تكـون هـناك مبادرات عربية فى وقت تأتى فيه المبادرات من الخـارج، فمثلاً هناك دستور عراقى سيوضع بواسطة الأجانب ليكون على غرار الدسـتور اليابانى لنزع سلاح العراق إلى الأبد، ولا يوجد أى مبادرة عربية لوضع دستور عراقى بإشراف عربى أو بإشراف الجامعة العربية، وهذه قضية خطيرة.

أما الموضوع الثانى المهم فهو موضوع التعويضات. وهناك أستاذ أمريكى فـى معهـد MIT أجـرى مقارنة بين أوضاع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وأوضـاع العـراق، فقـال إن اليابان أستحق عليها تعويضات حرب لأنها أعلنت الحـرب علـى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لم تعلن العراق الحرب منذ عام ١٩٩١، وبالـتالى يستحق للعراق تعويضات حرب. وإذا ثبت أنه ليس لديه أسلحة دمـار شامل، ولا يوجد أى دليل حتى الآن على ذلك تنتفى مشروعية الحرب كلها التى أدت إلى تدمير البنية التحتية العراقية وشملت أيضاً منازل المدنيين. ويجب أن تتبـنى كل القوى العربية المطالبة بتعويضات حرب للعراق، حتى لا يكون المجرم قد فعل الجريمة ثم هرب، وكما رأينا فإن هذا الأستاذ المؤرخ قد أوضح الفرق بين الحالة اليابانية والحالة العراقية.

فما أريد أن أقوله باختصار إن هناك مخاطر شديدة جداً، وهناك ضرورات للـتحرك العربى الرسمى وغير الرسمى وعلى كافة المستويات لحصار المشروع الشـرق أوسـطى الجديد وتقصير فترة الاحتلال وإعطاء دور أكبر لإشراف الأمم

المــتحدة، ومــن الغريــب ألا تضطلع الأمم المتحدة والجامعة العربية حتى بإدارة صندوق إعمار العراق، فالبنك الدولى وصندوق النقد هما المشرفان بينما الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ملحق بالبنك الدولى. وهناك رغبة أوروبية وروســية وصــينية بتوســيع دور الأمم المتحدة، وعلينا أن ندخل معركة السياسة والتعددية القطبية ونوسع دائرتها، وهناك أيضاً رغبة فرنسية ألمانية بلجيكية بتوسيع دور الأمــم المــتحدة سواء لأسباب اقتصادية أو إستراتيجية أو مصلحيه، فعلينا أن ننسق الدور العربى مع الدور الأوروبى حتى نحاصر ذلك المشروع. وشكر لكم .

[٥]

برنامج التغيير السياسي في مصر: التوجه والنتائج*

د/ مصطفى كامل السيد

شـكراً للأستاذتين الدكتورة / نادية مصطفى والدكتورة/ علا أبو زيد اللتين دعـتاني للحديث في هذا اللقاء، وأسعد بوجودي مع هذه النخبة من أساتذة الجامعة ومن أعضاء مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس ومن الضيوف الآخرين.

طلـب مـني أن أتحـدث عن برنامج الإصلاح السياسي في مصر ولكن سأتحدث عن هذا داخل الإطار العربي بصفة عامة. وأبدأ بالقول إنه إذا كان هناك مـن قـال من قبل "أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك"، فنفس الأمر أيضاً بالنسبة للإصلاح السياسي.."أيها الإصلاح السياسي كم من الجرائم ترتكب باسمك". ولا أقصد بذلك مجرد بداية بلاغية لحديثي، ولكن لأن الذين يتحدثون عن الإصلاح السياسـي بعـيدون في واقع الأمر عن الإصلاح السياسي الحقيقي فيما يقصدونه. وسـأعرض موضـوعي فـي ثـلاث نقـاط : الطرح الأمريكي للإصلاح، رؤية الحكومـات العربية للإصلاح، رؤى قوى المعارضة الحزبية والسياسية في البلاد العربية التي تدعو إلى الإصلاح السياسي.

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية ترفع راية الإصلاح السياسي، ولكن متى ظهرت هذه الدعوة؟ وما الذي تقصده الولايات المتحدة؟ وما الذي تحققه من إصلاح سياسي في العراق، وهو أول تجربة عملية لها في الإصلاح السياسي .

ظهـرت دعـوة الإصلاح في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، وظهرت مقالات في الصحف الأمريكية تقول إن ما يسمى بالإرهاب يأتي من الدول العربية لأنها تفتقد الديمقراطية وجرى التركيز على مصر والسعودية. ونظراً لافتقاد هاتين الدولتيـن للديمقراطـية، فإن حكومتيهما تسعيان إلى اكتساب نوع من الشعبية عن

---

* تفريغ نص الكلمة في الجلسة

طـــريق السماح لأجهزة الإعلام أن تنتقد الولايات المتحدة وإسرائيل، وعن طريق تقرير مقررات دراسية تنمى العداء للولايات المتحدة وإسرائيل. وهكذا تكون بداية القصـــيدة كما يقولون كفراً. فالمقصود بالإصلاح السياسى هو كبت أجهزة الإعلام فى هذه الدول وتغيير المقررات الدراسية بحيث لا تعكس التاريخ بمنتهى البساطة. وقد رأينا مثلاً أخيراً على ذلك بعزل مدير قناة الجزيرة التى أثارت غضب الولايات المـــتحدة. وبالرغم من أننا لدينا مواقف مختلفة ومتباينة بشأن تحليلات القناة، لكنها علـــى الأقل كانت نافذة حقيقية لنا فى الفترة الأخيرة لكى نعرف ما الذى يجرى فى العـــراق ودول عربية أخرى. فبداية القصيدة -كما قلت كفر- من جانب الولايات المـــتحدة عـــندما تقول إن الهدف من الإصلاح السياسى هو تغيير توجهات أجهزة الإعـــلام وتغيير المقررات الدراسية، لأن أى إصلاح سياسى ينبغى أن يزيل القيود علـــى حرية التعبير، وأن يحقق الديمقراطية فى المؤسسات التعليمية بأن يسمح لها أن تنقل الحقيقة لطلابها . لكن الحقيقة لا تتفق بطبيعة الحال مع ما تريده الولايات المتحدة التى تريد من العرب أن ينسوا أن فلسطين قد أُغتصبت وحقيقة أن ما تقوم به الولايات المتحدة فى منطقة الخليج هو احتلال وليس تحريراً.

مـــا الذى يجرى على أرض الواقع فى العراق؟ ليس هناك إصلاح سياسى، والتصـــريحات الأخيرة بتشكيل حكومة عراقية لا يبدو أنها ستتحقق إلا فى المدى البعيد، والولايات المتحدة لم تذهب إلى العراق لكى تسلمه إلى حفنة من رجال الدين لأن الخـــوف مـــن الأغلبـــية الشيعية فى العراق وأن يستند النظام إلى مرجعيات إســـلامية. وحتى القوى التى كانت تؤيد الولايات المتحدة بدرجات مختلفة، تم حل الميليشـــيات العســـكرية التابعة لها -كالمؤتمر الوطنى العراقى-، كما أن الولايات المـــتحدة لا تعترف بالقيادات التقليدية التى حضرت مناقشات مع الإدارة الأمريكية بشـــأن مســـتقبل العراق سواء كانت القيادات الكردية أو السنية أو الشيعية. فحتى هـــؤلاء الذين ناصروا الولايات المتحدة، لا تريد أن تتعامل معهم وإنما هى تسعى إلى إيجاد قوى جديدة. والحقيقة أن تصور الولايات المتحدة للعراق هو تصور يشي برغبتها فى إيجاد كيان غير عصرى إطلاقاً فى العراق. فالعراقيون يقولون إنهم لا

يـــرون فـــرقاً فى الحقيقة بين كردى وشيعى وسنى وتركمانى ومسيحى، ومع ذلك فاجتماع المجلس المحلى فى كركوك قبل يومين تم تنظيمه على أساس هذا التكوين العـــرقى. وإذا كنا نتحدث عن تقسيم العراق إلى أكراد فى الشمال وسنة فى الوسط وشـــيعة فى الجنوب فإن الولايات المتحدة تذهب إلى تفضيل هذه الانقسامات، ومن ثم فإن هذا هو هدف الولايات المتحدة بأن ينقسم العراق إلى هذه الأقسام العديدة.

وقـــد لا ينـــتهى الأمر إلى تقسيم العراق إلى عدد من الدول، لأن الولايات المـــتحدة تـــريد أن تحافظ عليه ككيان واحد ولكن فى ظل إضعاف هائل للحكومة المركـــزية فـــى العـــراق. ونحـــن نعلم أن أول عنصر من عناصر قوة الحكومة المركزية هو دخل البترول، ولذلك فالحديث فى الولايات المتحدة عن أن أفضل شئ بالنســبة لبترول العراق هو خصخصته. وخصخصة البترول العراقى لا تعنى أن العراقيـــن ســـتؤول إلـــيهم ملكية هذا البترول ولكن الشركات الأمريكية هى التى ســـتحظى بـــه، ومن ثم قد تكون هناك حكومة واحدة فى العراق ولكنها لن تحظى بجـــيش -بعد أن تم حله ولن يكون هناك جيش آخر- ولن تتمتع بموارد مالية، ثم ســـوف يكون هناك هذا الاستقلال الذاتى -بدرجة كبيرة- للأقسام الإثنية أو العرقية المخـــتلفة فى العراق. وبطبيعة الحال لا يُستشار العراقيون فى ذلك، فهذه المسائل قـــررها مجموعـــة مـــن خبراء البنتاجون الذين يتراوح عددهم بين ١٥٠ -٢٠٠ معظمهم من الأمريكيين أو العراقيين الذين أقاموا فى الخارج، وأسماؤهم معروفة. وقـــد أشار الدكتور/ محمود عبد الفضيل إلى مسألة وضع الدستور العراقى والذى يقـــوم علـــيه -كمـــا نقلت تقارير الصحف الأمريكية- شخص ليس لديه فكرة عن العراق، وهو دستور تجرى صياغته بدون استشارة العراقيين وبدون أخذ تطلعاتهم فـــى الاعتبار وبدون حتى التشاور مع القوى العراقية التى تساند الولايات المتحدة الأمريكـــية. فإذا كان هناك إصلاح سياسى ديمقراطى، فهذه عينة لنوع الديمقراطية التى تريد الولايات المتحدة أن تقدمها للمنطقة العربية.

أمـــا إذا انتقلنا إلى النقطة الثانية وهى رؤية الحكومات العربية للإصلاح، فإن الحديث عنها يثير الشجون، فهى -أى الحكومات- تتحدث عن الإصلاح ولكنها

لا تعنى بالإصلاح شيئاً. فالحكومة المصرية مثلاً تقول إن الإصلاح متحقق فعلاً .. فمـا الإصـلاح الذين تريدون؟ ألسنا نتحدث عن الإصلاح، وهناك فكر جديد فى الحزب الوطنى الديمقراطى. لكن الحقيقة أن هذا الفكر الجديد لا يتناول شيئاً خارج الحزب إنما هو انتخابات داخل الحزب وأمور أخرى مرتبطة بفترة الرئاسة القادمة. وعلـى أى حـال ليس هناك حديث عن إصلاح خارج الحزب. فمثلاً الحديث عن إلغاء الأشغال الشاقة، فهى قد ألغيت فعلاً وتحققت بنفسى من ذلك عندما أتيح لى أن أذهـب إلـى لـيمان طره منذ سنتين باعتبارى مسؤولاً عن تقييم دورة فى حقوق الإنسـان لضباط الشرطة ووكلاء النيابة. وكان أحد أنشطة هذه الدورة هو الذهاب إلـى لـيمان طرة، فذهبت إلى هناك متوقعاً أن أرى صفوفاً من المساجين يحملون الفـؤوس والمقـاطف ويتوجهون إلى الجبل لتقطيع الأحجار لكنى لم أر ما توقعت ففوجئـت . وكان أن وجدت ورشاً للنجارة والكهرباء، فسألت عن "حجارة الجبل" فقـالوا لى إن هذه المسألة قد انتهت منذ فترة . وكان هناك تفسيران لذلك .. الأول أن هـناك فكراً جديداً فى وزارة الداخلية وأن السجن إصلاح وتهذيب وتربيه، وأنه لابد أن يحصل السجين على حرفة يزاولها بعد أن يخرج من السجن بحيث لا يعود للإجـرام ثانـية. هذا تفسير، أما التفسير الثانى فهو أن الحجارة انتهت من الجبل، فالمسألة ليست فكراً مستنيراً، بل لأنه لم يعد هناك حجارة أو أشغال شاقة.. وقد قّدم لنا هذا باعتباره نوعاً من الإصلاح. أما المسألة الثانية فهى إلغاء محاكم أمن الدولة ومـع إبقـاء محاكم أمن الدولة طوارئ، وبالتالى يبقى القضاء الاستثنائى موجوداً. والمسألة الثالثة، هى إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ونتحدث عن حقوق الإنسان فى نفـس الوقـت الـذى يُلقـى فيه القبض على عضوى مجلس شعب ويتم تعذيبهما وضـربهما، ومجلس الشعب لا يشير إلى هذا ولو بكلمة ثم إن هناك خمسة معتقلين آخريـن لم توجه إليهم اتهامات ويتعرضون للتعذيب، ومع ذلك يُقال لنا إن مجلس الـوزراء ناقش فكرة مجلس حقوق الإنسان ثم سيحال الأمر على مجلس الشورى فمجلس الشعب ثم يتشكل مجلس حقوق الإنسان بعد ذلك. وأنا أعتقد أن الأفضل هو أن تكون هناك انتخابات نزيهة فى مصر ولا حاجة بنا إلى مجلس حقوق الإنسان.

ومـــثل هذا المجلس موجود فى تونس، ومع ذلك فالنظام التونسى هو صنو النظام المصرى فى أغلب النواحى .

إذاً هذا هو نوع الإصلاح الذى يقدم لنا من جانب الحكومة المصرية. فماذا عن الحكومات العربية الأخرى؟ قال الأمير عبد الله ولى العهد السعودى إنه سيتقدم بمشروع للإصلاح السياسى فى جامعة الدول العربية، فهو يريد الإصلاح السياسى علـــى مستوى الوطن العربى ككل . وهذا حسن، ولكن "الأقربين أولى بالمعروف"، فلماذا لا يكون هناك إصلاح سياسى فى المملكة العربية السعودية؟ ولماذا لا يكون هـــناك مجلس منتخب؟ ولماذا لا يكون هناك إقرار بحقوق المواطنة. والمحصلة أن المملكة تسير أيضاً على خطى الحكومة المصرية، حيث تعد بأن تكون هناك لجنة لحقوق الإنسان ومن ثم فبالنسبة للحكومات العربية فالحاصل هو شراء للرأى العام المحلى والخارجى عن طريق الحديث عن الإصلاح السياسى، ولكن واقع الإصلاح السياسى –إن حدث– لن يتجاوز إطلاقاً ما هو موجود فى مصر وتونس من حيث السماح بدرجة من حرية التعبير . فنحن –وأعنى فى مصر– نتمتع بحرية التعبير، فأنـــا أقول ما يدور برأسى هنا وفى غير هذا المكان، ولست الوحيد فغيرى يتحدث أيضـــاً. وربمـــا تكـــون هناك درجة من حرية التنظيم النقابى ولكن دون المساس بســـلطات رئيس الدولة . فهذه هى المسألة الأساسية، ويبقى مسموحاً للمواطنين أن يـــتجادلوا ويـــتحاوروا بشـــرط عـــدم المساس بسلطات رئيس الدولة السياسية ولا بالامتـــيازات المالـــية للعائلات الحاكمة التى تأخذ صوراً مختلفة، فيمكن أن يكون هـــناك –مـــثلما هـــو الحال فى الكويت– درجة من درجات حرية التعبير وإجراء الانـــتخابات دون أن تمّـــس مخصصات أسرة الصباح. ولا نستعجب ذلك، فقيادات الدولة فى الوطن العربى تتمتع بدرجة هائلة من الدهاء والمكر والقدرة على التكيف مع أى وضع من الأوضاع، وكأن لسان حالهم يقول : تريدون الديمقراطية .. حسناً ســـنعطيكم ديمقراطـــية بالصيغة العربية، فالديمقراطية لابد أن تتلون بلون محلى، والديمقراطـــية لا تعنى الديمقراطية الغربية ..فهذه مستوردة وتمثل استعماراً فكرياً ..إلخ، وهم يريدون شيئاً يتفق مع تقاليدنا .. وطبعاً هم لهم نظرة معينة لهذه التقاليد.

ماذا عن الطرف الثالث؟ وأعنى قوى المعارضة- لا شك أن هناك مطالب جادة بالإصلاح من جانب قوى المعارضة، وهذه المطالب معروفة لكم. لكن المسألة الكــبرى الــتى ينــبغى أن نناقشها: لماذا يخيب حالنا إلى هذا الحد؟ ولماذا حدثت انتقالات حقيقية فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا وفى بعض الدول الأفريقية كالسنغال التى حدثت فيها انتخابات تنافسية على مستوى الرئاسة وفاز فيها زعيم المعارضة، وكينيا وزامبيا كذلك وكنا ننتقد أفريقيا السوداء ولكنها الآن فاقتنا بكثير. وأعتقد أننا فــى محلــك سر لأن قوى المعارضة كل منها يرفع مطالب ولكن كلاً منها يخشى الآخــر. فــالقوى الإسلامية فى مصر لديها خلافات مع القوى الأخرى، ولو كانت انــتخابات نــزيهة فى مصر فمن سيكسب هذه الانتخابات؟ هناك شعور بأن التيار الإســلامى هو الذى سيكسب، وبالتالى فبدلاً من أن تخسر قوى اليسار والناصريين والليبراليين "المعركة النزيهة" فإنها تفضل الوصول إلى اتفاقات مع السلطة لتضمن عــدداً من المقاعد، ولكن خوض اختبار الانتخابات النزيهة هى مسألة لا تريد هذه القوى أن تدخلها. ومن ثم فمطالب الإصلاح السياسى تجرى أو تصدر من قوى لا تريد حقيقة الإصلاح، لأنها تخشى أن يكشف هذا الإصلاح مدى ضعفها.

أما المسألة الثانية فهى أن مطالب الإصلاح السياسى قاصرة على ما يسمى بالنخــبة، أو ربمــا فــى نطــاق أضيق من النخبة فتنحصر فى المشتغلين بالعمل السياســى، فهــى إذاً لــم تــتحول إلى مطالب للجماهير أو القطاعات الواسعة من المواطنيــن. أمــا فى أمريكا اللاتينية عندما كانت هناك مطالب بالتحول السياسى، كانــت تشارك فيها نقابات عمالية واتحادات طلاب ونقابات مهنية. بينما فى مصر والدول العربية يقتصر الأمر على مؤتمرات صحفية تعقد فى أماكن مغلقة ولا تثير صــدىً فى الشارع. ومما يثير الحزن أنه حتى القوى التى تريد الإصلاح السياسى معــزولة عــن المواطنيــن، وقضية الإصلاح لم تصبح قضية تُحرك المواطنين. وعــندما ينزل آلاف المواطنين فى الدول العربية إلى الشوارع ليطالبوا بالإصلاح السياســى، تصبح المسألة جادة. وما دام أن ذلك لم يحدث حتى الآن، فالحديث عن الإصلاح السياسى ليس جاداً.

[٦]

البعد العسكري للأمن القومي المصري في ظل التهديدات الأمريكية والتحالف الأمريكي-الإسرائيلي *

لواء د/ محمد نبيل فؤاد

تمهيـــد :

إن مـــن ســـوء طالع العرب أن الولايات المتحدة وقع اختيارها على المنطقة العربيـــة، ومـــن ثم اتخذت العرب ذريعة لتحقيق أهدافها الكونية لا لسبب، إلا لأن موقعهـــم الإستراتيجي يقع بالقرب من قلب العالم، إضافة إلى مواردهم الاقتصادية ذات الـــبعد الإستراتيجي (البترول)، غير أن أول ما رشحهم لذلك أيضاً هو ضعف العـــرب وتشرذمهم ، ومن ثم فقد وقع عليهم الاختيار مرتين ليتم من خلالهم وعلى حسابهم :

- إعـــلان وتكريس النظام العالمى الجديد من خلال شن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .
- إعلان القرن الحادى والعشرين قرنا أمريكيا، أو بمفهوم آخر السلام الأمريكي Pax Americana من خلال العدوان على العراق .

إن تداعـــيات تمزيق العالم العربى فى معاهده سايكس بيكو مازالت حلقه من حلقـــات التاريخ ومازالت عمليات استنزاف شعوبنا ماثله أمامنا، ومازالت دعاوى الفرقة والتشرذم شاخصة هى الأخرى أمامنا، ومما يدعو للمرارة أن التاريخ بدأ من جديـــد فى إعادة نفسه بوسائل أخرى، إن الإمبراطورية الأمريكية لا تختلف كثيرا عـــن الإمـــبراطورية البريطانـــية ومهمـــا تغيرت الملامح والوجوه والأدوار فإن للاستعمار وجها واحدا وهدفا واحدا وطريقا واحدا، ومن ثم فإن علينا أن نستوعب ونســـتعيد دروس الماضـــى لكى نبدأ منها ومعها مرحله جديدة نواجه بها طاغوت

* نص مكتوب

القــرن الحادى والعشرين الذين يقدمون لنا شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم أنها منهم براء .

وفى هذا السياق أطرح ثلاثة ملاحظات قبل أن أتناول الورقة وهى :

الملاحظة الأولى :

أن العــدوان الأخير على العراق هو فى حقيقته عدوان غير مسبوق ، فبينما هــو عدوان أمريكى أصيل لتحقيق المصالح الأمريكية، فقد عملت الولايات المتحدة علــى أن تلبســه صــبغه ائتلاف دولى تارة فى إطار الحملة ضد الإرهاب، وتارة لتجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل، وتارة لإقصاء النظام العراقى من الحكم لــتحرير العــراق، ومــن المعروف أن كل تلك الذرائع المكشوفة لم تنطلى على المجــتمع الدولى، غير أن ما يلفت النظر هو أن الدول التى انضمت لهذا الائتلاف -ســواء بشكل علنــى أو بشكل مستتر- هى دول صديقه للعرب فى معظمها، أما علامــة الاستفهام فهى توضع أمام الدول العربية التى لولا فتح أراضيها وأجوائها لقــوات العــدوان ما كان يمكن شن هذا العدوان، يضاف لذلك الدول العربية التى قدمت تسهيلات مستترة كأن الأمر لا يعنيها، أو كأن مردود ذلك لن يطولها.

الملاحظة الثانية :

هو أن هذا العدوان يطرح تساؤلا : هل هو عدوان أستهدف العراق فقط كأحد دول محــور الشر (من المنظور الأمريكى)، أم أنه عدوان يستهدف العرب جميعا، وإن كــان ذلك بدرجات وعبر مراحل مختلفة، وفى إعتقادى أننا كعرب مستهدفون جمــيعاً، فــإذا كان الأمر كذلك فإن محاولة تناول الموضوع يتعين أن تكون على مستويين :

المستوى الأول : وهو المستوى الوطنى المصرى .

المســتوى الثانى : فهو مصر أيضاً فى إطارها العربى . وليس المستوى العربى علــى عمومه لأنه وسط غير مهيأ للعمل الجماعى من المنظور العسكرى فى هذه المرحلة .

الملاحظة الثالثة :

وهى أن الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين وهو القرن الأمريكى، إستراتيجية براجماتيه تنبع من المصلحة الأمريكية وليس من أية قيم أو

أطروحات أخرى تخدع بها الآخرين، وأنها فى سبيل ذلك يمكن أن تضحى أو تتصادم مع أقرب حلفائها (فرنسا – ألمانيا – بلجيكا)، وهو أمر لابد أن نضعه فى بؤره اهتماماتنا، لأنه رغم العلاقة الإستراتيجية التى تربط مصر بالولايات المتحدة ، إلا أن التوجهات الأمريكية حيال المنطقة فى ظل القيادة الأمريكية المغامرة الحالية يجب وضعها فى الاعتبار، لأنه رغم وجود مساحات كبيرة للاتفاق بين البلدين، إلا أنه توجد كذلك مساحات أخرى كبيرة من الاختلاف فى مسائل تعدها مصر فى الثوابت، كما أن فك الارتباط الذى يجرى الآن بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، بنقل مركز ثقل التواجد الأمريكى بالخليج منها إلى قطر بعد أكثر من نصف قرن من التعاون الإستراتيجى الوثيق، لأمر لا يجب أن يمر دون الوصول إلى عمق أغواره ومتابعة تداعياته .

أخلص من ذلك إلى أن احتمالات الصدام المباشر لم تعد بفعل قوى إقليمية فقط، بل اتسعت لتمثل الدول العظمى والكبرى لا لسبب إلا لتحقيق مصالحها بغض النظر عن أيه قيود أخلاقية أو عن الشرعية الدولية .

بعد هذه المقدمة –الطويلة نسبيا– اسمحوا لى أن أعرض خمسة نقاط رئيسية هى :

أولاً : دلالات وأسباب العدوان على العراق من المنظور الإستراتيجى .
ثانياً : مفهوم وآليات البعد العسكرى للأمن القومى المصرى قبل العدوان .
ثالثاً : التداعيات والتهديدات التى أفرزها العدوان على العراق .
رابعاً : البعد العسكرى للأمن القومى المصرى بعد الحرب ضد العراق .
خامساً : ضرورات ومتطلبات تحقيق الأمن القومى المصرى من المنظور العسكرى .

أولاً : دلالات وأسباب العدوان على العراق من المنظور الإستراتيجى

العدوان هو العدوان، والاحتلال هو الاحتلال رغم كل المحاولات التى بذلت –ومازالت– لتجميله وإسباغ ثوب فضفاض عليه يتمثل فى تحرير الشعب العراقى، ومساعدته فى استعاده حقوقه ودمجه فى الديموقراطيات المعاصرة، وأيضاً لتخليص العالم من إحدى قواعد دعم الإرهاب، تلك هى الأسباب المعلنة والطافية على

الســطح، أما الأسباب الحقيقية والتى رغم عدم إعلانها، إلا أنها ظاهره لكل من له عقل يدرك به والتى تتمثل فى الآتى :

١ – أهداف كونية

تــتعلق بكــون الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم، ومن ثم فمن حقها أن تقــود العــالم فى القرن الحادى والعشرين كما أعلن " ديك تشينى " نائب الرئيس الأمــريكى، والــذى يجــب أن يكــون قرنا أمريكيا، وذلك من خلال فرض النمط الأمريكى فى المجالات : (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)، وذلك بمسانده من القــوة العسكريــة التى تأتــى أحيانا فى مقدمتها :

- ❖ الهيمــنة والهيبة الأمريكية على العالم، من خلال عدم إعطاء الفرصة لأية قــوى لأن تنافس الولايات المتحدة فى قيادتها للعالم، وذلك من خلال إعادة ترتيب الأقاليم المختلفة من العالم، ومنها الشرق الأوسط .
- ❖ الســيطرة علــى مناطق تركز مصادر الطاقة (البترول – الغاز) ، والمواد الخــام الرئيسية، وعلى أسواق التجارة العالمية بشكل عام، من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكى وتحقيق الرفاهية .
- ❖ شن حمله إعلامية مكثفة عن الانتصار الأمريكى الساحق على أفغانستان ثم العراق ، من أجل ردع الآخرين، علما بأن التقييم الموضوعى لهما لابد أن يصل إلى أنها انتصارات مزعومة لأنها على دول ضعيفة أصلاً .
- ❖ الترويج للتكنولوجيا الأمريكية فى مجال نظم التسلح فى ضوء الاستخدامات العملــية بعــد اختــبارها فى الحرب ضد العراق، إضافة لاختبار العقائد العسكرية الجديدة لاعتمادها كعقيدة القرن الحادى والعشرين .

٢ – الأهداف الإقليمية : (فى منطقة الشرق الأوسط)

- ➢ اســتكمال فــرض الهيمنة على المنطقة من خلال إخضاع باقى الدول التى تــرفض الدخول تحت العباءة الأمريكية ، كليا، مثل : " العراق – إيران – سوريا – ليبيا "، وجزئيا، مثل : مصر والسعودية .

- إعـــادة ترتيـــب الأوضـــاع الأمنية وتوازن القوى بالشرق الأوسط، وذلك بالإبعـــاد النهائى للقدرة العسكرية العراقية -بعد السيطرة عليها- من مجال تـــوازن القـــوى بالجبهة الشرقية مع إسرائيل، ومن خلال تشجيع علاقات التعاون الإستراتيجى بين إسرائيل وبين بعض الدول العربية (الخليجية)، بما يمكـــنهـــا مـــن بنـــاء نظام إقليمى يـــدور فى فلكهـــا يستند على حقائـــق الجغرافـــيـــا الاقتصـــادية ولا يخضع لأى اعتبارات قوميه أو طائفية، بما يضمن مصالحها وأمنها القومى فى المنطقـــة (البترول - إسرائيل) .
- احتواء القوى الإقليمية الأخرى : إيران - باكستان .
- الاحتلال المباشر لمصادر النفط والغاز الرئيسية فى الخليج .
- الاحتلال والوجود المباشر فى المناطق الإستراتيجية فى العالم على خطوط الملاحـــة الدولية لاستكمال حصار القوى الواعدة بتشكيل نظام دولى متعدد الأقطاب .
- تأمين إقامة نظام حليف بالعراق يتجاوب مع المخططات الأمنية الأمريكية بالمنطقة ويسمح لها بإقامة قواعد عسكرية فيه من خلال اتفاقيات عسكرية معه .
- تطوير وإعادة تشكيل المجتمعات والثقافات المختلفة فى المنطقة (من وجهه نظرها) وفقا للنمط الأمريكى (أمركة المجتمعات) .
- التوصـــل لحل نهائى لأحد مشكلات الأمن القومى الأمريكى وهى إسرائيل بفرض حل أمريكى - إسرائيلى على الفلسطينيين والعرب مستغلين فرصة الضعف والتردى العربى ، وكذلك -وفى نفس السياق- فرض الحلول على سوريا ولبنان وعلى السودان (بالنسبة لجنوب السودان) .
- إعـــادة صـــياغة الجيوش العربية للحد الأدنى، الذى لا يجعلها قادرة على تهديد مصالحها، دون وضع التوازنات الإستراتيجية العسكرية فى الاعتبار خاصة مع دول الجوار العربى .

➢ ضـــمان عـــدم تطويـــر أى من الدول العربية لأسلحة التدمير الشامل، مع تجاهل المظلة النووية الإسرائيلية، ومن ثم الخلل النووى الجسيم لصالحها.

مـــن مجمـــل تلـــك الأســـباب كان اختيار العراق كأضعف حلقة من سلسلة مجموعة الدول العربية (دولة تم تخفيض قدراتها العسكرية بنسبة ٥٠% فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ثم ضرب عليها حصار المدة أكثر من ١٢ عام حتى لا تتمكـــن مـــن تطوير أو إعادة بناء قدرتها العسكرية) وذلك فى إطار حمله إعلامية مكثفة تستهدف ردع الآخرين من منظور " إضرب المربوط يخاف السايب " والذى يبدو أنها نجحت فى تحقيقه تماما فى المنطقة حتى من قبل أن تبدأ الحرب ذاتها .

ثانياً : مفهوم وآليات البعد العسكرى للأمن القومى المصرى قبل العدوان

للأمـــن الوطنى القومى مفاهيم عديدة أجمع عليها السياسيون والاقتصاديون والاســـتراتيجيون ورغم ذلك، فإن الأمن القومى لكل دوله يختلف عن الأخرى من مـــنظور خصوصـــية كل دولة وتجئ مصر فى هذا السياق، حيث اختارت مصر مفهـــوم الأمـــن القومى بدلا من الوطنى، لما يحمله ذلك من معان إيجابية وروابط معنوية ومادية تمتد أبعد من الحدود السياسية لمصر خارج نطاقها الجغرافى فمصر جزء لا يتجزأ من العالم العربى هويه وهوى، لذلك فإن النظر إلى أمن مصر كان دائما مرتبطا بأمن الوطن العربى تمشيا مع التاريخ والجغرافيا والواقع أيضاً .

وقـــد إنعكـــس هذا الوضع بشده على أمنها، طوال تاريخها نتيجة لمحاولات فرض السيطرة على المنطقة من خلالها .

من هذا المنطلق عاشت مصر دائما والخطر محدق بها، فكلما حاولت مصر تفعيل دورها العربى، ومن ثم بناء أمن قومى عربى -بمفهومه الشامل- بما فيه البعد العسكرى، انقلبت عليها الدول الخارجية، لأن خطورة موقع مصر وتأثيرها فى المنطقة يدفع تلك القوى الخارجية إلى العمل على فرض العزلة على مصر وإبعادها عن بيئتها الطبيعية، ومجالها الحيوى العربى . ولذلك فقد تعلمت مصر

أنها لكى تحمى أمنها لابد أن تعتمد على نفسها فى المقام الأول، إن تلك الحقيقة لا تعنى إنعزال مصر عن أمتها العربية، لكن عليها أن تقترب من أمتها وهى على درجة من القوه التى يمكن أن تردع أية قوى معاكسة. تلك هى فلسفة الأمن المصرى قديما وحديثا .

غير أنه من الملاحظ أن مصر فى ظل التحولات الدولية الكبرى إلى نظام عالمى جديد، ثم إلى قرن جديد تشير الدلائل إلى أنه قرن أمريكى بالإضافة إلى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، قد أتبعت خطا إستراتيجيا واضحا بشأن تفادى التورط المباشر فى أية صراعات مسلحة، خارج حدودها، حيث اتخذت التوجهات العسكرية المصرية مساراً بعيداً عن أية طموحات إستراتيجية واسعة، كما استبعدت احتمالات القيام بأى دور إقليمى عسكرى نشيط ومباشر سواء كان منفردا أو بالتعاون مع أطراف دولية أو محلية أخرى .

وإن كـان ذلـك لـم يمـنع مصر من الاحتفاظ بحقها فى أن تواجه -عند الضرورة- ما تراه من تحديات لمصالحها الحيوية (ويعتبر مشاركة مصر فـى الإئـتلاف الدولـى فى حرب الخليـج الثانية استثناءً من هذه القاعدة رغم أنه تم على مرجعية اتفاقية الدفاع المشترك، التى تم إغفالها فى حالة العدوان الأخير على العراق) .

فقـد أعلـن الرئـيس مبارك مراراً أن مصر لن تقحم قواتها فى أية قضايا هامشـية خـارج الحـدود المصـرية، ولا ينسحب ذلك بطبيعة الحال على الدعم العسكرى غير المباشر للدول العربية .

ذلك هو إطار البعد العسكرى للأمن القومى المصرى الذى كان من المفترض أن يمـتد إلـى سـائر أرجاء الوطن العربى حفاظا على المصالح والأمن القومى المصـرى بمفهومة الشامل، ثم ما آل إليـة هذا البعد العسكرى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التى كانت سائدة قبل شن العدوان على العراق .

ثالثاً : *التداعيات والتهديدات التى أفرزها العدوان على العراق*

إذا كان العدوان على العــراق قــد خلــف تداعيــات وتهديدات متعددة المستويــات، فمنها ما يستهدف المستوى الدولى من قوى كبرى ومنظمات دولية، ومنها ما يستهـــدف المستويات الإقليمية على أتساع العالم ومنها النظام العربى، فإن هذا العدوان له كذلك تداعيات وتهديدات تنسحب على مصر ذاتها كجزء من هذا العالم وأيضاً من النظام العربى .

١ – تهديدات أمريكية مباشرة

تعــد الــتهديدات التى سيتم تناولها تهديدات مباشرة للأمن العربى، وهى فى الوقــت ذاته تعد تهديدات مباشرة للأمن القومى المصرى بشكل عام ومن المنظور العسكرى بشكل خاص .

- زيــادة الــتواجد الدائم لها بمنطقة الخليج خاصة التواجد البرى فى كل من العــراق والكويــت، ومـــا يمكن أن يؤدى إليه ذلك فى إطار إستراتيجية " غطرســـة / إغراء القوة "، فالقوه جاهزة لا تحتاج إلى فترة للحشد أو الفتح الإستراتيجى، وإنما أوامر للتحرك فقط .
- إضــعاف الــنظام الأمنى العربى نتيجة اختراقه بالوجود المباشر المتنوع (جوى – برى – بحرى) فى وحداته، واستباحه أراضيها وعدم قدرتها على فــرض سيادتها على أقاليمها فى ظل الاحتلال الأمريكى المباشر للعراق، وغير المباشر لبعض دول الخليج (الكويت، قطر) .
- تهيــئة الظــروف المناسبة للضغط على دول الخليج من أجل حجم التعاون العسكرى فى إطار مبادرات أمريكية جديدة .
- إعادة بناء القوة العسكرية العراقية فى ظل المحددات الأمريكية المفروضة علــية فـــى إطـــار قدرات دفاعية محدودة (١٢ ألف جندى فى العام الأول تــرتفع إلى ٤٠ ألف بعد ذلك) تكفى بالكـــاد من المنظور الأمريكى لتأمين حــدوده، دون أية قدرة على العمل خارج حدوده فى أية أطر خليجيـــة أو عربية .

- إخــراج العراق من أية حسابات لتوازن القوى على المستوى الإقليمي فى مــنطقة الخلــيج، وأيضاً على مستوى الشرق الأوسط خاصة فى مواجهة إسرائيل .
- إيقاف أية مشروعات إنتاج عسكرى ذاتى متقدم فى العراق، ومن ثم، عدم تمكين العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المجال العسكرى كعامل إيجابى يضــاف لمصــلحة القــدرة العسكرية العربية، ومن ثم زيادة اعتماده على القــوى الخارجية التى تتحكم فى إمداده باحتياجاته (صيانة – قطع غيار – ذخائر) .
- منــع أو الحد من أية توجهــات ســواء للعــراق أو لدول الخليج من شأنها إقامة علاقــات تعاون عسكرى مع الدول المنافسة المناهضة للولايات المتحدة (كوريا الشمالية، الصين، روسيا، فرنسا، ألمانيا ...إلخ) .
- محاولة استدراج العراق ودول الخليج –وربما دول عربية أخرى– للدخول فى ترتيبات أمنية تتفق مع التوجهات الأمنية الأمريكية فى المنطقة (المحور التركى / الإسرائيلى) .
- الضغط على دول الخليج ودول عربية أخرى لاستمرار وتمديد وتطوير الاتفاقيات الأمنية فى الإطار الثنائى مع الولايات المتحدة لدعم تواجدها واستمراريتها فى المنطقة .
- ممارسة الضغوط على الدول العربية لقبول اندماج إسرائيل فى مفهوم مبادرة التعاون الشرق أوسطية، وقيام إسرائيل بدور محورى فيها .
- الحد من انتماء العراق ودول الخليج، وربما الأردن، وربما دول عربية أخرى إلى منظمات العمل العربى خاصة الأمنية (اتفاقية الدفاع المشترك) .
- تزايد فرص التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية العربية تحت ذرائع عده منها الحرب ضد الإرهاب، الديمقراطية، حقوق الإنسان .
- عرقلة آيه محاولات لإقامة آيه آليات لبناء نظام أمنى عربى جديد أو التنسيق العسكرى فى ظل الأطر الحالية (اتفاقية الدفاع المشترك) .

- إضعاف النظام العربى من خلال ممارسة الضغوط من أجل قبول التوجهات الأمريكية ومنها :

- الضـــغط علـــى كـــل من سوريا ولبنان لتفكيك موقفهما من الصراع العربى الإسرائيلى فيما يتعلق : بالجولان، مزارع شبعا، حزب الله، التواجد السورى فـــى لبـــنان، مكاتب وأنشطة بعض الفصائل الفلسطينية الموجودة فى سوريا (والـــتى أعلنـــت بعضها إغلاق مكاتبها فعلا)، وتقديم تنازلات لصالح قضايا وطنية فى صراعها مع إسرائيل.
- الضـــغط علـــى السودان بالنسبة لقضية جنوب السودان، من أجل قبول اتفاق مشـــاكوس، الذى يتيح احتمال إقدام جنوب السودان على الانفصال بعد الفترة الانتقالية، وتداعيات ذلك السلبية على الأمن القومى المصرى والعربى .
- اخـــتراق الـــنظام اليمنى، والتواجد العسكرى البحرى غير المعلن فى المياه الإقليمية والسواحل اليمنية، تحت زعم مكافحة الإرهاب .
- الضغط على ليبيا لوقف نشاطها المعادى لإسرائيل والمعارض لبعض جوانب السياســـة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وتحجيم قدراتها العسكرية وجهودها لامتلاك أسلحة متطورة / إستراتيجية .
- وبذلـــك يتم التفرد بالقضية الفلسطينية بعد تحييد مجالها العربى تماماً ، الأمر الـــذى يهيـــئ الظـــروف المناسبة لفرض السلام من المنظورين الأمريكى والإسرائيلي على حساب الفلسطينيين وثوابت قضيتهم .
- إتباع إستراتيجية الردع فى مواجهة الدول العربية التى تحاول الخروج على الخطاب الأمريكى، من خلال عمليات نفسية تعتمد على سيناريوهات متعددة تلوح باحتمالات تكرار نموذج العراق، أو التقسيم، أو الحصار .
- استمرار وتشديد الحصار المفروض بأشكال مباشـــرة وأخرى غيـــر مباشرة لحـــرمـــان الـــدول العربية من التوصل إلى توازنات عسكرية إقليمية سواء كمـــية أو تقنـــية بامـــتلاك التكنولـــوجـــيا أو نظم التسلح المتقدمة أو تطوير الموجود لديها بما يكرس الخلل الراهن فى موازين القـــوى لصالح إسرائيل .

وهكـــذا تشير تلك التهديدات إلى أننا أمام مخطط لاحتلال المزيد من الأرض العربية سواء كان ذلك بقوات أمريكية أو إنجليزية، وقبل ذلك بالقوات الإسرائيلية، ونخطئ كثيرا إذا تصورنا أن القوات الأجنبية الموجود الآن على الأراضى العربية قـــد اكتفـــت باحتلال بغداد، إن أمامها مهام أخرى سوف تسعى بكل الأساليب إلى تحقيقها .

٣ – التهديدات الإسرائيلية

تعتـــبر إســـرائيل الدولـــة المستفيدة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة من العدوان على العراق، حيث أتيح لها المشاركة الفعالة فى عمليات غير معلنة تتعلق بالتخطيط والمتابعة لتأمين جنوب غرب العراق المحاذى للحدود الأردنية وحتى بلده الرطـــبة، وذلك من أجل تأمينها من أية صواريخ سكود قد يحاول العراق إطلاقها عليها، بالإضافة لدعمها ببطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت)، غير أنه يأتى فى مقدمة كل ذلك ضمان إزاحة القوة العراقية التى يمكن أن تشكل الجهة الشرقية التى انتهت تماما هى الأخرى لفترة طويلة . الأمر الذى يترك أثارا سلبية علـــى ســـوريا ويؤكد تركها وحيده لفترة طويلة فى مواجهة إسرائيل، كما أنه يتيح لإســـرائيل أن تعـــيد الـــنظر فى نظام تأمين حدودها الشرقية على ضوء ذلك، مع الوضـــع فـــى الاعتـــبار أن تخفيف القوات الإسرائيلية من هذا الاتجاه يعنى إتاحة الفرصة لتوجيه حجم أكبر من القوات إلى الاتجاهات الأخرى ومنها الجبهة الجنوبية لإسرائيل في مواجهة مصر .

- إن هذه الحرب العدوانية وضعت سوريا بين شقى الرحا شرقا حيث القوات الأمريكـــية فـــى العـــراق، وغـــربا حيث إسرائيل، ويؤكد ذلك الضغوط والتهديدات الأمريكية لسوريا .
- توافـــق الـــتوجهات اليمينية المتطرفة للحكومة الإسرائيلية، مع التوجهات المتطرفة كذلك لليمين المحافظ المسيطر على الإدارة الأمريكية باعتبارها تـــنوب عـــنها فـــى الحـــرب ضـــد الإرهاب فى المنطقة، ومن ثم تفردها بالفلسطينيين والاستخدام الزائد للقوة معهم، وإغفال الولايات المتحدة لذلك.

- الــتدخل السافر فى الشئون الداخلية الفلسطينية، والعمل على إبقاء الوضع كمــا هــو عليه دون تفعيل جاد لمسار الحل السلمى، اعتمادا على المظلة الأمريكــية، الــتى توفر ضمان التفوق على الدول العربية، وكذلك الغطاء السياسى فى المنظمة الدولية .

إن كــل هــذه التهديدات الأمريكية والإسرائيلية رغم أنها تبدو تهديدات غير مباشــرة، إلا أنهــا فــى اعتقادى تهديدات مباشرة وفى الصميم لمصر على النحو التالى:

⇐ ردع مصر عن اتخاذ أية مواقف تناهض أو تعادى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل .

⇐ تحجيم الدور المصرى السياسى والعسكرى عن اتخاذ أيه مواقف تعبر عن المصلحة القومية، والانكفاء داخل الحدود المصرية .

⇐ اســتمرار تكــريس الخلــل فى التوازن الإستراتيجى العسكرى بين مصر وإســرائيل من خلال فرض قيود مباشرة، وغير مباشرة على نظم التسلح المتطورة والإستراتيجية .

رابعاً : *البعد العسكرى للأمن القومى المصرى بعد الحرب ضد العراق*

إن ما آل إليه البعد العسكرى للأمن القومى المصرى ليس وليد غزو العراق، وإنمــا هــو مجموعة من التراكمات السلبية على مدى سنين عديدة مضت، بعضها كــان بفعــل العامل الأجنبى والمتغيرات الدولية، ومعظمها بأيدينا نحن حتى وصل الحال إلى ما هو عليه الآن، وما غزو العراق إلا حدث كاشف مبهر لعله يدفعنا إلى أن نفيق مما نحن فيه لنبدأ مرحله جديدة من العمل الجاد الشاق لإعادة البناء .

إن البعد العسكرى الذى كان طموحاً، تمتد أذرعه جنوبا حتى منابع النيل . وعلى طول البحر الأحمر حتى باب المندب، وشرقاً حتى الخليج، وفى الشمال الشرقى حتى الحدود الإيرانية والتركية، وغربا حتى المحيط، وشمالا حتى جنوب

تركيا، يجد هذا البعد العسكرى نفسه بعد غزو العراق يواجه واقعا جديداً، واحتلالاً وتهديدات سافرة، الأمر الذى غير الكثير من " ثوابته " التى ما كان يجب أن تتغير. فقد أنكمش البعد العسكرى للأمن القومى المصرى داخل حدوده، فبدلا من أن يدافع عن حدوده ومصالحة بعيدا على أتساع الوطن العربى، فقد نجحوا فى حصاره وظهره لحدوده وقلصوا تطلعاته حتى لا يهدف إلا لتأمينها فقط من منظور مصلحى بصرف النظر عن البعد العربى، رغم الإدراك التام بأن أى اختراق لأيه منطقة فى الوطن العربى هى اختراق مباشر وإضعاف للأمن القومى المصرى، فها هو التهديد لسوريا ولبنان فى غياب أيه مؤازره عربيه الأمر الذى أخضع سوريا للابتزاز الأمريكى، إضافة للتلويح بنموذج العراق لكل دولة عربية تخرج عن النص الأمريكى .

لقد نجحت الولايات المتحدة على مدى الثلاثة عقود الماضية فى العمل على تكـــريس الخلل فى التوازنات والاستراتيجية العسكرية فى المنطقة لصالح إسرائيل، وذلـــك علـــى كـــل مستويات نظم التسلح التقليدية وغير التقليدية، وذلك من خلال السيطرة على نمو وتطوير القوات المسلحة، وذلك من خلال قيود مباشرة من خلال المعونات العسكرية التى تهدف للحفاظ على القوات المسلحة فى مستوى معين طبقا لمـــا تـــراه الولايات المتحدة، وأيضاً من خلال قيود غير مباشرة تتمثل فى بعض الاتفاقـــيات الدولية التى تلزم بها العرب دون غيرهم أو أن يلزم العرب أنفسهم بها طوعـــا مـــثل: (معـــاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية واتفاقية حظر نقل تكنولوجيا الصـــواريخ) وأيضاً من خلال حصارهم من خلال الدول الرئيسية المصدرة لنظم التسلح المتطورة فى إطار تبادل المصالح.

لقـــد أدى كل ذلك إلى أن الاعتماد الرئيسى لمعظم الجيوش العربية -ومنها مصر- أصبح على الولايات المتحدة، بعد أن ابتعدنا عن مبدأ تنويع مصادر السلاح نتـــيجة المعونـــات، الأمر الذى جعل الولايات المتحدة هى المتحكمة فى توازنات القـــوى فـــى المنطقة، ومن ثم فهى توجهها بما يخدم مصالحها، وأيضاً بما لا يهدد مصالحها وفى مقدمتها إسرائيل والبترول .

لقد أدى كل ذلك التراكم، إضافة إلى تفرد إسرائيل بالسلاح النووى، إلى أن العديد من الدراسات تشير إلى أن إسرائيل أصبحت تشكل قوة عظمى إقليمية، والذى يؤكده عدم إكتراثها بأى رد فعل عربى نتيجة لاستخدامها الزائد للقوه فى مواجهة الشعب الفلسطينى، وإلى تهديدها جميع الدول العربية دون استثناء، بما فيها مصر، عندما تم التلويح بإمكانية تهديد السد العالى، ناهيك عن الإشارة إلى سيناء بين الحين والآخر، حتى أنهم يعلنون بشكل مباشر أن ما تهابه إسرائيل ليس الجيوش العربية، وإنما الإرهاب .

لقد فقد كل من الأمن القومى العربى والمصرى بمفهومهما الشامل وفى بعدهما العسكرى على وجه الخصوص " المبادأه " ولجأ إلى الحذر والانكماش، وذلك من منظور "المصلحة الضيقة" الذى أظهر العدوان على العراق خطؤها تماماً، حتى أنه عندما المح بعض العرب إبان غزو العراق على ضرورة تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك، فإن ذلك لم يجد آذانا صاغيه من آيه دولة عربية، من منظور أنها شبه مجمده، متناسين أنه عندما أراد البعض تفعيلها فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتشكل مدخلا لهم للانضمام للتحالف فقد قاموا بتفعيلها دون تردد. هكذا تبدو آلية التعاون العسكرى العربى مشلولة عن العمل، كما لحقت بها الاتفاقيات العسكرية الأخرى الثنائية والمتعددة بين الدول العربية .

ذلـــك هـــو حال البعد العسكرى للأمن القومى المصرى ! خلل فى التوازن، حالــــه مـــن الانكماش القطرى داخل الحدود، حذر فى توجهاته بعد أن فقد المبادأه، تكبل حركته اتفاقيات دولية وإقليمية وتبعات المعونات العسكرية، تجميد كامل لآيه آلـــيات تعاون عسكرى عربى، عدم القدرة على النظر للمستقبل فى ظل أطر أمنية عربية سواء القديم منها بعد تطويره، أو حتى فى ظل أطر جديده وتكريس القطرية ظنا بأنها فى مأمن، علماً بأن الملاذ الحقيقى هو الاقتراب العربى .

إن هـــذا الواقـــع العـــربى المر يؤكد أن هناك قوى أجنبية فرضت سيطرتها الكاملـــة علـــى المنطقة كلها متجسدة فى القوات الأنجلو / أمريكية الموجودة على أرضها، بالإضافة للكيان الصهيونى، وأن هذا الواقع غير قادر على اتخاذ خطوات جـــادة فـــى أى اتجـــاه ابتداء بقضية فلسطين، وانتهاء باحتلال العراق، إن القدرة

العســكرية العربــية فى مجموعها فقدت تماما مقومات وجهودها وإمكانية تأثيرها، فمعظم العرب غير قادرين فى الوقت الحالى على حماية أنفسهم وترابهم الوطنى .

خامساً : ضرورات ومتطلبات تحقيق الأمن القومى المصرى من المنظور العسكرى .. رؤية إستشرافية

١ - رغم أن الورقة متخصصة تتناول البعد العسكرى للأمن القومى المصرى، إلا أنــه مــن مفهوم شمولية الأمن القومى، إضافة إلى أن أى حديث عن البعد العســكرى يصعب البدء فى تناوله بمعزل عن باقى الأبعاد الأخرى خاصة السياســية والاقتصــادية والثقافــية؛ فالعقبة الكئود التى تقف فى طريق أى تعــاون عــربــى فــى أية مجالات هى المشكلــة " السياسية " بالدرجة الأولى، والتى تتمثل فى :

(أ) ضــرورة اســتعادة الــثقة بيــن الأقطــار العربية، فلم يعد هناك مجال للازدواجــية فــيما تعلنه كل دولة وفيما تبطنه، الأمر الذى أدى إلى ما تعانى منه المنطقة العربية فى المرحلة الحرجة الحالية .

(ب) ضــرورة توحد الإرادات العربية، ومن ثم التوصل إلى إجماع عربى بالنسبة للقضايا الرئيسية وأبرزها :

- الاحتلال الانجلو / أمريكى للعراق .
- الاحتلال الأمريكى غير المباشر لعدد من الدول العربية .
- الاتفــاق على تحديد التحديات والتهديدات الحالية والمنتظرة للعالم العربى، ومن ثم تحديد من هم الأعداء المباشرين، ومن هم حلفائهم المنتظرين، ما هى القوى المحايدة، وما هى القوى الصديقة .

(ج) وضــع استراتيجية عربية شاملة لمواجهة كل تلك التحديات والتهديدات، وتوزيــع المســئوليات والأدوار كل طبقا لإمكاناته (فالبعض يملك القدرة الاقتصادية، والبعض يملك بعضا من المصداقية الدولية، والبعض الآخر يملك القدرتين البشرية والعسكرية وهكذا ...)

(د) أن يــتم ذلك فى إطار الجامعة العربية بعد تطويرها، وفى إطار مؤسسة للقمة العربية الدورية .

فــإذا حدثــت هذه التفاهمات السياسية، فإن الإتفاق على قيام وتفعيل السوق العربية المشتركة سيجد طريقة للنور لأن العقبات سياسية وعدم ثقة بالدرجة الأولى

يــأتى بعد ذلك البعد الثقافى بمفهومة الواسع، وأعنى هنا ضرورة إعادة بعث الــبعد العربى فى كل المجالات وتبنيه ما دام يحقق الحد الأدنى من البعد القطرى، مع ضرورة العمل على تبنى سياسات الإصلاح لتنبع من الداخل بدلاً من أن تفرض مــن الخارج وذلك من أجل تنمية الإنتمائين القطرى والعربى، فالشعوب المحصنة -وليست الجيوش- هى القادرة على مواجهة الغزاة خاصة الاستعمار القديم الجديد الــذى تحاول أن تحييه بعض الدول العظمى والكبرى، وما الجيوش إلا مفارز أو رأس رمح لهذه الشعوب، فى نفس السياق يجب استعادة ثقافة المقاومة التى مارستها كــل الشعوب العربية بلا استثناء خلال القرن الماضى حتى نالت استقلالها بالجهد والتضحيات .

٢ - على تلك الأرضية يمكننا الاقتراب من البعد العسكرى الذى يصعب البدء به إلا بعد تسوية كل تلك المخاضات : السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن هذه الأرضــية المشــتركة الصلبة التى لو تحققت لشكلت المقترب الرئيسى لبناء البعد العسكرى للأمن القومى .

أ - محددات الأمن القومى المصرى من المنظور العسكرى :

هــناك العــــديد من المحددات للأمن القومى المصــــرى والتى بناء عليهـــا تتضــح معالمه وتوجهاته :

- يجب على مصر أن تحسم خيارها وتوجهاتها الحقيقية، هل هى توجهات قومية كاملة بكل ما تفرضه من التزامات وأعباء، أم هى توجهات براجماتية مصلحيه، تضع المصلحة المصرية فى المقدمة، ولا شئ آخر مادام يتعارض معها ؟ ولكل سلبياته وإيجابياته، حتى يمكن البناء عليه.

- الانــتماء الإفــريقى بشكل عام، والأهمية الاستراتيجية لنهر النيل والبحر الأحمر بوجه خاص .
- الاعــتماد علــى القدرات العسكرية الذاتية بشكل أساسى، مع بناء قدرات مضــافة من خلال التعاون العسكرى العربى، وأيضاً التعاون مع الآخرين مادام ذلك لا يشكل قيودا على نمو القدرات الذاتية .
- ضرورة تحقيق التفوق الإستراتيجى العسكرى كهدف نهائى، مع قبول التوازن كهدف مرحلى، وذلك مع جميع القوى الإقليمية فى الشرق الأوسط
- رفض الاحتلال المباشر لأية دولة عربية (كحالة العراق)، ورفض الاحتلال غير المباشر (كحالتى الكويت وقطر)، ورفض القواعد العسكرية الأجنبية فى جميع أنحاء الوطن العربى .
- اعتبار إتفاقية الدفاع المشترك العربية هى الآلية والمرجعية الأساسية لأى تعاون عربى مع ضرورة تطويرها لتتواكب مع المتغيرات الدولية والإقليمية .
- الالتزام بعدم دخول مصر أو أياً من الدول العربية فى آيه ترتيبات أمنية إقليمية غير عربية خاصة مع دول الجوار الجغرافى العربى، إلا بعد تحقيق الآتى :
  - التوصــل لحــل نهائى للقضية الفلسطينية ولباقى الأراضى العربية المحتلة فى الجولان ومزارع شبعا .
  - الاتفــاق على اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية .
- عــدم الدخــول بشــكل فردى أو متعدد فى أية ترتيبات أمنية عبر البحر المتوســط، ســواء كــان ذلــك مع دول شمال المتوسط، أو مع الاتحاد الأوروبــى، أو مع حلف الناتو، أو مع القيادة المركزية الأمريكية، وذلك لعــدم التكافؤ، ويمكن المشاركة فى إطار جماعى عربى يمكن أن يحفظ للعرب مكانتهم وأمنهم بدلا من التفرد بهم دولة بعد أخرى .

- اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، وكذلك اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية ، وما تفرضه الاتفاقيتان من قيود .

ب - مقترحات وركائز الأمن القومي المصرى من المنظور العسكرى فى الإطار العربى :

- المناخ السياسى العربى العام، وما يمكن أن نسميه الإجماع الإستراتيجى العربى، ويمكن فى هذه المرحلة القبول بالأغلبية الاستراتيجية العربية، حتى يمكن بناء الإرادة السياسية العربية التى تعتبر المدخل لأية علاقات عربية / عربية وأيضاً لأية علاقات عربية متوازنة إقليمياً ودوليا. كما يعد ذلك أيضاً المدخل الطبيعى لأى تنسيق أو تعاون عربى/عربى، والذى بدونه سيظل العمل العسكرى العربى مجمدا يدور فى حلقة مفرغة .
- ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التى تهدد مصر، وتهدد كل دولة عربية، ومن ثم تهدد الأمن القومى العربى ككل، وذلك كأساس ضرورى لبناء إستراتيجية عسكرية عربية سليمة .
- ضرورة الإتفاق على مفهوم مشترك للحد الأدنى للأمن القومى العربى بأبعاده المختلفة خاصة بعده العسكرى، من منطلق أن الأمن القومى العربى وحده واحدة لا تتجزأ، وأنه يتم بأسلوب " التعويض المتبادل " للقدرات المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية .
- العمل على تحقيق التوازن (التقليدى - غير التقليدى) فى المنطقة، ولا يعنى ذلك سباقا للتسلح يؤدى إلى إرهاق إقتصاديات دول المنطقة، لكنه يمكن تحقيقه فى إطار سياسات " ضبط التسلح "، وفى إطار استراتيجية " الكفاية الدفاعيه " لجميع دول المنطقة .
- أن تحقيق الأمن القومى من المنظور العسكرى يقاس بمدى التطور التقنى للقدرة العسكرية فى نظم التسلح المختلفة فى مجالات:

المعلوماتية – الفضاء– القتال عن بعد– الأسلحة الذكية، بمعنى ضرورة سرعة سد الفجوة التقنية الحالية مع إسرائيل .

- أن الأمن القومى من المنظور العسكرى يتحقق بالتخلص من التبعية فى مجال التسليح، وهو ما يفرض على الجميع تبنى إستراتيجية عربية تكاملية وليست تنافسية فى هذا المجال .

٣ – رؤية استشرافية :

بعد كل ما تم تناوله من محددات ومقتربات يثور التساؤل : ماذا يمكن عمله إذن ؟

الحقيقة أن الإجابة ليست بسيطة فمن الصعب تصور مفهوم محدد للبعد العسكرى فى ظل الواقع الجديد فى المنطقة والعوامل الكثيرة المتداخلة، والتى يشكل العديد منها محددات إن لم تكن معوقات لها، ومن المعتقد أنه يصعب التخطيط لأمور التعاون العسكرى العربى المتوقف بشكل تام فى المرحلة الحالية، ومن ثم فإن أى تحرك فى هذا الاتجاه يجدر أن يكون على عده مسارات :

أ – على المدى القريب (القصير) حتى ٥ سنوات :

- أن الأوضاع الحالية فى المنطقة وغطرسة القوة التى تتقمص الولايات المتحدة وإستراتيجيتها الخاصة بالحرب الوقائية، والوجود المكثف لها فى المنطقة، ثم تهديدها ومخططات التغيير التى تلوح بها للمنطقة من خلال النموذج العراقى، يفرض على الأمن القومى المصرى والعربى كذلك " عدم التصادم مع الولايات المتحدة فى المرحلة الحالية " إن ذلك لا يقصد به الاستسلام، وإنما يعنى تقوية الأدوات الأخرى السياسية والاقتصادية .
- تنمية العلاقات العسكرية مع القوى الكبرى الأخرى المصدرة لنظم التسلح الرئيسية، أى تنويع مصادر السلاح .
- العمل بالإمكانيات الحالية (السياسية وليست العسكرية) على محاصره الاحتلال للأراضى العراقية، ومنع امتداده إلى بلدان عربية أخرى، من خلال مواقف سياسية عسكرية جادة . وفى حالة قيام مقاومة عراقية وطنية منظمة ضد الاحتلال فى حاله استمراره، فمطلوب رفع أية قيود على منظمات المجتمع المدنى لدعمها مادياً ومعنوياً .

- إعداد الدولة للدفاع (بنية تحتية – تحصين الشعب ...) .
- نظـــرا لصعوبة التعاون العربى الشامل فى المرحلة الحالية ، فقد يكون من الأفضــــل تشكيل " مجموعة نواه " من الدول العربية المحورية من الأقاليم العربــية الفرعــية وهى : " السعودية من الخليج – سوريا من المشرق – مصر فى مكان القلب – ليبيا من المغرب العربى – السودان من الجنوب "، وهـــى مجموعـــة يمكـــن البدء بها لعمل " ميثاق أمن جماعى " فى إطار الجامعـــة العربية ولحين تطوير الجامعة واتفاقية الدفاع المشترك، على أن يكـــون نموذجا للدفاع المشترك الجاد الذى يمكن أن تنضم إليه دول عربية أخرى عندما تسمح ظروفها بذلك .
- المحافظـــة علـــى الحد الأدنى المتاح من التعاون العسكرى وتنميته ، فهو يمكن أن يشكل الأرضية لاستعادة الثقة بين القادة العرب وإن كانت معظمها فـــى المجالات الروتينية مثل : تبادل الزيارات – المنح الدراسية – خطط أبحـــاث مشـــتركة – تسهيلات بحرية وجوية – تدريب مشترك – حضور تدريبات – المشاركة فى معارض السلاح – تبادل المعلومات .
- دراســـة والـــبدء فى التخطيط لإنشاء قوات سلام عربية تتبع مؤسسة القمة العربية، يمكن أن تكون باكورة عملها فـــى العراق بديلا للقوات الأمريكية وليســـت تحت قيادتها .
- إنشاء مركز للإنذار وإدارة الأزمات على المستوى العربى .

ب – التخطيط على المديين المتوسط والبعيد : (حتى ١٥ – ٢٠ سنة) .

- العودة لتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بعد تطويرها .
- تشكيل قوات انتشار سريع عربية .
- تشكيل قوات ردع عربية .
- الاتفاق على تشكيل قوات ائتلاف عربية (يخطط لها فقط ويتم حشدها عند الضرورة) .
- تنسيق نظم التسلح الرئيسية .
- إنشاء هيئة عربية للصناعات المتقدمة (العسكرية) تتبـــع الجـــامعة العربيـــة (مثل الأكاديمية العربية للنقل والتكنولوجيا) .

- إنشاء صندوق للدفاع العربى، يمول من الدول العربية بتخصيص نسبة محدده من موازنة الدفاع لكل دولة (نسبة إلى الناتج القومى) للانفاق على المشروعات الإستراتيجية العربية سواء فى مجال التصنيع العسكرى، أو فى مجال تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك
- أن دخول العصر النووى لم يعد ترفا، كما أنه أمر لا يجب أن ينظر إليه من منظور قيمى طالما لا يلتزم الآخرون بالمبادئ والقيم، كما أن أى حظر دولى مهما كان يمكن اختراقه بطرق كثيرة، غير أن الشرط الأساسى لذلك هو الإرادة والقرار السياسى، إن هذا السلاح رغم أنه ضرورة للتوصل إلى توازن إقليمى، فإنه يعد إستراتيجيا الضمان لعدم اعتداء دولة عظمى كبرى على دولة صغيرة (مثل كوريا الشمالية) .

أخـــتم حديـــثى بأن هامش العمل العسكرى المباشر يعد غير ممكنا فى هذه المـــرحلة ومـــن ثم فإن بناء القدرات الذاتية لمصر ولباقى الدول العربى هى نقطة الـــبدء فى التخطيط على المديين المتوسط والبعيد حتى يمكن تحقيق الأمن القومى المصـــرى والعـــربى من المنظور العسكرى، شريطة توفر الإجماع الإستراتيجي والإرادة السياسية، ومن ثم البدء فورا دون تأخير .

مداخلات ومناقشات

لواء د/ زكريا حسين

هناك عدة حقائق تؤكد حتمية التغيير وضرورة البدء بالإصلاحات السياسية حيث لم يعد ذلك مطلباً داخلياً ولكنه أصبح مطلباً عالمياً، بعد أن استقر البحث على أن البيئة والمناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والأمنى هو الذى بذر بذور الإرهاب فى العالم العربى، وأن مطلب تغيير هذه البيئة أصبح ملحاً لاقتلاع جذور هذا الإرهاب، وبالتالى فإن عملية غزو العراق تعتبر الخطوة الأولى على طريق إحداث تغيير شامل فى الشرق الأوسط –مما يعنى– إسقاط حكومات وتغيير ملامح الخريطة السياسية فى المنطقة، وعلى طريق حتمية التغيير السياسى فى مصر نشير إلى :

الحقيقة الأولى، أن المقولة بأن التغيير والإصلاح السياسى يأتى بعد الانتهاء من الإصلاح الاقتصادى، ليست صحيحة فقد منحنا حق الإصلاح فرصة منذ مطلع عقد الثمانينيات ولم يبدو فى الأفق إصلاحاً اقتصادياً، بل تأكد إنه لا يمكن أن يتم الإصلاح الاقتصادى إلا إذا كان متزامناً مع الإصلاح السياسى، وفى إطار سياسة إصلاح شاملة، ولعل قراءة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ كما جاء فى مقال الدكتور/ عماد إسماعيل الذى نشر فى الأهرام بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٣ والذى يشير إلى :

- وجود عجز فى الموازنة وصل إلى ٣٥ مليار جنية تم تمويلها من خلال القروض والتسهيلات، أنفقت الدولة ١١٩ مليار جنية بينما وصلت مواردها ٨٥ مليار جنية.
- ارتفع الدين الحكومى إلى ١٩٥ مليار جنية عام ٢٠٠١ بعد أن كان ١٦٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ أى إنه زاد فى عام واحد أكثر من ٣٠ مليار جنية أى ٢,٥ مليار جنية شهرياً أى ٨٠ مليون جنيها يومياً .
- بلغ إجمالى الدين الخارجى ٢٨ مليار دولار أى ٢٠٠ مليار جنيه بسعر الصرف الحالى .

- إن ديون مصر الداخلية والخارجية وصلت ٥٠٠ مليار جنيه مما يجعل فائدة هذا الدين يلتهم كل موارد مصر المحدودة.
- أن إجمالى الأموال العامة المستثمرة فى الهيئات الاقتصادية والتابعة للدولة بلغ ٣٠٠ مليار جنية حققت عائداً قدرة ٧ مليار جنيه ولو وضعت هذه الأموال فى البنوك بلا استثمار سوف تحقق عائداً قدرة ٣٠ مليار جنيه سنوياً .

ويبقى التساؤل، هل يمكن أن يمنح الإصلاح الاقتصادى فرصة أكثر من ذلك خاصة بعد أن تم بيع الجزء الرئيسى من القطاع العام عن طريق هذا الإصلاح؟؟

الحقيقة الثانية، إنه من الأسباب الرئيسية للإصلاح السياسى هو تركيز السلطات طبقاً لدستور ١٩٧١ الحالى -والذى وضع فى ظروف خاصة- لتمكن رئيس الدولة من إعداد مصر للحرب، وقد انتهت الحرب وعقدت معاهدة السلام منذ عام ١٩٧٩ ولم يتوقف أو يعدل الدستور.

الحقيقة الثالثة، إن مركزية القيادة المطبقة أدت إلى تفشى الفساد وأعمال النهب والثراء غير المشروع وعدم القدرة أو الرغبة فى محاسبة التنفيذيين الذين يتعللون دائماً بأن القرار لم يكن من صنعهم وإنما فُرض تنفيذه عليهم.

الحقيقة الرابعة، إنه ليس متصوراً ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين، أن تحكم جمهورية مصر بدستور ركز كافة السلطات فى يد القيادة السياسية ويسنده فى ذلك قانوناً للطوارئ يفرض إجراءات استثنائية صارمة تمنع حتى المناقشة فى السلبيات أو مسبباتها. هذا إلى جانب أن الدستور الحالى لم يعد يمثل الواقع القانونى القائم حيث ينص على أن النظام الاقتصادى لمصر هو النظام الاشتراكي وأن القطاع العام هو رائد التنمية الاقتصادية وقد انتقلت مصر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى واتجهت إلى طريق الإصلاح الاقتصادى وإلى خصخصة القطاع العام والتحول إلى نظام الاقتصاد الحر، وبقى الدستور على حالة دون تغيير، فهل يمكن أن يستمر هذا الوضع؟

الحقيقة المؤكدة والأخيرة، إن استعادة مصر لدورها الإقليمى إنما يكون بقيادتها لعملية تغيير شاملة وأن تتوفر الإرادة السياسية لإجراء إصلاحات جذرية

تكون نموذجاً تقوم به أكبر دولة عربية ليصبح المثل والقدوة لباقى الأمة العربية كلها وإن البداية تكون بتعديل الدستور الذى لم تعد بنوده تتمشى مع الواقع فى مصر من جهة وحتى يقود هذا التعديل إلى ديمقراطية حقيقية وليست زائفة من جهة أخرى.

إن الاستقرار الحقيقى لمصر ينبع من تمثيل كافة الطوائف بها وعدم تهميش أياً منها والمشاركة فى القرارات وتمكين الأحزاب من القيام بدورها فى إطار هامش حقيقى من الحرية، وأن استمرار مركزية القرار التى تصل إلى حد الاختيار المطلق لأعضاء مجلسى الشعب والشورى وكبار رجال الصحافة والقضاء والجيش والشرطة وأجهزة الرقابة والأمن ذلك هو الدافع الحقيقى لعدم الاستقرار بالقدر الذى يفرض استقراراً زائفاً من خلال تفعيل قانون الطوارئ الذى أصبح ملازماً لدستور لم يعد يمثل واقع الحياة الاقتصادية والسياسية فى مصر، بل ولم يعد يواكب المتغيرات الدولية التى انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتى وانهيار المعسكر الاشتراكى كله.

الدكتور/ أحمد ثابت

سأطرح بعض الاستفسارات والتساؤلات الخاصة بالبحث الممتاز الذى قدمه اللواء دكتور/ نبيل فؤاد، النقطة التى أثارت اهتمامى هى أن أبسط تعريف للأمن الوطنى هو المناعة الداخلية أو مناعة التكوين الاجتماعى للمجتمع فى مواجهة الخطر. وثمة مشكلة أساسية لدى غالبية الدول العربية –ومنها مصر– ألا وهى أنها تدخل فى اتفاقيات وتسهيلات وأمور تصيب المناعة الداخلية والتشكيل الاجتماعى والأجهزة والمؤسسات. فهذه الدول عندما يُفرض عليها، أو تقبل طواعية، عدم التعاون مع منظمات معينة كالتنظيمات الفلسطينية وحزب الله على أساس أنها منظمات إرهابية، وكذلك عندما يُفرض عليها إجراء تحقيقات لمجرد تبرع الناس لدعم الانتفاضة وقد يُقال إنهم نواة لتنظيم عسكرى أو ما شابه ذلك من التهم، وكذلك عندما يتم إغلاق جمعيات خيرية أو مؤسسات يرى البيت الأبيض أنها تمول

"الإرهاب المزعوم". والخطورة هنا أن أداء الأجهزة فى الداخل أصبح محدداً باتفاقيات ثنائية أو سرية لا نعلم شيئاً عنها. ويحضرنى هنا ما كشف عنه الأستاذ/ محمد حسنين هيكل، من دور لقوات الشرطة المصرية فى إعادة هيكلة نظيرتها الفلسطينية وتدريبها بعد الاجتياح الإسرائيلى للضفة الغربية. وهذا يثير تساؤلات حول معنى التدريب، ولماذا طُلب من مصر أن تقوم بذلك؟ ولمصلحة من أن يتم هذا؟

أما نقطتي الثانية فهى تخص أشكال الإصلاح الديمقراطى. والملاحظ أنه لا الحكومة ولا المعارضة تحدثت عن أشكال من الإصلاح طبقتها دول إفريقية (كالمؤتمر الدستورى – الإصلاح الدستورى –ميثاق للقوى السياسية). وأتصور أن المشكلة لدى الجميع هى عدم الاستعداد لقبول فكرة أن الاختيار الديمقراطى لا يضمن بقاء مصلحة معينة، وهذا هو معنى أن يكون الاختيار مفتوحاً. ونحن بحاجة إلى التعرف على ما يدور فى عقل النخبة من تركيز على توريث الرئاسة وما يدور حول إبقاء قوى المعارضة ضمن نطاق معين.

الدكتور/ محمد يوسف

أعتقد أن الحضور متفقون على أن الخطوة الأولى فى الإصلاح هى الديمقراطية، ولكن يبقى سؤال ماهو العمل؟ وماهى الآليات؟ وماهى التنفيذيات؟ وأؤكد على ما قاله الدكتور/ مصطفى كامل السيد من أنه يوم يخرج ما ئه ألف إلى الشارع يطالبون بالإصلاح فستكون تلك نقطة هامة ومؤثرة. فكيف يمكن تفعيل رجل الشارع من أجل الوصول إلى هذه النقطة؟ أعتقد أن البداية تنبع من إشعاره بأن المشاكل التى يمر بها كل يوم (عدم الأمان الاقتصادى والسياسى والصحى) يمكن أن تزول بحدوث الإصلاح السياسى والديمقراطى. لّدى بعد ذلك مقترحان: أشارت إلى الأول الدكتورة/ نادية وهو، أن نخرج من ندوة اليوم بتشكيل جبهة واحدة تضم كل التيارات وتضع الثوابت المتفق عليها. والمقترح الثانى، أن نضع

"وثيقة إصلاحية" فيها ثوابت واضحة ثم نعمل "تظاهرة إلكترونية" نجمع من خلالها التوقيعات على الوثيقة.

لواء دكتور/ نبهان سويلم

الحقيقة أن المناقشات التى جرت آنفاً كانت ثرية جداً، ولو حاولنا تلخيص ما دار فيها لخرجنا باستنتاج مفاده "من لا يملك غذائه ولا ينتج سلاحه فلا دور له فى العالم". وهذا يتطلب إصلاح المنظومة الأساسية فى المجتمع (التعليم – الإعلام – الثقافة).

أطرح سؤالاً على الدكتور/ محمود عبد الفضيل، حول ما حدث فى الاقتصاد الأرجنتيني وشّرح على أنه محاولة لتهجير ٤٠٠ ألف يهودى إلى إسرائيل، فى ضوء ما أشرتم إليه من محاولة تدويل الاقتصاد العربى وإخضاعه للسيطرة الأمريكية؛ فهل هناك علاقة بين الأمرين؟

ولى تعليق على كلام اللواء/ نبيل فؤاد بخصوص ما قيل عن تحول الجيوش العربية إلى رموز فى الوضع الجديد، وهو ما يعيدنا إلى مقولة "من لا يصنع سلاحه سيعانى الأمرين". ولابد من التفكير فى التقدم العلمى والتكنولوجى ضمن المنظومة الأساسية التى أشرت إليها، ونستحضر ما دار من مناقشات فى الجلسة الأولى ونحن نعلم أن أحد المعاهد فى إسرائيل استطاع أن يضيف للناتج القومى الإسرائيلى ٣٤ مليار دولار من التكنولوجيا العالية (HI-Technology)، بينما نحن لا نحسن تصنيع شئ.

أما نقطتى الأخيرة، فهى بشأن العلاقة بين التعليم والديمقراطية. وأتساءل عن تأثير زيادة الأمية على وضع الديمقراطية فى مصر على ضوء التصريح الذى أدلى به وزير التعليم وقال فيه "كلما علّمنا أكثر، زادت الأمية أكثر".

الدكتور/ محمد السيد الجلنيد

نشكر هذه الكلية أن أتسع صدرها لأعضاء نادى هيئة التدريس لعقد هذا اللقاء، ونحن نتطلع فى الحقيقة للمجيء إلى هذا الصرح العلمى لنتعلم. وقد عقدنا

فى العام الماضى مؤتمراً عن "مناهج الدراسة فى الجامعات المصرية" -وأقول هذا لكى يتضح ما لنا وما علينا كأساتذة للجامعة نكثر من الشكوى- وقد تمخض المؤتمر عن نتائج خطيرة : فنسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة فى كلية الطب هى ١ : ٣، ومع ذلك فإن مستوى التعليم فى كلية الطب متدنٍ للغاية، حتى أن الدكتور/ صالح بدير عميد كلية الطب -جامعة القاهرة قال لى : أنا آسف، لا فائدة.

تعرضت الدكتورة/ نادية مصطفى فى الجلسة الأولى لفكرة "المؤامرة التاريخية"، وأنا أطرح على الحضور فكرة المؤامرة، فهل يمكن استبعادها من الموقف الراهن، هل هى منفية فى موقف الولايات المتحدة والغرب من المنطقة العربية، والحقيقة أنه ليس لدى رأى بالتأكيد أو النفى، وإنما أتطلع للتعلم من آرائكم.

أما المستشار/ طارق البشرى فقد تحدث عن تشخيص الحالة فى مصر، وأعتقد أنه شخص الواقع العربى كله الذى يختزل الدولة إلى شخص، ويتم وضع برامج السياسة الخارجية فى ضوء علاقة الشخص بالشخص الآخر، وليس فى ضوء المصلحة الوطنية للأمة ككل.

وأتساءل أخيراً عن إمكانية أن تقوم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بدراسة مقارنة بين الحملة الفرنسية على مصر والحملة الأمريكية على العراق حالياً من حيث الأهداف المعلنة والسرية، وعلاقة إسرائيل بالحملتين.

الحقيقة أننى أجد أن المشكلة هى فى غياب الرؤية الإستراتيجية عند العرب. لكن الرؤية واضحة عند الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قالت إن أهدافها فى المنطقة ثلاثة : استمرار تدفق النفط، حماية أمن إسرائيل، ومواجهة المد الشيوعى. ولحماية النفط فإن الأسطول السادس الأمريكى موجود حول المنطقة منذ عام ١٩٤٨. أما هدف مواجهة الشيوعية الذى صيغ من أجله مبدأ ترومان فقد تحول أواخر الثمانينيات إلى هدف مواجهة المد الإسلامى. فالرؤية الأمريكية واضحة جداً فى مقابل غياب الوعى لدى العرب. وإذا تحدثنا عن سيادة الدولة، فإنه يحضرنى كلام لهنرى كيسنجر القائل، إنه لا يكفى أن تكون الدولة مستقلة لكى تحمى مصالحها وتقرر مصيرها. وبوش قال إذا انتظرنا حتى

يتحقق التهديد فسننتظر طويلاً. وهذه نزعة خطيرة للغاية تقوم على تدمير الآخر قبل أن يشكل تهديداً على الولايات المتحدة، ومن الممكن أن نتعرض لها جميعاً بنفس المنطق. كما أن الأمر يتعدى إلى تدمير ثقافة الآخر كما حدث فى العراق، وأنا أقول إن المؤامرة موجودة ومعلنة منذ زمن، ولكن مشكلتنا فى عدم التحضير للرد عليها.

الثقافة الأمريكية تقول إن هناك ثقافة واحدة، ويجب أن ينحنى الجميع أمامها، ونلاحظ أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح أغلق المعاهد الدينية وأعلن تحويلها إلى وزارة المعارف، وقال بمنتهى الصراحة إنه لو لم يفعل ذلك لضربت صنعاء.

الأمر إذن خطير، وفيه جزء كبير من افتقاد إرادة التغيير لدينا. والحقيقة أن الولايات المتحدة تنظر إلى النظم العربية بنظرتين : نظرة إعادة التعاقد مع بعض هذه الأنظمة، ونظرة لتغيير بعضها الآخر. وأنا أتذكر دائماً أن "الأنظمة تحتاج إلى صكوك تأمين"، وأن "مانح هذه الصكوك حتى الآن هى الولايات المتحدة". وقد يتغير صك التأمين على الحياة إلى إعدام إذا رأت أمريكا فى النظام القادم مصلحة أكثر. والسؤال بمنتهى البساطة هو : لماذا لا تلجأ الأنظمة إلى شعوبها لتأخذ المشروعية بدلاً من أخذها من الخارج. والإجابة ببساطة أيضاً لأن المشروعية الداخلية سيدفع ثمنها الحكام بإعطاء تنازلات وحريات، ولو كان الثمن من جيب الدولة لتم دفعه، ولكن لأنه سيقيد الحكام فهم لا يرغبون فى دفع الثمن.

ونقطتى الأخيرة هى بشأن عودة المشروع الاقتصادى الشرق أوسطى الذى عاد ثانية بإعلان بوش عنه فى ٢٠٠٣/٥/١٩. وكما هو معلوم فإنه يقوم على ريادة إسرائيل التكنولوجية، ورأس المال والسوق العربى. فماذا فعل العرب بازاء ذلك؟ وإذا كانت مؤامرة، فإنها لا تنجح إلا بضعفنا.

الدكتور/ صلاح عز

أود أن أتحدث عن قضية الإصلاح السياسى. وأنا غير مؤمن بأن النظام المصرى القائم يمكن إصلاحه، فلقد انتهت صلاحيته. وهو كالدواء المنتهى الصلاحية إذا تم استعماله سنموت. وهذا النظام منتهى الصلاحية، وكل مخرجاته ليست سليمة فى السياسة والاقتصاد والتعليم والإعلام. والحل هو إيجاد بديل عن هذا النظام، بإيجاد "حكومة ظل". وإذا كانت النخبة المثقفة والمتجردة والملتزمة ليست لديها القدرة على إيجاد هذا البديل فيستمر الوضع على ما هو عليه الآن.

اللواء دكتور/ زكريا حسين

إذا قلنا إن مصر يجب أن تلعب دوراً فى المرحلة القادمة، وأن يكون هذا الدور بحجم مصر، لأن التغير سيصيب الجميع، وما كانت العراق سوى البداية. فأنا أتصور أنه لا يمكن أن تتبوأ مصر وضعاً إقليمياً –أو حتى ذاتياً– له قبول ما لم تبدأ حركة إصلاح جذرى فى مصر تكون نموذجاً ومنطلقاً وبداية لكل إصلاح ممكن فى الأمة العربية.

وإذا كنا نبدى خشية من وضع دستور أجنبى للعراق اليوم، فإننا نتغافل عن أن دستورنا قد وضع عام ١٩٧١ فى ظل ظروف خاصة جداً أعطت لرئيس الدولة الحق فى الإعداد للحرب، وتم تركيز صلاحيات واسعة جداً فى يديه لذلك الهدف، وقد انتهى ذلك الوضع وخضنا الحرب، ولكن ما زال ذلك الدستور قائماً. وأعتقد أننا لو قرأنا الدستور، سنجد فيه نصوصاً كثيرة لا تنطبق على وضع مصر الاقتصادى اليوم، ولا مجال للحديث عن "التحول الاشتراكى"؛ فالبداية الحقيقية لكى يكون كلامنا مثمراً هو أن نبدأ بإصلاح الدستور.

الدكتور/ مجدى قرقر

أثنى على مداخلة الدكتور/ محمود عبد الفضيل حول تداخل التداعيات السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق، وهى تداعيات تنجم عنها مخاطر تدعونا للتفكير فى كيفية مواجهتها. وأعتقد أن أول خطوة سيقوم بها المحتل الأمريكى هو

زرع نظام عميل فى العراق يعترف بالكيان الصهيونى، وقد بدأت الإجراءات لتجديد خط (العراق – حيفا). والخطورة ليست فى سرقة البترول العراقى فحسب، وإنما فى إعلان الكيان الصهيونى أن حيفا ستكون بوابة البترول لأوروبا، وهى لن تكتفى بتصدير الخام فقط وإنما ستعمل معامل التكرير فى حيفا لكى يصل سعر البرميل من ٢٠ دولار وهو خام إلى أكثر من ١٥٠ دولار. وهذا كله سيصب فى خزينة الكيان الصهيونى، وسيضعف موقفنا التفاوضى إجمالاً.

وإذا كان الشعب السورى قد دمر خط أنابيب البترول المار بأرضه عام ١٩٥٦ تضامناً مع الشعب المصرى وقت العدوان الثلاثى عليه، فأنا أظن أن الشعوب العربية عليها مسؤولية عدم السماح بإنشاء خط (العراق – حيفا) الذى سيتوازى معه سرقة المياه من نهر الفرات ومد خط مياه إلى الكيان الصهيونى. وإذا كان هذا الكيان قد فشل فى حل مشكلته بالحصول على مياه النيل أو الليطانى أو سرقة المياه الجوفية من الضفة الغربية، فإن علينا أن نفكر فى حل هذه المشكلة الجديدة بعد احتلال العراق.

وثمة مشكلة ستواجهنا بسبب عدم تصدير منتجاتنا إلى العراق –وهى غير مطابقة لمواصفات الأيزو، وربما يكون من حسن الطالع أن مصر لن تشارك فى إعادة إعمار العراق سوى بنسبة ٢% حتى لا نتهم بسرقة أموال العراق.

الدكتور / هانى الحسينى

أريد أن أسأل : ما الذى يمنع أن تصبح الديمقراطية مطلباً شعبياً يخرج من أجله الآلاف كما قال الدكتور/ مصطفى كامل السيد؟ والإجابة عندى أن الديمقراطية هى وسيلة لتنظيم الصراع الاجتماعى، بينما القوى الفكرية والسياسية فى مصر تسعى لتغييب هذا الصراع من خلال الحديث طيلة الوقت عن صراع كبير جداً ومعركة كبرى فى الخارج. والدليل على ذلك أن القوى الاجتماعية فى مصر لم تشارك بفعالية عندما كان قانون العمل يُناقش، ولم تعمل على منع إقراره.

تحدثت الدكتورة/ حورية مجاهد عن "ضرب القومية"، وأذكر، بمناسبة ضرب العراق وقوميته وتفتيته وتقسيمه، ما جاء فى الفكر الصهيونى، وكتب عنه أودد زينون كتاباً فى السبعينيات عن تفكيك العالم العربى إلى دويلات إما على أساس دينى أو على أساس القوميات. وكان بداية تطبيق ذلك فى الحرب الأهلية اللبنانية. وأعتقد أن هذا الفكر لازال موجوداً، وفى حالة تقسيم العراق -أوحتى بقائه فى دولة فيدرالية- ستكون بداية للقوى الداخلية لتنادى بالحكم الذاتى الذى يمكن أن يتطور سلبياً. والملاحظ أن الفكر الأمريكى يسير فى نفس الاتجاه، ومن يريد أن يتعرف عليه يمكن أن يراجع كتاب نكسون "١٩٩٩ : نصر بلا حرب"، وعلينا أن نفهم أن الظروف مواتية لضرب القومية.

أما بشأن ما تفضل به الدكتور/ محمود عبد الفضيل، فأنا أرى أن مجرد الوجود الأمريكى المكثف فى منطقة الخليج والعراق يمثل خنقاً لمصر وللاقتصاد المصرى. وإذا كانت مصر تتحرك حالياً باتجاه الجنوب والغرب، وهى حركة محمودة لكنها متأخرة. وقد كنا فى مسألة لوكربى "ملكيين أكثر من الملك" وهناك حالياً غزل أمريكى ليبى شديد حول تصفية قضية لوكربى وتدشين استثمارات أمريكية كثيرة فى ليبيا التى تعد المرشحة الأولى فى الوطن العربى لاجتذاب الاستثمارات الأمريكية. وأعتقد أنه لو تم ذلك، فسيكون على حساب مصر والتحرك المصرى فى الجنوب.

لدى تعليق على ما قاله اللواء نبيل فؤاد، وهو كيف يكون هناك أمن قومى عربى -بالمصطلح الأكاديمى- ومفهوم الأمن القومى لدى كل دولة عربية (وكذلك كل مجموعة إقليمية) مختلف عن الآخر؟ كما أن هذه التجمعات الإقليمية فى حالة من التصارع للأسف، وليست فى حالة من التنافس أو التصالح. فنحن لا نجد خط أمن قومى عربى واحد إلا عندما يجتمع وزراء الداخلية العرب لتقرير الأمن الداخلي، بينما لا يستطيع السيد / عمرو موسى أو الدكتور/ أحمد جويلى أن يفعلا الشئ نفسه بالنسبة للأمور السياسية والاقتصادية العربية. وأعتقد أنه لكى نوجد أمن

قومى عربى فلابد أن نوجد حيزاً كبيراً مشتركاً لدى العالم العربى عن مفهوم الأمن العربى حتى نوجد الصياغات والآليات.

الدكتور/ محمد المحمدي

أبدأ بشكر منظمى الندوة التى أوقفتنى على حجم الخطر الذى يواجه مصر ولا يختلف عليه أحد. ولكن السؤال هو ما العمل؟ أعتقد أن من مصلحتنا تدعيم المقاومة فى العراق لدفع الخطر، وكذلك تدعيم البنية الأساسية للمقاومة فى مجتمعاتنا، وإذا لم نكن قادرين على الفعل خارجياً فعلينا أن نصلح داخلياً. وثمة إشكالية فيما ترفعه الولايات المتحدة من "سيف الإصلاح والديمقراطية"، فلا يمكن أن تكون "الديمقراطية الأمريكية" لمصلحة الشعوب العربية وإنما لمصلحة الولايات المتحدة، وهذا أمر بديهى. ولذلك فإن أى نظام لا يحقق مصلحة أمريكا ستتصدى له بالسيف.

وإذا كان كل نظام سيسعى لتعزيز أمنه العسكرى، فإن الولايات المتحدة لا تخشى ذلك، وإنما مشكلتها الحقيقية هى فى وجود بنية مقاومة تخلف النظام أو القوة العسكرية. وللأسف فإن الأنظمة نفسها هى التى تفكك بنية المقاومة، وهذا عمل لا تستطيعه الولايات المتحدة، وهذا يطرح سؤالاً مهماً: إلى أى مدى يمكننا فى مصر -وبهدوء- فى ظل فرصة تزايد الوعى لدى الجميع (حكاماً ومحكومين وقوى سياسية) أن نرتفع عن المصالح الضيقة ونعمل لإعداد بنية المقاومة من خلال عملية إصلاح حقيقية، ولنعلم أن غياب المجتمع المدنى تنجم عنه مشكلات. وإذا كنا نريد أن ندعم المقاومة العراقية مثلاً فلابد أن تتسم هى أولاً بالتنظيم. ويمكن أن نتساءل هل يمكن أن يحدث مثل ذلك الاحتلال عندنا أيضاً؟ وإذا حدث فهل سنفشل فى تنظيم أنفسنا؟ وكيف يمكن أن نزيد من فعالية بنية المقاومة التى هى مصدر القوة الحقيقية؟

الدكتور/ محمود أبو زيد

في مجال الطب الذى أعمل فيه، يكون التعامل مع المريض على جزئين: التشخيص ثم العلاج. وكلما كانت الحالة التشخيصية واضحة، كان العلاج ناجحاً. وما لاحظته فى هذه الندوة أن هناك تقارباً فى تشخيصنا للواقع السياسى، ولكن علامة الاستفهام الكبيرة تدور حول "ما الحل؟". وقد جئنا اليوم لنسمع عن الحلول، ولكن إسهامات المتحدثين جاءت كمتفرقات وقد لا تصل بعد تجميعها إلى رسم تصور حقيقى وواضح للحلول.

الدكتورة/ نادية محمود مصطفى

فى حديثنا عن تشخيص الواقع نتحدث عن مستويين : المستوى الرسمى ومستوى المجتمع المدنى. وثمة شقان ينقسم إليهما حديثنا عن المستوى الثانى؛ فأحياناً نتحدث عن محاولات تفعيل المجتمع المدنى لسد فجوات مما لا يملأها النظام الرسمى. وأحياناً أخرى نقول إن المجتمع المدنى -فى جزئيات منه على الأقل- مرتبط بتوجهات وأفكار وقيم جهات تمويل خارجية، ومن ثم تبرز حدود وقيود على إنجاز المجتمع المدنى. وسؤالى للدكتور/ مصطفى كامل السيد -باعتباره مهتماً ببرنامج إصلاح الدولة والنظام فى مصر- هو : أين تقع النقطة التى يمكن الطرق عليها لنكسر الحلقة المفرغة التى ندور فيها جميعاً منذ الجلسة الأولى فى تشخيصنا وتحليلنا وتفسيرنا بدون أن نتفق على خطوات التغيير الداخلي أو لتعديل السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية أو العالم؟

لواء د/ زكريا حسين

ليس هناك تهديداً آنياً للأمن القومى المصرى فالتوافق الكامل مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والسير على طريق عدم التصادم مع مصالحها فى الشرق الأوسط والتى لم يعد منها بد بعد استقرار أمن النفط والسيطرة على كل منابعه خاصة بعد غزو العراق، فلقد أصبح أمن إسرائيل هو المطلب الحيوى الوحيد الذى يمثل مصلحة أمريكية، وهل إلتزام مصر وإسرائيل بمعاهدة السلام

المصرية – الإسرائيلية يجعل التهديد من الاتجاه الشمالى الشرقى تهديداً مؤجلاً؟ ذلك لا يلغ وجود مخاطر يتعرض لها الأمن القومى المصرى تتلخص فى :

أولاً : سعى إسرائيل لتنفيذ مشروع أنابيب نقل البترول من ميناء إيلات إلى البحر المتوسط وبالتالى منافسة قناة السويس فى مصدر من أهم مصادر دخلها القومى وهو مرور ناقلات النفط القادمة من الجزيرة العربية عبرها.

ثانياً : سعى الولايات المتحدة لانفصال جنوب السودان بما يهدد منابع النيل فى أثيوبيا والهضبة الاستوائية الغربية من السودان وإنعكاس ذلك على الأمن القومى المصرى.

ثالثاً : التغلغل الإسرائيلى والغربى فى إريتريا والصومال وإنعكاس ذلك على العمق الإستراتيجى المصرى خاصة مع قربه من جنوب السودان إضافة إلى سعى كل من فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة إلى إقامة قواعد لها من خلال اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع كل من جيبوتى وإريتريا فى منطقة باب المندب لتأمين الملاحة الغربية والإسرائيلية والوقوف عند فكرة تحويل البحر الأحمر إلى بحرية غربية.

وعن احتمال قيام الولايات المتحدة بعدوان عسكرى ضد مصر، فإن القراءة المتأنية للصراعات المسلحة التى قامت بها الولايات المتحدة، سواء فى حرب الخليج الثانية من خلال عملية عاصفة الصحراء أو حربها فى أفغانستان وأخيراً غزوها للعراق، تشير إلى النصر المؤكد الذى للعسكرية الأمريكية، والهزيمة المحققة للجانب الآخر مما يجعل الوقوف فى وجه هذه القوة أو التصادم معها نوعاً من الانتحار القومى وذلك لعدة أسباب لعل أهمها :

١- امتلاك قوة تدميرية تقليدية هائلة تقترب من القوة التدميرية النووية .

٢- امتلاك قدرة تكنولوجية عالية توفر المعلومات والدقة فى الإصابة للأهداف من خلال شبكه للأقمار الصناعية والاستخدام الواسع لأشعة الليزر.

٣- امتلاك قوة جوية وصاروخية متعددة المهام والقدرات التدميرية قادرة على العمل فى جميع الأحوال المناخية وكل حالات الرؤية نهاراً وليلاً.

٤- القدرة على بناء تحالفات إقليمية ودولية لتوفير قواعد جوية وبحرية وإدارية وفنية.

٥- توفر القدرة على أعمال الإبرار والإسقاط الجوى بامتلاك مهارات القتال والقوات المدربة على ذلك، وأيضاً سفن القتال المختلفة وقوات الإبرار والإنزال البحرى ذات التدريب والكفاءة القتالية العالية.

٦- وجود قواعد إدارية وفنية تتمكن من خلالها من إمداد قواتها باحتياجاتها ومتطلباتها الفنية والإدارية إضافة إلى اعتمادها على التسهيلات التى تقدمها دول الجوار الجغرافى للدولة المستهدفة مع توفر قواعد جوية وبحرية بها إلى جانب امتلاك حاملات الطائرات المختلفة التى يمكنها التمركز فى المحيطات والبحار فى المدى المناسب لطائرات القتال والقذائف الصاروخية المتعددة المهام المستخدمة.

٧- صياغة سياسية دفاعية أمريكية ارتكزت على ثلاث مبادئ أساسية:

أولها : اتباع نظرية المركزية الأمريكية، فى نظرية استخدام القوات بأقصى قدر للحفاظ على المصالح الوطنية بما فى ذلك العمليات المشتركة مع الحلفاء.

ثانيها : التفوق المستمر باستخدام العلم والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية من أجل ضمان التفوق الدائم للقوات المسلحة الأمريكية .

ثالثها : الهيمنة العالمية، أو القدرة على نشر قوات فى كل مكان وفى أى وقت وفى أى ظرف من الظروف وفقاً لمتطلبات حماية المصالح الأمريكية.

وعن آليات مواجهة احتمال قيام الولايات المتحدة بعدوان عسكرى ضد مصر:

دعم وإحياء الحوار الاستراتيجى المصرى - الأمريكى الذى بدأ فى عهد الرئيس الأمريكى بيل كلينتون والذى تم خلال الفترة من ١٠ يوليو إلى ١٥ يوليو ١٩٩٨ ونتج عنه صدور بيان مشترك أكدت فيه مصر والولايات المتحدة أن الشراكة أو الاستراتيجية بين الدولتين تعكس التزامهما القوى بالسلام والاستقرار الإقليمى، كما أكدت الدولتان على أهمية التعاون المشترك بين الجانبين فى سبيل

دفع قضايا السلام الشامل والأمن لجميع الأطراف والاستقرار والتوازن الإقليمى والتنمية الاقتصادية.

وقد قام الجانبان بتأسيس آلية التنسيق فى مجال التعاون العسكرى من جانب وفى المجالين الاقتصادى والتجارى من جانب آخر، وذلك من خلال المجلس الرئاسى المصرى- الأمريكى للتنمية الاقتصادية. وسوف يشرف على الحوار وزراء خارجية الدولتين من خلال تبادل التحليلات والمعلومات حوله القضايا موضع الحوار، وأن الاجتماعات المشتركة لتحديد السياسات ستتم بناء على جدول أعمال يتفق عليه إضافة لتحديد خطة عمل لمتابعة ما يتم الاتفاق عليه.

الدكتور/ مصطفى كامل السيد

أبدأ بالرد على سؤال الدكتورة/ نادية مصطفى بالقول بأن الحديث عن الإصلاح السياسى فى مصر هو نشاط ثقافى يجب أن يتحول إلى حركة سياسية، ولا أدرى كيف يحدث ذلك، ولكنى أشير إلى أنه فى كل الدول التى حدث فيها إصلاح، كانت هناك حركة سياسية، حيث شعر المواطنون بأن الحاجة إلى التحول ترتبط بلقمة العيش. ففى بريطانيا مثلاً حدث التحول بسبب نشاط نقابات العمال التى كانت تطالب بتكوين النقابات والأحزاب والتواجد داخل البرلمان لكى يحصل العمال على أجور عادلة وظروف عمل أفضل..إلخ بينما فى مصر هناك فجوة وانقسام حاد بين مطالب الإصلاح السياسى ومطالب تحسين ظروف معيشة المواطنين.

أما سؤال الدكتور/ أحمد ثابت عن الآليات المقترحة، فأنا أعتقد أن الأفكار موجودة وغير غائبة، ولكن المشكلة الكبرى فى تحويلها إلى واقع، ولكى يحدث ذلك فلابد أن توسع القيادات السياسية فى مصر أفقها، ولا يصح أن تظل محدودة الأفق، وهذا القول يشمل المعارضة أيضاً. وأستشهد بما قاله الراحل عادل حسين، إن كل آمالنا كأحزاب معارضة أن نحصل على نسبة ٣٠% فى مجلس الشعب. وهذا يعنى ضمناً التسليم بأن تظل أغلبية الثلثين فى مجلس الشعب محتكرة من قبل الحزب الوطنى الديمقراطى. ولا يصح أن يكون هذا هو أفقنا، فالحكمة تقول إن البشر بلغوا

الممكن لأنهم طلبوا المستحيل. ونحن لا نطالب بالمستحيل وإنما نطلب الممكن، لذلك فإن الممكن الذى نحصل عليه هزيلاً. وعندما ترى الحكومة ذلك تقول سنعطيكم مجلس وطنى لحقوق الإنسان وستسّرون به. وهذا يجعلنى أقول إن ثمة مشكلة لدى النخبة وثقافتها السياسية، كما أن هناك قضية فيما يتعلق بالثقافة السياسية للمواطنين.

الدكتورة/ حورية مجاهد

فى كلمة أخيرة أقول إن واحدة من المشاكل الأساسية فى المنطقة هى مشكلة التبعية سياسياً واقتصادياً وثقافياً ونفسياً. وأنا أرى أن الأمل حالياً معقود على مسألة المقاومة، وأرى أيضاً أن الحرب فى العراق لم تنته، وحتى لو توقفت الحرب عسكرياً فهى مستمرة فى نواحى أخرى. ولا أتصور أن مسألة مد أنبوب النفط من العراق إلى حيفا ستتم، ولا أتصور أن الولايات المتحدة ستنجح فى بلوغ مصالحها فى دولة معادية لها مثل العراق عداء يصل إلى حد الانفجار. وهذا هو الأمل الحقيقى، ليس للعراق فحسب، وإنما لنا أيضاً، فنحن بحاجة إلى أن نثق بأنفسنا، ونقاوم الغزو الخارجى بأشكاله المختلفة (وخاصة الثقافى).

إذا كنا نتحدث عن الديمقراطية فإن لنا أن نتساءل كأساتذة جامعة كم واحداً منا يتعامل مع طلابه بطريقة ديمقراطية، والكثير منا يقول لطلابه فكر كما تريد ولكن عندما تكتب فأكتب ما أريده أنا. وفى كلية الطب مثلاً كثير من الأساتذة يّحرم كتب الآخرين. وهذا يدعونا إلى التأكيد على أهمية التنشئة السياسية، وإذا كان البعض قد نادى بخروج الآلاف فى مظاهرات للمطالبة بالإصلاح، فإن ضعف المؤسسات سيجعلها ضعيفة. وقد تابعنا كيف تنشأ الحركات الوطنية أو القومية فى الدول أولاً على مستوى أيديولوجى ثم تتبلور إلى مؤسسات، نقابات عمالية، نوادى أعضاء هيئة التدريس، نوادى مختلفة ذات طابع ثقافى، وتبدأ بمطالبات فئوية خاصة بها، وعندما لا تتحقق تلجأ إلى مطالب جماهيرية أكثر فتصل بذلك إلى الجماهير. ولابد أن يكون واضحاً الهدف من خروج مظاهرات. ولنعلم أن الوجود فى السلطة

له أعباء، وكثيرون ممن يكونون فى المعارضة تتغير مواقفهم إذا اصبحوا فى السلطة، ويكررون نفس الأخطاء، فالسلطة تقيد من بداخلها ويكون رأى من هو خارجها نظرياً غالباً.

أما بالنسبة لمسألة التغيير، فأقول إن على الدول والنظم العربية أن تدرك أن التغيير قادم ويجب أن يحدث بأيديها وليس بالضغط الداخلي أو الخارجى. كيف؟ عن طريق مزيد من التواصل مع الجماهير والمؤسسات المختلفة كالنقابات وغيرها، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى، والأهم –من وجهة نظرى– مسألة التنشئة السياسية وخلق الهوية. وإذا ارتبطت الهوية بشخص تنهار الأنظمة، لكنها إذا ارتبطت بالوطن فإن المواطن يمكن أن يضحى بنفسه من أجل هذا الوطن، ولا يجب أن ننسى ذلك ونحن ننشد الإصلاح.

ونلاحظ أننا كثيراً ما ننتقد الكتابات الغربية متناسين أن علينا مهمة أساسية وهى التواصل مع من يشاركوننا فى الرأى بالخارج، سواء كانوا من أصحاب الرأى الموضوعى أو حتى غير الموضوعى، وفتح كل القنوات معهم لتعريفهم بنا، لأن كثيراً من الجهل الحاصل بمنطقتنا العربية والإسلامية يعود إلى وجود تعتيم إعلامى وفكرى، وهذا يؤدى إلى تعميمات أمريكية وغربية بشأن الإرهاب. وكنتيجة لهذا التعتيم فإن ظلام العصور الوسطى يعود مجدداً فى الغرب، وإذا كنا نقول إن الولايات المتحدة تنادى بالمرجعية العلمانية وأن تكون المرجعية هى العلم والحقيقة وليس الدين، فلابد أن نلاحظ مسألة أساسية تحدث حالياً وهى أن الأبعاد الثقافية الدينية فرضت نفسها على الجميع بما فيها الولايات المتحدة التى تنادى بالعلمانية فى نظم لا تقبلها لأنها أساساً قائمة على الارتباط بين الدين والدولة. كما أن الغرب أصبح فى سياساته يربط بين الدين والدولة فى خروج واضح عن أصل المسيحية. وآية ذلك استخدام الخطاب الدينى من جانب الرئيس بوش واقتباس فقرات من كلام المسيح كأن يقول "من ليس معنا فهو ضدنا"، مقتبساً من كلمة المسيح "من ليس معى فهو على، ومن لا يجمع فهو يفرق"، وبوش ينتقى فقرات

وينزعها من سياقها ليعطيها مضموناً آخر. إذن يجب أن نعرف أنفسنا ونعرف الآخر ونعمق من تواصلنا معه.

أما بالنسبة لما تقوله الولايات المتحدة عن رغبتها فى خلق نموذج يابانى فى العراق، فأنا أعتقد أن هذا النموذج لا يصلح لأن الأنظمة لا تنتقل أو تزرع وتعطى نفس الثمار، فاليابان ليست العراق، والسياسة الأمريكية تجاه اليابان ظلت حتى اللحظة محكومة بعقدة الذنب واستخدام القنبلة النووية ضد اليابانيين فى هيروشيما ونجازاكى. بينما بالنسبة للعراق فإن الولايات المتحدة مدفوعة بتحقيق هدف يتعلق بمصلحتها فى مكافحة ما تسميه "الإرهاب". وفى اليابان تنتشر الديانة الشنتوية القائمة على تقديس الحاكم، وبعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية أعلن الإمبراطور أنه "لم يعد مقدساً". وكان متوقعاً أن تنهار رمزيته. أما بالنسبة لمنطقتنا فإن الإسلام هو جزء أساسى من هوية المنطقة، وينبغى التعامل معه. ولا أقول خلق حكومات ثيوقراطية، ولا أقول أن يكون الدين هو المرجعية الوحيدة ولكن أقول بضرورة أن يّعطى الإسلام ثقله فى هوية المنطقة كما يراها الأفراد والمواطنون، وهذا يشمل الخارج والداخل.

وأخيراً أقول إن موضوع الندوة له أبعاد مختلفة، وأتمنى أن تستكمل فى الجلستين الباقيتين، وأرجو أن تقوم الدكتورة/ نادية مصطفى بتجميع أفكار هذه الندوة فى نقاط يمكن الاسترشاد بها.

الدكتور/ محمد نبيل فؤاد

سأرد بسرعة على مجمل ما قيل. أولاً: بالنسبة للأمن القومى العربى، فقد قلت فى مطلع حديثى أنه لابد من تفعيل الإرادة السياسية قبل حدوث أى تعاون عسكرى أو اقتصادى أو سياسى. ولابد من الاتفاق على الأعداء الحاليين أو المستقبليين لمعرفة مصادر تهديد الأمن القومى العربى وتحقيق الحد الأدنى من الأمن القومى القطرى لكل دولة. وقلت أيضاً أنه فى هذه المرحلة لا يمكن تفعيل أى عمل عسكرى عربى مباشر نهائياً، وما يمكن عمله فى المدى القصير (خمس

سنوات) أن نعمل "ترويكا عربية" بين عدد من الدول العربية تبدأ ببناء الثقة فى بعضها وتقوية مواقفها السياسية وتعزيز وضعها الاقتصادى ثم العسكرى. وأعتقد أن البداية يجب أن تكون من بناء جيش مصرى صغير لكنه ذكى وقادر على استخدام الفضائيات والقتال عن بعد واستخدام الأسلحة النووية والذكية. والسلاح النووى ليس لمواجهة إسرائيل فقط وإنما لمواجهة القوى الكبرى التى تستهدفنا.

ويمكن فى هذه المرحلة أن ننشئ "قوة سلام عربية" تكون باكورة للعمل فى العراق، وستكون لها مصداقية إذا ساعدت العراقيين. وأعتقد أن المقاومة العراقية المنظمة ستبزغ خلال ستة أشهر من الآن فى ظل الغطرسة الأمريكية حالياً وعدم مراعاة الاحتياجات الأساسية للشعب العراقى.

أما موضوع دعم المقاومة، فأنا أقول إن هناك أسلحة تذهب للفلسطينيين وإن كنت لا أعرف الطريقة. إذن فلابد أن تأخذ منظمات المجتمع المدنى قرارها وتبادر، وكل شئ ممكن. وإذا كانت جهود منع المخدرات من الدخول لبلدنا لم تفلح منذ ستين عاماً، وإذا كانت الأسلحة تصل للفلسطينيين بالرغم من فرض إسرائيل الحصار البحرى عليهم، فإن دعم المقاومة العراقية يمكن أن يحصل إذا حدثت مبادرات.



وقائع الجلسة الثالثة

الأبعاد الثقافية والنفسية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصرى

[٧]

الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصرى *

أ. فؤاد السعيد

مثلها مثل كافة الأحداث الكبرى فى التاريخ، لم تقتصر حرب احتلال العراق على الأبعاد العسكرية والسياسة والاقتصادية، بل انطوت على العديد من الأبعاد الثقافية والحضارية، وسيكون لها آثار عميقة على البنية الثقافية -ليس فى العراق وحده- بل فى العالم العربى والإسلامى على وجه العموم ،ومن هذه الزاوية، لا يمكن فهم تلك الآثار الثقافية إلا فى السياق الأعم لما تعتبره الولايات المتحدة عملية " إصلاح " ثقافى – دينى – تعليمى ضمن عملية الإصلاح السياسى الشامل التى تخطط لتنفيذها منذ فترة فى المنطقة.

أولاً : الحضور الثقافى خلال مرحلة التمهيد للحرب :

خلال الشهور السابقة على الحرب ، لاشك أن الإدارة الأمريكية واجهت مشكلة ملحة تتعلق بعدم ضمان التأييد الكافى من قبل الشعب الأمريكى لحرب جديدة خاصة وأنها حرب لم تكن معروفة الخسائر من ناحية، وأنها ستنتهى باحتلال قد يدوم لسنوات طويلة من ناحية أخرى.

لم يكن الشعب الأمريكى على استعداد لدفع هذه التكلفة العالية من دم أبنائه ومن الارتفاع المحتمل للضرائب ... إلخ ، فكان لابد من البحث عن رؤية دينية يتم تعميقها كمبرر – ضمن مبررات عديدة – لشن مثل هذه الحرب ، ومع صعود " العقيدة الألفية " بين البروتستانت منذ سبعينيات القرن الماضى وظهور كتابات هال ليندسى وغيره من القساوسة البروتستانت، تبلورت رؤية دينية تقوم على تأويلات متعسفة لبعض آيات الإنجيل بعهديه خاصة العهد القديم مؤداها أن نهاية العالم أصبحت قريبة حيث سيشهد المؤمنون المجىء الثانى للمسيح ليبدأ حكمهم لمدة ألف

* نص مكتوب

عـــام مـــن القداسة والسلام بعد أن يفنى البشر غير المؤمنين فى المعركة الكبرى الفانـــية (هـــرمجدون)· والأهم سياسياً أن على الولايات المتحدة مهمة مقدسة فى قيادة العالم حتى هذا الوقت القريب وهو ما يتطلب مباشرة زيادة الإنفاق العسكرى لضـــمان استمرارها فى قيادة العالم وقيامها بدورها فى تجسيد شروط تحقق نبوءة نهاية العالم وأولها قيام واستقرار دولة إسرائيل وهزيمة كل من يعملون على تعويق هذا الشرط الضرورى·

بـــنفس الطريقة، ووفق ذات الرؤية الدينية السياسية، لم تكن العراق بعيدة عن عملية التوظيف السياسى· كان الرئيس ريجان وإدارته أول من قاموا بالتوظيف السياســـى لهذه الرؤية الدينية ، وقبل قيام الرئيس جورج بوش الأب بشـــن الحرب على العراق عام ١٩٩١ ، كان الواعظ البروتستانتى الشهير " بيلى جراهام " يضفى علـــيها الشـــرعية الدينية عندما وعظ –فى مسقط رأس الرئيس– موضحاً المعنى الكتابى " لبابل " قائلاً : " إن الأحداث التى تجرى فى الخليج الآن لها دلالة روحية واضحة ، فالموقع الجغرافى لبابل هو المكان الذى ابتدأ فيه التاريخ ويعلمنا الكتاب المقدس أن التاريخ سينتهى من حيث ابتدأ " كما يرد فى نبوءات آخر الزمان (الذى هو الآن فى اعتقادهم) فى أسفار دانيال واشعيا وزكريا، وهى النبوءات التى تنتشر لدى قطاعات ذات وزن وشأن من البروتستانت فى الولايات المتحدة وإنجلترا على وجه الخصوص.

بابل فى العقل الغربى :

إضـــافة إلى الصورة السلبية التى شكلها الإعلام الغربى للعراق على مدى العقديـــن الأخيريـــن كدولة مارقة تســـعى لتطوير قدراتها العسكرية النووية، وإلى جانـــب أنها مصدر قلق لجيرانها فى المنطقة، وأنها ربما تكون أكثر أنظمة الحكم تســـلطاً وشمولية ... إلخ، هناك صورة بابل التاريخية والدينية المستمدة أساساً من أســـفار اليهود والكتاب المقدس خاصة العهد القديم ؛ وهى أيضاً صورة سلبية على طـــول الخط، وعادة ما لا يلتفت الدارسون إلى الحضور البابلى المكثف فى النسق الفكـــرى الغـــربى المستمد من الرؤية الكتابية للتاريخ خاصة فى جذرها التوراتى،

وهو ما يشكل إحدى ركيزتين فى بناء الذهنية الغربية إضافة إلى التراث اليونانى – الـــرومانى، وهو ما كشفت عنه دراسات التاريخ الحضارى والدراسات التوراتية، حيث أظهرت مدى تأثر المصادر اليهودية بالأساطير والتقاليد والتاريخ الآشورى – الـــبابلى لدرجـــة الامتداد أو التطابق فى بعض الأحيان (لاحظ مثلاً قدسية السبت، ومركـــزية النبوءات المستقبلية عند اليهود والمسيحيين التوراتيين التى كانت امتداداً لتقالـــيد علمـــى التنجيم والتطير عند البابليين ، وكذلك التطابق بين الطوفان البابلى والطوفان التوراتى ... إلخ)

فالصـــورة الكتابـــية لبابل هى صورة سلبية تماماً إذ تشبه بالمرأة الفاجرة الزانـــية التى تتباهى بجمالها ٠ يقول إرميا (٥٠ : ٦) " بابل كأس ذهب بيد الرب تســـكر كـــل الأرض "، وتشـــير رؤيـــا يوحنا إلى بابل باعتبارها المدينة المتعالية المغرورة بغناها ، أم العشاق ومفاسد العالم كله.

ويبدو أن هذه الصورة السلبية لبابل وضرورة إنزال العقاب الإلهي المقدس علـــيها كانـــت رد فعل للوقائع التاريخية المتعلقة بالتدمير الآشورى لليهود ومملكة إسرائيل والسامرة فى عهد الملك سرجون عام ٧٢٢ ق٠م ، ثم السبى البابلى عندما اقتحم الملك نبوخذنصر مملكة يهوذا الجنوبية سنة ٥٨٧ ق٠م وسبى ملكهم وقادتهم إلـــى بابل ، ناهيك عن ذلك الحنين اليهودى لعودة مزعومة لأرض الرافدين حيث يـــرد فـــى ســـفر التكوين ذكر مدينة أور (ur) باعتبارها المهد الأول للجماعة العـــبرية عـــندما هاجر إبراهيم – عليه السلام – منها وصعد فى نهر الفرات حتى وصل إلى حران ، ومنها نزل إلى فلسطين ٠

وهكـــذا توضح لنا هذه الخلفيات الدينية الرؤية التاريخية التوراتية للمنطقة الـــتى تبرر الانتقام الدينى والتاريخى، وهو ما يجعلنا نتفهم لماذا أطلق على عملية ضـــرب إســـرائيل للمفاعل النووى العراقى اسم " عملية بابل "، إنها نفس الشحنة الدينية والثقافية و التاريخية والنفسية التى تحرص عليها إسرائيل والولايات المتحدة كتـــبرير وكغطـــاء لسياساتهما فى المنطقة، وهو العنصر الثقافى الذى أثبت فعالية كبيرة لديهم فى حشد الدعم الجماهيرى لسياساتهما.

على الجانب الآخر، أى الجانب العربى والإسلامى، لا نظن أن الدلالة الثقافية الدينية " لتدمير بابل " لدى الملايين من الأمريكيين والإنجليز -وأغلبهم من البروتستانت- كانت واضحة لدينا بالقدر الكافى قبل الحرب، وإذا كان صانعى القرار فى إسرائيل والولايات المتحدة قد قرروا توظيف هذا المتغير الثقافى سياسياً، فإن العوامل الثقافية الدينية كانت تفعل فعلها فى الجماهير العربية والإسلامية وفق قوانين حركتها التلقائية دون تدخل من النخبة المثقفة لتوجيه مسارها ودون محاولة من صانعى القرار لتوظيفها سياسياً .

يسود الرأي العام الشعبى لدينا فكرتان متكاملتان :

١- نظرية المؤامرة اليهودية - لا الصهيونية - الكاملة، حيث يملك اليهود قدرة خارقة - لا يعرف أحد مصدرها أو تبريرها الموضوعى - على السيطرة والتحكم فى كل شيء وفى كل مكان وفى كل وقت، فكل حدث داخلى أو خارجي هو بالتعبير العامى الأكثر استخداماً " شُغل يهود "، فاليهود يسيطرون على أوروبا، كما يصنعون القرار فى الولايات المتحدة ذاتها، ليس لصالحها ولكن لصالح إسرائيل.

٢- راجت خلال السنوات الأخيرة وبشكل واضح منذ الحرب على العراق عام ١٩٩١ نوعية معينة من الكتب التى تأول بعض آيات القرآن إضافة إلى بعض الأحاديث المنسوبة للرسول (صلى الله عليه وسلم) بحيث تؤدى إلى اعتقاد يغلبه التشاؤم بقرب يوم القيامة وظهور المهدى المنتظر لتلتقى هذه الرؤية مع الرؤية الألفية (المسيحية الصهيونية والبروتستانتية) حول نهاية العالم بما يقترب من التطابق . وإذا كانت هذه الرؤية بالنسبة لهم تنتهى سياسياً بدعم إسرائيل وضرب أعدائها "وأعداء الله " فى المنطقة، فإنها -أى نفس الرؤية- تنتهى عندنا بتصور قدرى للتاريخ، فكافة مظاهر الظلم والعذاب فى فلسطين والعراق هى قدر إلهي محتوم كان لابد أن يحدث ولا راد له، وهو ما ينطبق أيضاً على ما سيحدث فى المستقبل القريب من ظهور المسيح الدجال والمسيح بن مريم والمهدى المنتظر، وهى رؤية ثقافية تلبى حاجة نفسية لتعويض حالة العجز عن الفعل التى تنتاب الفرد

والجماعة والأمة فى ظل الإحساس بأن قوة العدو فى هذه المرحلة قد وصلت إلى درجة لا يبدو معها أى بصيص أمل لإمكان التعامل معها ومجابهتها (خلال الأسابيع السابقة على الحرب التى كان الجميع يترقبونها، رصدت مواقع إسلامية على شبكة الإنترنت تزايداً ملحوظاً فى كم الأسئلة وطلب الفتاوى حول أشراط الساعة وعلاماتها الصغرى والكبرى والمهدى المنتظر والدجال وبعضنا يذكر ما حدث قبل وقوع الحرب بأسابيع قليلة من صدور قرار بوقف بـث برنامج تليفزيونى كان يحظى بنسبة مشاهدة كبيرة (رؤى) بعد ما أثير عن تفسير أحد رجال الدين لرؤيا إحدى السيدات بأن المهدى المنتظر قد وُلد فى هذا اليوم فى مصر) ويشير هذا كله إلى قوة شيوع روح الترقب واليأس والخوف والإحباط لدى قطاعات من الناس على الرغم مما يبذله رجال الدين من توضيح لخطر الاستغراق فى مثل هذه الأمور التى ورد ذكر بعضها فى أحاديث نبوية صحيحة ولكنها تبقى من أمور الغيب التى يخطئ المسلم إن أضاع وقته بالانشغال بها وأدت به إلى حاله من التشاؤم والترقب والتواكل على الأقدار دون أن يحاول الإقدام على فعل ما يراه خيراً، إلا أن الأمر يحتاج المزيد من الجهد خاصة عبر وسائل الاتصال الجماهيرى ذات التأثير الواسع.

ثانياً : جريمة ثقافية أثناء الحرب : نهب التراث العراقى وتدميره

فى البداية صورت أجهزة الإعلام الأمريكية الأمر أمام العالم على أنه لا يخرج عن عبث مواطنين عراقيين عاشو السنوات فى حرمان طويل، وانطلقوا فى لحظة لينهبوا كل شيء، قصور صدام وبيوت قيادات حزب البعث ومقار الحكومة وكذلك المتاحف الأثرية، كما أبرزت وصول حالة الفوضى إلى أعلى مستوياتها مما يتطلب قيام قوة ما بدور ملء فراغ السلطة، وهى بالطبع قوة الاحتلال. ولكن تواتر الأنباء والتحليلات من قبل خبراء الآثار أكد -بما لا يدع مجالاً للشك- أن عملية النهب تمت بشكل منهجى منظم لا بشكل عشوائى، وأغلب الظن أن القوات الأمريكية حرصت على عدم التورط بشكل مباشر فى أى عمل علنى يدينها وفقاً

لبنود اتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤ وغيرها من الاتفاقيات التى أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافى، ولكنها مهدت الطريق وغضت النظر عن قيام عناصر ذات خبرة بالمهمة، تعرف تماماً ما تقدم عليه، وتقدر تماماً ما تنهبه، سواء كانت عصابات دولية أو غير ذلك، إذ يصعب منطقياً قبول فكرة دخول عصابات دولية إلى بلد يواجه حرباً بهذا الحجم من الدمار وأن تقدم على سرقة الآثار خلال أيام معدودة ، بل وتخرج بها سالمة عبر الحدود دون أى ممانعة ! !

والأكثر من ذلك، أن العراق قد اتخذ كافة الإجراءات والتدابير الخاصة بهذا الشـــأن قـــبل الحرب وفقاً لمقررات اليونسكو ، فقد طلبت العراق رسميا التمتع بما يســـمى " الحمايـــة الخاصة " لآثارها ووضعها تحت إشراف اليونسكو، وهو ما تم بالفعل، حيث تم وضع علامات دولية خاصة بالتراث الإنساني على المواقع الأثرية والمـــتاحف الهامة، وهى علامات تصل درجة وضوحها لدرجة إمكان رؤيتها من قبل الطائرات الحربية دون أى لبس.

كما استخدمت العراق حقها فى إنشاء ما يُعرف " بالمخابئ المرتجلة " التى تـــنقل إليها الآثار الهامة من المتاحف ودور المخطوطات حيث تم نقل الآثار الهامة من شمال العراق وجنوبها ووضعت فى ملجأ مرتجل عاجل أسفل البنك المركزى العـــراقى فـــى بغـــداد، كما تم نقل آثار أخرى فى صناديق حديدية وخزنت أسفل المتحف الوطنى فى بغداد.

كمـــا تـــم إبـــلاغ المـــنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والاتحاد العام للأثريين العرب الذين أبلغوا اليونسكو كما تم إبلاغ الولايات المتحدة رسمياً من قبل كـــل هـــذه المـــنظمات وزودت من اليونسكو بالخرائط التفصيلية بالمواقع الأثرية الواجب تأمينها والحفاظ عليها حتى فى أوقات النزاع المسلح أو الاحتلال، وبالتالى فلا مجال للتذرع بنقص المعلومات أو بعدم العلم من قبل الطرف الأمريكى.

ويلاحظ أن الكثير من الآثار التى تضررت جزئياً أو كلياً خاصة العديد من المناقـــب الشيعية فى الجنوب قد تعرضت لذلك نتيجة لقصف مواقع مجاورة لها،

حيــث أن بنود اتفاقية لاهاى لا تجرم الإضرار بالآثار إلا فى حالة وقوع القصف المباشر.

وأخيراً فقد نصت الاتفاقية على أن " تتعهد الأطراف بتجريم أى سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية .. "

ونظـــراً لصـــعوبة تفـــادى وقوع بعض الأمريكيين فى بعض الأخطاء فى عملـــيات واسعة كالتى جرت أثناء الحرب، فإن الولايات المتحدة تدفع بأن العراق ذاتـــه لـــم يلتزم ببنود الاتفاقية مما يرفع عنها بالتبعية أى إلتزام ، مدعية أن الآثار العراقـــية لم تكن على مسافة كافية من أى مركز صناعى كبير أو هدف حربى ... مســـتخدمة نـــص المادة رقم (II) من الاتفاقية والخاص بـــــ " رفع الحصانة " إذا خالف أحد الأطراف الإلتزامات المنصوص عليها .

وربمـــا تكـــون الواقعة الوحيدة التى قد تفتح الباب أمام إثبات عدم احترام القوات الأمريكية لبنود اتفاقية لاهاى هو ما أوردته " الأوبزرفر " الفرنسية نقلاً عن عمـــال الإغاثـــة من أن آثار مدينة أور– موضع ظهور الجماعة العبرية الأولى – تـــتعرض لأعمال التخريب من قبل الجنود الأمريكيين مستخدمين فى ذلك بخاخات الطـــلاء لإزالـــة معالمها ، إضافة إلى إقدامهم على سرقة بعض القطع من المبانى الأثرية فيها .

ومـــرة أخـــرى تظهر الخصوصية اليهودية فى تلك الحرب، إذ يلاحظ أن النســـبة الأكـــبر مـــن الآثـــار المنهوبة هى من الآثار الآشورية والبابلية أكثر من الإســـلامية على الرغم من أن بغداد كانت حضارة الدولة العباسية . أضف إلى هذا مـــا لوحظ من اختفاء أهم الآثار والنقوش التى تتعلق باليهود خاصة، حيث اختفت اللوحات الجدارية التى تحوى نقوشاً تحكى أحداث السبى البابلى لليهود، كما اختفت مجموعـــة من المسلات التى تسرد قصص ملوك بابل خاصة نبوخذنصر وأحداث الســـبى أيضاً، كما سرق تمثال الملك الفارسى كوريش الذى يحتفى به اليهود، فهو الذى هزم بابل ودمرها وأعاد اليهود إلى فلسطين بعد سبيهم –وهو تمثال يبلغ وزنه سبعة أطنان– يقول شهود عيان أنه تم نقله على عربات ضخمة فى الليل. واختفت

أيضاً ضمن المخطوطات الضائعة من دار المخطوطات ، مخطوطات عن تفاصيل حـــياة اليهود فى العراق خلال العصر الإسلامي، كما اختفت مدونات ونقوش تشير إلى العلاقات بين عرب الجزيرة وأهل الرافدين .

ويشـــير الأســـتاذ الدكتور/ محمود الكحلاوى -أمين الاتحاد العام للأثريين العـــرب- إلـــى أن الخوف الحقيقى يتعلق بأن من نهب لم يكتف بنهب الآثار ، بل حـــرص أيضاً على نهب السجلات الخاصة بالآثار مما يخلق صعوبات قانونية فى إثـــبات ملكية العراق لها حال العثور عليها فى أي مكان من العالم ، كما أن العديد من هذه الآثار قد تعود إلى العراق بعد أن يتم تزويرها وهو ما سيكون من الصعب كشفه بناء على عدم وجود وصف أو شرح تفصيلى للأثر الذى خرج وعاد.

كما يتخوف من أن التقنيات الحديثة التى تستخدم أشعة الليزر جعلت تزوير النقوش التاريخية أمراً ممكناً بعد إضافة عدة طبقات من مادة " الكبخ " ، ويعتقد بأن اليهود يحاولون اصطناع تاريخ لهم فى المنطقة ، ولهم سوابق فى تزوير الآثار .

والأكثر خطورة أنه حتى إذا ظهرت بعض الاثار المسروقة ، فإن المطالبة بها سيواجه بمشكلات قانونية نظراً لغموض الشخصية الاعتبارية لدولة العراق التى لا نعـــرف هل ستستمر ككيان سياسى وقانونى واحد أم ستقسم الى عدة دول ، فهل يـــتفرق دم الآثـــار العراقية بين القبائل كما يقول الأثرى المصرى الدكتور/ أحمد الصاوى ؟

ثالثاً : اتجاهات ثقافية محتملة بعد الحرب :

١- فـــى عقـــود ســـابقة كانت " الصورة الذهنية " للولايات المتحدة تقترن بتأكـــيدها علـــى مـــبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، كما أن صورتها لم تكن تقترن بصورة المستعمر أو المحتل – على خلاف قوى الاستعمار التقليدى – ولكن الصـــورة الأمريكـــية فـــى العقل العربى والإسلامى تحولت خلال العقود الأخيرة لتصـــبح مـــرادفة لصـــورة الدولة الأعظم أو الإمبراطورية التى تستهين بقرارات

الحـــروب واحـــتلال أراضـــى الغير ، كما يتم اليوم استدعاء التاريخ الاستعمارى للولايات المتحدة على مستوى العالم والذى كانت تجهله شعوب المنطقة.

٢- يدعم هذه الصورة السلبية استهانة الولايات المتحدة بكافة المبادئ التى توصـــل إلـــيها الجنس البشرى خلال تاريخه الطويل بهدف تنظيم علاقاته، انتهاءً بالعلاقـــات بيـــن الشعوب والدول، فقرار الحرب على العراق اتخذ دون غطاء من الشرعية الدولية، كما أن النيران أطلقت على الصحفيين وعلى مقار الفضائيات، كما تورطـــت القـــوات الأمريكـــية فى الكذب على الإعلام الدولى وإخفاء المعلومات وتزييفها.

٣- تدعم ذلك كله بصورة القوة التى تفتقر حتى لاحترام الثقافة والحضارة الإنســـانية بعـــد انكشاف التخطيط الأمريكى لنهب الآثار العراقية والتخوفات التى شاعت عن احتمالات تزييفها.

٤- يســـود شـــعور عـــام بين العرب والمسلمين بأنهم مستهدفون من قبل الولايـــات المـــتحدة ، لـــيس فقط لأسباب تتعلق بأهداف سياسية واقتصادية يمكن الـــتفاوض حولهـــا ، ولكن لأسباب ثقافية وحضارية ودينية تتعلق بكراهية متأصلة للإســـلام والمسلمين ، كما يسود اعتقاد – تدعمه شواهد عديدة – بأن لليهود دوراً نـــافذاً فـــى إذكاء هذه المشاعر، والتى لا سبيل إلى التوصل لتفاهم فى خصوصها، وأن الصراع والصدام مفروض وحتمى.

٥- لـــم تعد الولايات المتحدة تحتاج لبذل مزيد من الجهد لإعداد الترتيبات الخاصـــة بتنظيم قواتها فى قواعد دول عربية أو إسلامية كما كان فى السابق، بل أصبح لها وجودها العسكرى المباشر فى المنطقة ، بما يجعل حروبها القادمة أيسر كثيراً، خاصة بالنسبة لدولة مثل سوريا التى لم تظهر المرونة الكافية للتوصل إلى حل سلمى لمشكلاتها مع إسرائيل -وذلك من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية-، أو لدعمها للمقاومة اللبنانية فى الجنوب، أو بالنسبة لدولة مثل إيران والتى لا تزال تطرح نموذجاً حضارياً إسلامياً قام على رفض نموذج التحديث العلمانى الذي كان يطـــرحه الشـــاه، خاصة أن نموذج إيران الإسلامية نجح لسنوات فى التعاطى مع

الـــنظام الدولـــى وكســـر محاولات فرض العزلة عليه، كما طرح نموذجاً للحيوية السياســـية لا الجمـــود السياســـى، كما أبدى نجاحاً فى طرح نموذج ثقافى إسلامى مســـتنير فى بعض المجالات، كالسينما الإيرانية التى لقيت تقديراً دولياً ملفتاً للنظر وفـــازت بجوائـــز عالمـــية ذات شأن، وهى صورة تخرج على الصورة التى تتم إشاعتها عن ارتباط الإسلام بالانغلاق والجمود الفكرى والقطيعة الكاملة مع الآخر الحضارى ومع القيم الثقافية والفنون الحديثة (نموذج طالبان مثلاً).

٦- شـــرعت الولايـــات المـــتحدة بعد انتهاء الحرب مباشرة فى استكمال ممارسة ضغوطها على دول المنطقة عموماً فى اتجاه عملية إصلاح سياسى شامل (مـــبادرة باول)، تتضمن إدخال تعديلات جذرية فى النظام الثقافى فى المجتمعات العربية (والإسلامية) خاصة فى مجالى "تطوير التعليم" و " تطوير الخطاب الدينى"

٧-" تطويـــر التعلـــيم " : بعـــد حـــرب احتلال العراق ، تتحول الضغوط الأمريكـــية الـــتى تمـــارس مـــنذ عدة سنوات على دول المنطقة إلى مرحلة التنفيذ الفـــوري، وعلى مستوى العراق ذاته، اتضح بجلاء وعى الأمريكيين بأهمية البعد الثقافى، إذ تعمل الولايات المتحدة على إحداث تغييرات جوهرية فى النظام التعليمى فى العراق بهدف تغيير البنية الذهنية لشعبه من ناحية، وليصبح نموذجاً يحتذى به فـــى المـــنطقة مـــن ناحـــية أخرى .بدأ الأمر قبل الحرب عندما استضافت وزارة الخارجية الأمريكية ١٥ عراقياً (منفيين آنذاك) لمناقشة ووضع الأسس التى سيقوم عليها التعليم فى العراق بعد الحرب (وذلك ضمن ١٧ مجموعة عملت كل منها فى أحد مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى العراق) حيث قـــرروا أهمية القضاء على ما أسموه " بالحظر الفكرى " الذى كان سائداً فى حكم صـــدام حســـين وتذويـــب الطبيعة الوطنية والقومية والشوفينية " للتعليم، وإدخال عناصـــر تتعلق بالمدخل المتعدد الثقافات وقبول الآخر الثقافى والحضارى والدينى والعـــرقى واللغوى، وعقد مناقشات مفتوحة لفضح أيديولوجيات حزب البعث ذات الطبـــيعة المتسلطة وممارسات انتهاك حقوق الإنسان فى نظام صدام حسين. وعلى مســـتوى دول المـــنطقة، تتركز الضغوط على تغيير دراسة مادتى التاريخ والدين

بشكل خاص، وما يتعلق بهما فى مقررات اللغة العربية والتربية القومية، والقضية الأساسية هنا تتعلق ببعض المفاهيم الأصيلة فى ثقافتنا والتى يعتقد الطرف الأمريكى بأنه يتم تأويلها سياسياً بشكل غير مرغوب فيه ، قضية مثل " الجهاد " عندما يتم توظيفها فى الكفاح الوطنى ضد المحتل قد يراه الطرف الأمريكى إرهاباً. وإذكاء روح البطولة فى أذهان الطلاب من خلال استدعاء شخصيات تاريخية مثل صلاح الدين وغيره قد يفسر بأنه تكريس لروح العداء بين الإسلام والمسيحية (الغربية) رغم أن حروب صلاح الدين كانت دفاعاً عن الأوطان ضد محتل غاصب للأرض ... إلخ

٨- " تطوير " الخطاب الدينى : يعتقد الطرف الأمريكى أن الخطاب الدينى الإسلامى (وليس دين الإسلام ذاته) السائد هو الأساس الفكرى الذى يكرس الجمود والتطرف والعنف السياسى الإسلامى فى المنطقة وذلك من خلال مفاهيم مثل الجهاد، دار الإسلام ودار الكفر، دار السلام ودار الحرب، صورة سلبية (عنصرية) تجاه اليهود عموماً، صورة سلبية تتسم بالتعميم عن حضارة غربية منحلة أخلاقياً مادية لدرجة وصفها بالكفر فى بعض الأحيان، وعلى رأس هذا الغرب تأتى الولايات المتحدة التى توصف (من خلال ذات المنظور الدينى) بأنها (الشيطان الأكبر).

٩- قد تتضمن الرؤية الأمريكية لوضع النظام التعليمى والخطاب الدينى الإسلامى فى مجتمعات المنطقة بعض الجوانب مما قد يتفق معه أهل المنطقة أنفسهم، فبعض الأسس التى تشكل الخطاب الدينى (وليس الإسلام كجوهر) قد لا تنبع كلها من صحيح الدين قرآناً وسنةً وإجماعاً، كما أن بعض المواقف قد تقوم على قياس فاسد . هذا ممكن، وكثيراً ما طرحه علماء الدين ودعوا إلى تصحيحه ،و لكن الأهم من ذلك كله، أن الطرف الأمريكى لا يقدر مدى حساسية التدخل فى هذا الشأن فى مجتمعاتنا، كما لا يدركون أن "تطوير" الخطاب الدينى هو من ناحية عملية تاريخية تستدعى الوقت كى تنضج بما لا يتلاءم مع هذه السرعة التى تطالب بها الضغوط الأمريكية، كما أنها لا يمكن أن تتم بأوامر من الخارج

(الحضارى)، بل إن " أهل مكة أدرى بشعابها " وهم أيضا أدرى بالتمييز بين ثوابت الديـن الـتى لا يمكـن لأحـد – حـتى لـو أراد – التعرض لها تحت شعارات (الـتطوير) ، وبيـن ما هو فكر بشرى للمسلمين يختلف من عصر لآخر ويقبل الـتطوير فـى نطاق" الاجتهاد " كمبدأ إسلامى واضح لا لبس فيه وبما لا يناقض أسـس الشريعة.

١٠- يتضـمن السـيناريو الثقافى المستقبلى المرجح فى المنطقة العناصر التالية :

- ❖ تسـتمر الولايات المتحدة (فى ظل قبول غربى عام) فى ممارسة ضغوطها من أجل "تطوير التعليم " و " تطوير الخطاب الدينى " فى المنطقة ، على أن تكون هذه التطويرات عميقة وسريعة وواضحة.
- ❖ تضطر أنظمة الحكم فى المنطقة للاستجابة لهذه المطالب نتيجة شدة الضغوط والتهديدات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية).
- ❖ قـد تتقبل المجتمعات العربية والاسلامية العديد من التطويرات فى الـنظام التعلـيمى ولكن ثمة رفض قاطع متوقع لبعضها فى مجال التعلـيم الديـنى (مادة التربية الدينية ونظام التعليم الدينى كالتعليم الأزهرى فى مصر وأشكاله الأخرى فى المنطقة).
- ❖ يـرجح أن تثور صدامات بين أنظمة الحكم وشعوبها ونخبها عند هذه النقطة بالذات ، وربما ينظر إلى تفريط أنظمة الحكم فى ثوابت الدين باعتباره ذروة التفريط فى الثوابت الوطنية والقومية.

١١- يصعب تفسير السيناريو السابق بأنه سيناريو عشوائى قد يفاجئ الطرف الأمريكى، ولكنه يبدوسيناريو مخطط له يستهدف المزيد من الإضعاف لأنظمة الحكم فى المنطقة وإفقادها لشرعيتها أمام شعوبها ونخبها ودفع للأمة ككل نحو هاوية الحرب السياسية الأهلية الداخلية (ثمة مؤشرات على هذا الفهم، من بينها مبادرة الطرف الأمريكى لترتيب لقاءات مع أطراف إسلامية تطرح كبديل محتمل لأنظمة الحكم الحالية، وهذا يشكك فى شرعية النظام السياسى – الحكم من ناحية،

وهو لا يعبر أيضاً عن جدية الطرف الأمريكى فى فكرة البديل الإسلامي من ناحية أخرى، والنتيجة فى النهاية إذكاء الصدام بين الأنظمة وبين قوى الإسلام السياسى)

١٢- البديل الإيجابي :يقوم هذا البديل على فكرة أن وصول الضغوط الخارجية على الأمة قد وصلت إلى منتهاها المادى (باستخدام التدخل العسكرى) وذروتها المعنوية (بالتدخل المباشر لإجهاض أسس الهوية الحضارية والدينية والقومية للأمة). وأن الإحساس بهذا الوضع قد يدفع أنظمة الحكم والشعوب والنخب السياسية على اختلاف مشاربها إلى الإعلاء من قيمة المصلحة العليا للوطن، والعمل على التوصل إلى استراتيجية شاملة للمواجهة الذاتية، ليس فقط مواجهة الآخر الحضارى، ولكن أيضاً مواجهة الذات من أجل تطويرها (داخليا) لتصبح أكثر قدرة على مواجهة العصر والتطورات المعاصرة فى النظام الدولى.

ويمكن فى هذا الصدد اقتراح البنود التالية :

- فــتح حــوار وطنى عام بين كافة الأطراف فى المجتمع المصرى ينطلق من الإقرار بوجود مشكلات حقيقية ينبغى مواجهتها ، كشفت عنها حالة العجز التى ألمــت بالوطــن وجعلته عاجزاً عن مواجهة التحديات الصعبة فى ظل النظام الدولى الراهن ٠
- الإقــرار بشــمول الأزمة؛ وضرورة مواجهتها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية٠
- الوعــى والإصــرار علــى أهمية التوصل إلى "حل وسط تاريخى" أو صيغة لمشــروع وطــنى للتحديــث تتفق عليه الأمة بتياراتها المختلفة، وإلا استمرا نزيف التفرقة والضعف، مع الوعى بعدم قدرة أى طرف على تحمل مسئوليات المواجهة منفرداً بما فى ذلك الدولة ذاتها ٠
- تتضمن عملية التحديث المنشودة الوصول بثقافتنا العربية الإسلامية إلى أقصى درجــة ممكنة من التحديث (الأصيل) يسمح بها الاجتهاد بما لا يخالف عقائد الأمــة، مع تكثيف الحوار الوطنى مع طرفين متطرفين، طرف يرى التحديث

باعتباره " تغريباً " أى تحديث على النمط الغربى بالضرورة، وطرف منغلق لا يعرف تقاليد الاجتهاد الأصيلة فى تراثنا .

- قــد يفتح هذا النمط فى الحوار الوطنى المجال أمام طرح نموذج مصرى يمكن تعمــيمه على المستوى العربى والإسلامي، وهو ما يمكن تفعليه على مستوى مؤسسات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي .

- من المفيد الوعى المبكر بوجود عائقين ينبغى وضعهما فى الاعتبار ، أما الأول فيــتعلق بتراث الدولة المصرية الذى ينطوى على تقاليد العمل الرسمى المنفرد دون ثقــة فــى قــوى المعارضة السياسية وقوى المجتمع المدنى بوجه عام . ويــتعلق العــائق الــثانى، بتلك القوى ذاتها التى تتسم بتقاليد من ضيق الأفق والانكفــاء علــى الذات وعدم قبول التعامل مع المتباين سياسياً وفكرياً ...إلخ وهــى عقــبات قــد يكفل تجاوزها، نجاح استراتيجية العمل الوطنى المشترك لمواجهــة الخطــر الخــارجى الدائم وذلك بديلاً عن استراتيجية انفراد الدولة بالمواجهــة وقمع الداخل، أو استراتيجية الرفض المطلق من قبل قوى سياسية داخل المجتمع للدولة بما يدعم مخطط التفتيت الداخلى للأمة .

[٨]

الأبعاد النفسية والمجتمعية وعواقب العدوان على العراق ودلالاته*

الدكتور/ أحمد عبد الله

أعرب عن سعادتي بوجود البعد النفسي في ندوة سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وقد حضرت العديد من الندوات فيها كمستمع ومناقش، وكنت أتعلم وأحاول أن أشارك بتعقيبات أحياناً. وأنا أحاول الاجتهاد في المساحة الواقعة بين علم النفس والسياسة -أو علم النفس السياسي- وأظن أن المجتهدين فيها قليل على الساحة العربية، وأقوم بذلك بتشجيع من الأساتذة والأصدقاء في هذه الكلية.

الخلفية أو الزاوية النفسية لها علاقة كبيرة بموضوع العدوان على العراق، الذي يبدو فيه واضحاً البعد النفسي في تلك الحرب التي بدأت ولم تنته حتى الآن، فبعد الحرب النفسية كان كبيراً في هذا العدوان، علماً بأن مصطلح الحرب النفسية تدخل تحته أشياء كثيرة منها الدعاية الإعلامية وأعتقد أن السلاح الأقوى في هذه الحرب على العراق كان ومازال- هو الإعلام، بالرغم من أهمية الأسلحة الأخرى، وربما تكون الولايات المتحدة قد جربت أنواعاً من الأسلحة لم تستعملها من قبل. ولكنها أيضاً استخدمت سلاح الإعلام هذه المرة بشكل كثيف وغير مسبوق. وأظن أن إعطاء هذا الدور الواسع والضخم لسلاح الإعلام ليس مرهوناً بالحرب على العراق، وإنما بدأ بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بحيث زاد دور الإعلام الأمريكي وأصبح له اليد الطولى في صنع القرار وتسيير الأمور وصنع الصورة واتهام العرب من دون أية محاكمة أو تحقيق من أية هيئة. فكان الإعلام هوالذي أدان وشجع وأدار العملية وأمسك برأس الحربة طول الوقت. وكان الدكتور/ جلال أمين أحد الذين كتبوا، أن استخدام الإعلام هذه المرة يدعو إلى

* تفريغ نص الكلمة في الجلسة

التأمل، وبعض هذا الاستخدام يوظف أبعاداً دينية، لكنه فى كل الأحوال يتضمن جديداً.

وأثناء كتابتى لمقالى "المعارك النفسية فى حرب العراق" فى عدد مايو ٢٠٠٣ من وجهات نظر، وجدت بعض الأدبيات الصادرة عن معهد راند –وهو مركز بحث مهم– تتحدث عن الحروب الافتراضية التى يلعب فيها الإعلام دوراً كبيراً جداً، ودوراً أكبر من دور الحشد العسكرى على الأرض. فثمة أكثر من جبهة فى الحروب إذن. وقد بدأ الحديث عن إستراتيجية الحروب الافتراضية منذ عام ١٩٩٣ لكن إدارة كلينتون لم ترحب بها. أما إدارة الرئيس بوش الابن فيبدو أنها تتبناها بشكل أكبر. فالقصف الإعلامى والمعركة الإعلامية أصبحت أكبر مما يدور على الأرض، وآية ذلك أننا نشاهد لأول مرة إصدار الأمريكيين لتعليمات للمراسلين والصحفيين، بأن القوات الأمريكية غير مسؤولة عنهم إذا لم يسيروا برفقة الأمريكيين، كما رأينا لأول مرة أن فندق الصحافة يتم قصفه، وأن بعض المراسلين الذين حاولوا أن ينقلوا صورة عن بعض المساحات تم قتلهم أو فصلهم، ورأينا أيضاً بمنتهى الوضوح كيف وقعت المحطات الأمريكية الرئيسية تحت سيطرة وجوه معينة سواء فى التحليل أو الردود، أما الذين يخالفون أو يعارضون الخط الأساسى the main stream للحكومة الأمريكية فيتم تهميشهم أو تترك لهم مساحات الإنترنت أو التعبير فى الشارع. ومعلوم أن هاتين الأداتين لن تكونا فى دولة ضخمة كالولايات المتحدة بنفس تأثير الأداة الإعلامية، فضلاً عن أنه تم ضرب المتظاهرين بالرصاص المطاطى.

كل هذا يؤكد لنا مدى إصرار الولايات المتحدة على توظيف الإعلام، إذ لم تخرج صورة من هذه الحرب إلا ما أرادته الولايات المتحدة، حتى أن وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد قال إن الذين ترونه على الشاشات ليس هو الذى يحدث فى العراق، إنما هو أجزاء مما يحدث هناك. فالولايات المتحدة مسيطرة بشكل قوى على نقل الصورة بل وحتى على زاوية نقل الصورة وكيف تصور. وقد أجرت بعض المراكز المهتمة بالإعلام البديل تحليلاً بالكمبيوتر لبعض الصور كصورة

العراقيين المهللين لدخول القوات الأمريكية فوجدوا أن كثيراً من هؤلاء هم من عملاء المعارضة العراقية. وكذلك المنظر الشهير لإسقاط تمثال صدام حسين الذى ألتقط من زاوية معينة ليظهر وكأن جماهيراً كثيرة فى الميدان، بينما ألتقطت وكالة يابانية نفس الصورة من أعلى فظهر فيها أن الموجودين فى الميدان بين الثلاثين والأربعين شخصاً، والذين كانوا من عابرى السبيل والقوات الأمريكية.

وأقول إن شرح كيفية إدارة اللعبة الإعلامية يطول -يحتاج لندوة كاملة خاصة به- ولكننى أعطى أمثلة للتدليل على أهمية هذا الأمر وعلاقته بالتأثير النفسى. فالحرب الافتراضية وفكرة "الصدمة والرعب" كاسم للحملة على العراق هى استراتيجية كُتب عنها بحث لحساب البنتاجون، وقال مخططو هذه الاستراتيجية إن الصور التى ألهمتهم وأعطتهم هذا التعبير هى صور الرعب والفزع والهلع الذى رأوه فى عيون مواطنى أوروبا أثناء قصفها فى الحرب العالمية الثانية. وأظن أن ترجمة (Awe) إلى "الصدمة والرعب" لم تكن دقيقة، فهى تشير إلى معنى أكثر من الرعب ينطوى على معنى روحى. وعندما تتبعت الكلمة وجدت أن البوذيين وغيرهم يقولون إن لها أبعاداً روحية وكأن الشخص يشعر بأنه مأخوذ فى "الحضرة الإلهية". فكلمة (Awe) لا تعنى الفزع والرعب فقط وإنما تعنى أن الإنسان مأخوذ ومشدوه وبه حالة من الوجد والإعجاب الشديد بما يحدث. وهذه الأفكار التى نتحدث عنها مقصود منها -كما يقول واضعوا استراتيجية الصدمة والرعب- تدمير معنويات الخصم حتى لا يقاوم، وتدمير الشعب العراقى نفسياً مع تدمير مقدراته.

ولا أريد الإطالة أكثر فى هذه النقطة، ولكنى أؤكد أن ذلك كان من المؤثرات النفسية عند المصريين وكل الناس من خلال القنوات الفضائية وعبر بث معلومات والسيطرة عليها. وأحياناً كانت تبث تفاصيل كثيرة -فى اتجاهات محددة- لدرجة أننا لم نسمع عن مناطق معينة فى العراق، ولم يكن أحد يدرى ماذا يحدث فيها لأن أحداً لم يستطع الوصول إليها. وأعتقد أنه لا زالت هناك مساحات غامضة فى تغطية ما حدث، وحتى عندما حاول الإعلام العربى أن يجتهد نقل صورة مختلفة نسبياً ولكن من المساحات المفتوحة أو المتاحة.

معركة الإعلام إذن كان مقصوداً منها ضرب المعنويات والإرادة لتوصيل الشعور بالعجز التام وأنه لا مفر من التسليم ولا فائدة من المقاومة. وهذا الدرس لم يكن للعراق وحده وإنما للعرب والمصريين وأيضاً لحركة رفض الحرب فى العالم كله.

وبجانب الإعلام كان هناك حشد عسكرى أمريكى مبالغ فيه، وكذلك قوة ضرب نيران وقصف مبالغ فيه. وكان المقصود منه استمرار الضغط على المشاعر العربية أو العالمية وإشعار الجميع بالعجز. فعندما أرى مثلاً عصفورة أو يمامة تهاجمها عدة دبابات، سيصل إلىّ، وأنا مجرد شخص ينظر، رسالة العجز وعدم القدرة على فعل شئ. أما العصفورة نفسها فسيحصل لها "الصدمة والرعب". ويمكن أن ننظر إلى أن العنف الطاغى والتدمير بلا مبرر الذى مارسه الأمريكيون، والتشويش الذى حدث فى المفاهيم والعجز عن الفعل أثناء استمرار القصف، أوجد حالة من الاختلاف العراقى الداخلى حول جدوى المقاومة وهدفها والموقف من نظام صدام حسين. وقد تتابعت عدة مؤشرات أسهمت فى صنع الحالة التى نعيشها الآن وضغطت على نفوسنا لندخل فى حالة صعود ثم هبوط ثم شحن وتفريغ. ومن هذه المؤثرات: الانكسار المفاجئ للمقاومة النظامية العراقية، دخول كثير من المثقفين العرب ما يشبه "متاهة جحا" فى حواراتهم، ولا مبالاة بعض المواطنين العرب وتجاهلهم لهذا الحدث الأليم...إلخ كل هذا أوصلنا إلى حالة معنوية تجتمع فيها عدة مشاعر من اليأس والعجز والرعب ومحاولة تلمس الأمل. وقد قصدت الولايات المتحدة التضييق من مساحة الأمل، فالأمم المتحدة فى جيب الأمريكيين، بينما الجامعة العربية لا تفعل شيئاً، والنظم العربية لا تملك شيئاً مما أسهم فى توصيل رسالة إلى الناس بعدم القدرة على فعل شئ وأن الأفق مسدود.

ويمكن لنا أن نتساءل أين ذهبت مشاعر الضغط النفسى على الناس الذى شرحنا أسبابه؟ أتصور أنه ذهب فى مجموعة من المسارات. فهو عند البعض أثار التفكير والتعبير -كالذى نفعله فى هذه الندوة أو فى كتاباتنا-، وهذا مسار أول. وهناك مسار العنف والتفجير، ومن الناحية النفسية فإن اليأس والإحباط قد يؤدى

إلى الاستسلام أحياناً ولكنه قد يؤدى أيضاً إلى قمة العنف. وإذا أردنا أن نرى ذلك، فلنحصر فأراً فى زاوية من الحجرة وسنجد أنه قد يسكن وينتظر القتل أو أن يقفز قفزة قوية قد تخرجه من هذا المأزق. وكما أن هناك مسار الاستسلام والسكون فهناك مسار العنف والتفجير الذى لا يقتصر فى هدفه على الغاصب أو المحتل، وقد يشمل العنف المجتمعى. وقد قرأت بالأمس عن حادثة تعكس هذا حيث اختصمت عائلتان على قيراطين من الأرض فأخذت إحداهما طفلاً من الأخرى فى سن الرابعة أو الخامسة وأطلقت عليه ستين طلقة من الرصاص. وهذا نموذج لعنف مجتمعى مبالغ فيه.

والحقيقة أننا عندما نتحدث عن العنف، يمكن أن نتحدث عن العنف ضد النساء الذى يهتم الغربيون بدراسته بدون التوقف عن دراسة العنف المجتمعى الذى نستطيع أن نرى العنف ضد النساء أو الأطفال كجزء منه، وهو يتنامى لأسباب كثيرة منها ما يراه الفرد أمامه من عنف فيما يشبه التدريب أو الدروس العملية، فما حدث من عنف فى العراق هو تدريب على العنف ولغته التى تحل المشاكل ويمكن أن تكون هى اللغة المسموعة. وأتذكر ما قرأته منذ حوالى أسبوعين عن حادثة تكشف عن منتهى العنف والاستهانة بالضوابط المجتمعية حيث أقامت مجموعة من المدرسات فى مصر علاقات جنسية مع تلاميذهن، وبعضها كان فى المدرسة نفسها. وهذا غريب وغير مسبوق. وأقول إن مسار العنف والتفجير موجود ومرشح للتزايد وهو يتخذ أشكالاً عدة تبدأ من العنف الاجتماعى أو المجتمعى وصولاً إلى العنف السياسى لأن الأمور مستقرة فلا النظام يريد أن يتغير ولا الولايات المتحدة ستغادر المنطقة وهو ما يدفع بالبعض إلى مسار التفجير كوسيلة للخلاص.

أما المسار الثالث فهو مسار التفريغ، فالمظاهرات تعكس تفريغاً للشحنات الانفعالية الموجودة ويمكن أن نعتبرها أيضاً ضمن مسار التعبير (أى المسار الأول). ولكن إذا تم الاكتفاء بها فهى تعتبر ضمن مسار التفريغ. ومن مسارات التفريغ الأخرى الدخول فى صراعات "سابقة التجهيز" بحيث ننسى ما حدث فى العراق وندخل فى الصراعات المعتادة والآمنة التى اعتدنا عليها فبدلاً من الحديث

عن المشكلات المستجدة بعد احتلال العراق، نتحدث عن المشاكل بين المسلمين والأقباط، والمشاكل بين أنصار التحديث والأصالة، أو الحديث عن الإسلام والعلمانية، والصراع بين أنصار الكوكبية والقومية، أو القومية ضد القطرية حيث يعرف كل منا ما سيقوله الطرف الآخر فنفرغ الشحنة النفسية الموجودة عندنا، ونكون قد نكصنا إلى صراعات آمنة سابقة التجهيز ومعروف سلفاً ما سيقال فيها.

وهناك أيضاً "مسار التسكين"، فالألم رهيب، والضغوط هائلة، والأفراد والنظم عاجزون مما يدفعنا للبحث عن مسارات التسكين. ومنها مثلاً الاستسلام للدعاية الأمريكية فنقول إن سارقى المتحف والمنازل هم من الشعب العراقى، وقد خرجت الجماهير للترحيب بالأمريكيين؛ فالاستسلام للدعاية هو مسار للتسكين، وإلا فعلينا أن نكذبها مما سيضعنا أمام ضرورة أن نفعل شيئاً. أما أداة التسكين المهمة جداً التى تم الاستعانة بها فهى الدين، لتهدئة الألم والتوتر النفسى الموجود عند الناس. ومن الأمثلة أن تسمع الناس فى دعائهم يقولون "اللهم أهلك الظالمين بالظالمين وأخرجنا من بينهم سالمين". والسؤال ما هو دورنا؟ فهل وصلنا إلى حالة العجز الكامل حتى نتمنى أن يُهلك الله الظالمين بالظالمين بدون أن نفعل شيئاً؟. فأين هذا من قوله تعالى "قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم" يعنى أنه من الضرورى أن تفعلوا شيئاً ليساعدكم الله، وكذلك قوله "هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين" فالله أيد رسوله بنصره وبالمؤمنين الذين يمثلون سبباً مادياً مباشراً فى النصر.

ولا ننسى مسار التأثيرات النفسية، حيث أدى هذا الضغط -عند كثير من الناس- إلى اكتئاب وقلق وعدم نوم. وأستطيع أن أتحدث عن هذا مطولاً من خلال ممارستى كطبيب نفسى أتعامل مع حالات اكتئاب تجاوزت إلى أعراض هلاوس ورؤية خيالات أو جنود أو الحلم بالمراسلين الصحفيين أو الضرب والقصف أو ما إلى ذلك. فالضغط النفسى يضغط على كل جانب آخر كالجانب الجسمانى والنفسى واليقظة والمنام، وهو يؤثر على جميع النشاطات الإنسانية من التفكير إلى الجنس.

ومن ضمن المسارات مسار "الندب" أى أن تصرخ الناس وتلطم وتمزق ثيابها ويقولون سيفعلون بنا كذا وكذا، وهذا نوع من التفريغ الاجتماعى اللطيف

الذى له أبعاد ثقافية، حيث يتقابل الأهل والأصدقاء ويقومون بهذا الندب ثم ينصرفوا.

أما النقطة الهامة التى أشير إليها، أنه لو أردنا أن نصل إلى نتائج مختلفة فلابد أن نبدأ من مقدمات مختلفة. ويقول اينشتاين "إن الجنون هو أن تطمح إلى نتائج مختلفة منطلقاً من نفس المقدمات". فلابد أن نتعلم أن اتباع نفس المقدمات يؤدى إلى نفس النتائج. فأعتقد أننا نحتاج إلى التفكير فى مقدمات مختلفة. فالمشهد أن النظم بدت عاجزة وخائفة، والنخبة مرتبكة حيث يقول بعضهم برفض الحرب أو بأولوية الاستقلال، فى حين يقول البعض الآخر بأولوية التحرير ومن لا يرفض الحرب، لاعتبارها حرب تحرير. أما منظمات المجتمع المدنى فإن أداؤها بدا غريباً وكانت لافتاتها ضد صدام بنسبة ٩٩% أما صوتها ضد الحرب فكان خافتاً. وحتى بعد اندلاع الحرب، بدا وكأنها تتوجه بخطابها إلى النظم العاجزة، وظهر أن منظمات المجتمع المدنى تفتقد إلى القواعد الشعبية. وكان هذا المنظر لافتاً للنظر، أما الأحزاب السياسية والقوى التقليدية فقد أسقط فى أيديها، وهى إما متآكلة أو منهكة، وكانت عاجزة أيضاً سوى عن التعبير بالمظاهرات، ويبدو أنها لم يكن لديها أفكار أكثر من ذلك. وظهر أيضاً أن الناس مشغولة بهمها الخاص، ولكن بعض الأحداث ترفع الحدود بين الهم العام والخاص، وتحاول الناس أن تفعل شيئاً ولو بسيطاً فى الشأن العام، وهم يريدون أن يقوموا بشئ لا يترتب عليه أضرار. وقد حدث فى مظاهرات ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٣ أن دخل شباب جدد غير مؤطرين فى القوى التقليدية، ولعله استفاد من الوعى الموجود فى العالم أو تطور الاتصالات. والغريب أن الضيق من هؤلاء الشباب لم يكن من جانب السلطة فقط، وإنما أيضاً القوى التقليدية لم تعرف كيف تتعامل معهم؛ إذا أنها تعودت على تأطير الجماهير. فحدث لدى هذه القوى ارتباك، واضطرت للصيغة المطروحة من الحكومة بأن تكون المظاهرات منظمة بشكل معين وألا تتجاوز الشعارات حداً معيناً. لكن تحرك الناس التلقائى لم يستطع أحد أن يتعامل معه، وظلت هذه الحالة الجديدة "حاضرة غائبة" فكانت تحضر عندما تتوافر شروط حضورها وتغيب عندما تغيب هذه

الشروط؛ فكلما يزداد الضغط ويحدث دخول أكثر فى السياسة ومواجهة مع النظام أو السلطة تتراجع هذه الجماهير. أما كلما كان المطلب عاماً ولمس الناس قدراً من المرونة فإنهم يشاركون، لأنهم لا يريدون المواجهة ولكنهم يريدون قدراً من التعبير. وأظن أن شفرات هذه "الحالة الجديدة" لم تُقرأ أو تحل بعد ولم يدرك كثيرون كيف يتعاملون معها.

أقول لم ننجح فى التعامل مع هذه الحالة الجديدة بسبب مجموعة من "العقد". ومنها مثلاً عقدة الدولة. وإذا كان بعض الناس يتحدثون عن المهدى المنتظر، فقد كانت النخب أيضاً تنتظر، وكثيرون ينتظرون الدولة أياً كانت تلك الدولة (إسلامية – وطنية). فنحن جالسون فى عقيدة الانتظار، وكلٌ ينتظر "مهديه" أو الفرج. وقد قرأت مقالاً مؤخراً للدكتور/ هشام شرابى ذمّ فيه النظم القائمة واتهمها بأنها السبب، فلاهى أوصلتنا إلى التحديث ولا أعطتنا الحرية. وعندما جاء إلى الحديث عن الحل قال إنه لا حل بدون أن يتغير حال الدولة. وأنا أطرح سؤالاً: وماذا لو بقيت الدولة غائبة ولم تقم بدور تنسيق الأدوار وتجميع الإرادات، فماذا نفعل؟ هل يكون كل دورنا أن نتهمها بالعجز؟ وهل يوجد شئ آخر نفعله غير الانتظار. أليس من الممكن الاستغناء عن نمط النظام العصبى المركزى الذى يصعد فيه كل شئ إلى الرأس ثم ينزل منه إلى الأعصاب، وأن نفكر فى نظام عصبى لا مركزى؟ وهل يمكن التفكير فى بنية تحتية من الاتصالات والجهود المتواصلة مع بعض المهتمين فى الدولة –وهى لا تخلو منهم بطبيعة الحال-؟ وهل يمكن التفكير فى إحداث تواصل بين أطراف مختلفة كالمجتمع المدنى والهيئات الأكاديمية؟ وأعتقد أن "العقدة" ليست فى الدولة فقط، وإنما أقصد إدراك الدولة لنفسها وإدراك الآخرين لها. وأظن أن نظرة الدولة إلى نفسها فيها مشكلة حيث تعتبر أنها صاحبة سلطة كلما تحدثت أو أمرت ولكنها عاجزة ومرعوبة وتفرغ ذلك فى الناس. وفى الطب النفسى نتعارف على حالة تأتى فيها السيدة شاكية من اعتداء زوجها عليها بالضرب بصفة متكررة، وعندما نبحث فى السبب نجد أن الزوج عاجزاً جنسياً فيعوّض ذلك بضرب زوجته يومياً. فالدولة اليوم عاجزة إلا من الوظيفة الأمنية. وقد لا تكون

مشكلة الدولة فى العجز، وإنما فى الإدراك المبالغ فيه للعجز، حيث تشعر بأنها عاجزة بأكثر مماهى عاجزة فعلاً، وبالتالى لا تستطيع التحرك.

وأنا أتصور أنه ليست الدولة فقط هى التى لديها مشكلة فى إدراكها لذاتها ولتصور الآخرين لها، وإنما ثمة أطراف أخرى لديها نفس المشكلة. فالمثقف لديه عقدة فى نظرته للناس ولنفسه، وهو يخشى من الناس ويخاف من التعامل معهم بشكل مباشر، ولديه أيضاً مشكلة فى التعامل مع الدولة وهو لا يستطيع أن يتجاوزها فيقول بعض الكلام الصحيح وسط الكلام الغامض (كالشعر الحديث). والمثقف فى أحسن الأحوال يقوم بدور التصفيق للاستشهادى العسكرى، بينما على المثقف أن يقوم بدور استشهادى مدنى فيعمل شيئاً لمعالجة قاعدة التخلف الاجتماعى الموجودة، وألا يرى نفسه جزءاً من البنى التقليدية ولذا يجب أن يتحرك بعيداً عنها.

أما الناس أو الجماهير فلديها مشكلة أيضاً وهى الانشغال بحياتها الخاصة، وعندما تحاول أن تخرج من هذا لا تجد مسار التشغيل، فلا يتم التشغيل أو التفعيل لهذه الحالة الجديدة الإيجابية التى تصدر عن الناس أحياناً، فتذهب الطاقة فى المسارات التى تحدثنا عنها. أما لو حدث التشغيل فسيتوجه نشاط الناس إلى النواحى الإيجابية.



مداخلات ومناقشات

الدكتور/ محمد نبيل فؤاد

لـــدى إضـــافة لما قاله الدكتور/ أحمد عبد الله، وهى أن الصدمة والترويع Shock and Awe هـــى إســـتراتيجية عسكرية صرفة، وضعها سبعة جنرالات عام ١٩٩٧ وقدموهـــا للبنتاجون ثم تبناها الجنرال تومى فرانكس ونسبها لنفسه. وتقوم باختصار شديد على بناء القوات المسلحة بشكل معين -وقد تم ذلك فعلاً- ثم إحداث الصـــدمة لـــدى الخصم بأساليب معينة ثم تأتى مرحلة الترويع التى تتضمن ترويع القـــيادة السياســـية أولاً لكى تيأس أو تستسلم ثم يأتى الضغط على القيادة العسكرية لعلها تقوم بانقلاب على قيادتها السياسية، فإذا لم ينجح ذلك يبدأ الضغط على الشعب نفســـه وهـــذا مـــا يفسر أن ضرب المدنيين فى العراق كان مقصوداً للضغط على النظام.

أمـــا الموضـــوع الآخـــر فهـــو "العمليات النفسية" ونحن لدينا فى علومنا العســـكرية مـــادة اسمها "القوة الشاملة للدولة" والتى يمثل الإعلام والمعلوماتية أحد عناصـــرها الرئيســـية. وفـــى الحـــرب الأخيرة على العراق كان استخدام الإعلام والحـــرب النفســـية وحرب المخابرات أكثر من القتال الفعلى، وكانت نتائجها أكبر أيضاً. وما حدث فى العراق كان نمطاً واسعاً من العمليات النفسية حيث ألقى عليه مـــا بيـــن ٣٠ - ٥٠ مليون منشور مما يعنى أن كل متر مربع يقع فيه منشوران. وكانـــت هـــناك طائرات -تطير بصفة مستمرة- تحمل إذاعات . وهذا كلـــه كان مجهـــزاً لعمـــل نوعين من الدعاية : دعاية سوداء Black Propaganda ورمادية Gray Propaganda. وتـــم تجنيد بعض محطات التلفزة كالجزيرة التى كانت تعمل دعايـــة سوداء. أما قناة أبو ظبى فكانت تعمل دعاية رمادية . وقد أجريت دراسات على ذلك، وليس سراً أنه لدينا فى مصر مركز للبحوث النفسية على أعلى مستوى، وقـــد وضع نظامه خبراء من الخارج، وزاره رئيس الجمهورية. كما كان للعملاء دور كبير جداً حيث أخذت الولايات المتحدة بعضاً من اللاجئين العراقيين بعد حرب الخلـــيج الأولـــى وتـــم نقلهم إلى أمريكا، ثم تم تدريبهم فى المجر، وتم دفعهم قبل

الحـــرب الأخيرة على العراق إلى كل مكان بما فيها بغداد والبصرة، ثم دخل جزء آخـــر منهم مع أحمد الجلبى وعقدوا مؤتمراً فى مدينة أور التى كانت المهد الأول للجماعة العبرية عندما هاجر منها سيدنا إبراهيم عليه السلام.

لـــى تساؤل أرجو أن تتم الإجابة عليه يدور حول إعلان الشيعة منذ اليوم الأول للحـــرب علـــى العـــراق أنهـــم ليسوا مع أو ضد، وإعلان الأكراد أنهم مع الأمريكييـــن منذ بداية العملية، فى حين لم يتضح لدى السّنة أى نوع من المقاومة. وأنـــا أرى أنـــه من الوارد أن يختلف الإنسان مع الرئيس أو الإدارة، ولكن حينما يتهدد الوطن ننسى كل خلافاتنا ونبدأ فى الدفاع عن الوطن وأرضنا، وللأسف فإن هذا لم يحدث فى العراق، هناك تفسخ -حتى عندنا فى المجتمع المصرى- فالانتماء الـــيوم غـــير موجود، وروح المقاومة غير موجودة، وفقه أو ثقافة المقاومة غائب، فكـــيف نعـــيد ذلـــك لشـــبابنا؟ علماً بأن الشعوب هى التى تستطيع مواجهة القوى العظمـــى، ولو أراد الشعب العراقى اليوم حرب مقاومة لن يتمكن الأمريكيون من الـــبقاء شهراً فى العراق، وسيهربون كما هربوا من فيتنام. ومرة أخرى كيف نعيد الانـــتماء وفقه المقاومة لشبابنا وشعبنا حتى نوجد قوة محصنة يمكنها أن تدافع عن الأرض إذا تعرضنا لمثل هذا الاعتداء؟

الدكتور/ جمال حشمت

من خلال استقراء التاريخ، ومن التجارب الشخصية، وجدت أن السير فى اتجـــاه الأنظمـــة يصيب بالإحباط واليأس، ربما لأن حساباتها وأجندتها تختلف عن حســـابات الشعوب وأجندتها. أما السير فى اتجاه الشعوب فكله تفاؤل وأمل. ولذلك فأنا آخذ على الورقتين المقدمتين أن هناك حالات لم ترصد -وكلها إيجابية- ومنها: حالـــة الوعى العام أو الوعى بالهم العام رغم محاولة إشغالنا بالهموم الذاتية، وأظن أن تلـــك الحالـــة كانـــت واضحة جداً أثناء الحرب والتى تفاعل معها حتى الناس البســـطاء مـــن بائع الخضروات إلى سائقى العربات والفلاح والفلاحة. وكان هذا إيجـــابى. كمـــا برزت حالة من القناعة بحتمية الجهاد أياً كان شكله. وأنا شخصياً

تلقيــت أكثر من أربعين مكالمة من شباب يريد السفر وتسألنى ماذا تفعل؟ وما كان مــنى إلا أن أعطيــتهم هاتف السفير العراقى حتى يكون الأمر منظماً ولا يخرج الشـــاب هارباً. والشاهد أن الناس استشعرت بالحاجة إلى الجهاد على غير ما أراد المؤتمــرون فى السنغال -الذين يمثلون منظمة المؤتمر الإسلامى- من إلغاء حالة الجهاد، لأنه لايُلغى بقرار. وقد أصبحت هذه القناعة الموجودة مكسباً، أى أن هناك خطوة للإمام.

أما الأمر الثانى فهو الحالة النفسية العالية من التقرب إلى الله عبادة وصوماً وقنوتاً، وقد كانت كل مساجد مصر -بلا تقسيم- تقنت بعد كل صلاة من الصلوات الخمــس. ورأيــت بنفســى قرية بكاملها خرجت إلى ساحة القرية لتصلى وتقنت، وســألنى فــلاح فى حفل زفاف : أليس الإسلام دين الله؟ فقلت له: بلى، فقال : لقد صــمت طوال الحرب-أى ٢١يوماً- فلم أذق الطعام خلالها نهاراً، فماذا أفعل أكثر من ذلك؟

لقد أصبح إحساس الناس جميعاً، والبسطاء منهم قبل المثقفين والنخبة، بأن التغيــير حــتمى ولا بد منه، وقد أصبح شعور الناس بالتغيير إيجابى وقوى جداً. ولذلــك فأنــا أسأل : كيف نُفعّل مثل هذه الحالات الإيجابية لتجاوز الحالة النفسية والثقافية التى وصل لها الشعب بعد دخول الأمريكيين إلى بغداد؟

الدكتور/ أحمد ثابت

لــدى عدة أسئلة وسؤالى الأول للدكتور/ أحمد عبد الله، وهو طبيب نفسى متمــيز، مــا تفسيرك للإسقاط النفسى الذى يتم سواء فى الإعلام العربى والغربى وكذلك فى المساجد بالنسبة للحرب وما بعد سقوط بغداد؟ وكان مهماً أن نبحث فى ذلــك. فالحالــة النفســية التى يعيشها الشخص أو النخبة أو الحكومة تسقطها على تفســيرها للآخريــن، أى أنها تلبس الآخرين أستارها. ومن أمثلتها تفسير مواقف روسيا وفرنسا والصين من الحرب على أنها دول تعمل لتحقيق مصالحها الخاصة، وأنهــا تحــاول تعظــيم ما تأخذه. وهذا تفسير مريح للذات لكنه لا يعكس صورة

تركيبـــية للوضع لا عند المعارضة ولا الحكومة. وكان بعض أئمة المساجد يقولون لا ضـــرورة أن يضايق الإنسان نفسه، وإنما عليه أن يخلو بنفسه فى بيته ويصلى ويكفر عن سيئاته وذنوبه. وهذه المسألة مرتبطة بالبيئة الثقافية والنفسية التى كانت جاهـــزة مـــن قـــبل ٢٥ إلـــى ٣٠ سنة، والتى تم فى إطارها استقبال الحرب على العراق. ونحن نفهم تماماً ما قاله تشومسكى فى الستينيات من أن الإعلام الأمريكى فـــى تغطيـــته لحرب فيتنام فرض حدوداً على التفكير وفرض قضايا بعينها. وهذا موجود بالنسبة للحكومات العربية، لكن من غير المفهوم أن تتصرف النخب الثقافية والمشايخ والدعاة فى إطار هذه الحدود ولا تثير قضايا أخرى .

أما تعليقى على الأستاذ/ فؤاد السعيد، فهو أننى لا أعتقد أن الولايات المتحدة كانت تفكر فى الاتفاقيات الدولية وقت سرقة الآثار العراقية، وأن ما كانت تنشغل به هو عدم حدوث سرقة منظمة حتى لا تُتهم قواتها. وقد خالفت الولايات المتحدة اتفاقيات جنيف وبروتوكول لاهاى المفسر لها فى مظاهر عديدة، لكن عندما عرض العراقيون أسرى أمريكيين على قناة الجزيرة قالت الولايات المتحدة إن ذلك مخالف لاتفاقيات جنيف.

أما بالنسبة لتفسير ما يحدث من مقاومة للأمريكيين، فإن الولايات المتحدة تقول: هؤلاء من فلول فدائى صدام أو فلول حزب البعث أو أناس محطمين يائسين لا يفهمون رسالة "الحضارة الأمريكية". وقد انتشر هذا التفسير فى الجرائد والإعلام وقنواتنا التلفزية، ونحن بذلك نحصر تفكيرنا فيما يقوله الأمريكيون وكأن الشعب العراقى ليست له أو عنده قضية وطنية، فهم إما مدارون من قبل صدام حسين أو منتفعون منه، والمقصود من ذلك إخفاء معنى الوطنية والثقافة العراقية.

الدكتور/ محمد السعيد إدريس

أتفـــق مع الأستاذ/ فؤاد السعيد حول مقولة أن سرقة الآثار العراقية لم يكن سببها أن الولايات المتحدة دولة بلا حضارة وتعادى كل المراكز الحضارية فحسب، وإنمـــا هى عملية مرتبطة بإجراءات -بدأت وستستمر- لطمس الهوية والوعى فى

العــراق؛ فمعظــم الخطط الأمريكية الموجودة الآن تركز على التعليم وليس على مسألة الديمقراطية فى العراق. وثمة مؤشرات حقيقية تدل على أن أمريكا غير جادة فـــى مسألة الديمقراطية، وكل ما يهمها هو إيجاد نظام تابع للولايات المتحدة، فأنت عظــيم وديمقــراطى للغاية ما دمت تؤدى الدور المطلوب منك أمريكياً. والعكس صــحيح، فمهمــا كنــت ديمقراطــياً ولكنك تعادى الولايات المتحدة فأنت مستبد وديكــتاتور. وأعــتقد أن الولايــات المتحدة لا تملك الشجاعة الأدبية ولا يجب أن تــتحدث عن الديمقراطية. وأذكر قبل أيام أن وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد وجّه لومــاً صــريحاً للجــيش التركى لأنه لم يتدخل للضغط على الحكومة التركية لكى تنصــاع للمطالــب الأمريكــية. فــى حين أننى أعتقد أن الحكومة التركية حكومة ديمقراطــية وقــد التزمت بالرأى الشعبى التركى فيما يتعلق بالحرب على العراق. ولكــن الولايــات المــتحدة تحاول أن تقول إن الجيش التركى كان يجب أن يقوم بانقلاب عسكرى (وهو أمر مطروح فى تركيا الآن بالفعل بالرغم من محاولة نفيه). فالولايــات المتحدة التى تدعو للديمقراطية فى مصر والعراق وغيرهما من الدول، حاولــت دفــع الجيش التركى للانقلاب على الديمقراطية لتحقيق مصالح وأهداف أمريكية. فالقضية إذن ليست معاداة الحضارة أو مراكزها ولكن أيضاً تهيئة التربة للتفكيك وإعادة التركيب فى العراق بالنسبة لهوية المجتمع ونفسيته ثم إعادة تركيبة على ما تشتهيه الولايات المتحدة . ،استحضر هنا أيضاً ما كتبه توماس فريدمان منذ أيــام عن دور مصر الذى يتلخص فى أمرين : قيادة المنطقة نحو العولمة ونسيان الــدور القومى والتحررى...إلخ، وقيادة المنطقة إلى السلام. وبمفهوم المخالفة، فإن معارضة مصر لمشروع السلام وتأكيدها على أن ما تفعله إسرائيل يمثل استفزازاً للشــعب الفلســطينى، ووقوفها ضد تصفية الانتفاضة يجعل مصر مغضوباً عليها. وكذلــك إذا وقفــت مصــر أمام العولمة ومطالبها -بما تعنيه من أمركة للمنطقة- ستتعرض للانتقادات .

لكنى أختلف مع الأستاذ/ فؤاد السعيد فى قوله إن الصهيونية المسيحية ليست هدفاً فى حد ذاتها، لأن أنصار هذا التيار تزايدوا وأصبح عددهم يتراوح بين

٤٧ و ٥٠ مليون، وكثير من إدارة جورج بوش هم من أنصار هذا التيار. وأولهم بوش نفسه ونائبه ونائب وزير الدفاع ومجموعة المحافظين الجدد بكاملها. وإذا كنا نقول إن الصهيونية صهيونيتان وفقاً لتصنيف أمريكي، فإن الصهيونية الأولى هى الصهيونية المسيحية، بينما الثانية هى الصهيونية اليهودية. والثانية هى التى ابتزت أرضنا وأقامت دولة لليهود. لكن الصهيونية المسيحية هى التى سحبت اليهودى رغماً عنه ليسكن فى فلسطين بالتحديد، وتعتقد أن انتصار إسرائيل هو الشرط الموضوعى لعودة السيد المسيح المقاتل المحارب وليس المسيح الذى نعرفه فى الإنجيل والقرآن. وما أقوله هو أن هناك تحولاً فى مجرى الصراع فى المنطقة بحيث يتحول من مفهومنا الذى نتمسك نحن به كصراع سياسى إلى محاولة جعله صراعاً يّفرض علينا ويقوده رئيس دولة دينى وليس علمانياً يقبع فى البيت الأبيض.

الدكتورة/ إيمان المحلاوى

عـــندما ننظر إلى المجتمع الذى نعيش فيه سنجد أنه ينقسم إلى ثلاث فئات: فـــئة مهمومـــة جداً، وفئة محبطة، وفئة مستسلمة إما للدين أو للولايات المتحدة أو للفساد. وإذا تعرض الإنسان لصدمة فإنه قد يشتد أو ينكسر عوده، والحقيقة أننا قد تعرضـــنا فى الفترة الأخيرة لصدمتين كبيرتين : ما حدث فى فلسطين ثم ما يحدث فى العراق من دمار .

الأمـــر الـــثانى أنـــه لم يعد مهماً ما تفعله الولايات المتحدة أو ما تريده أو تخطط له، وإنما المهم هو قدرتنا على المقاومة والرفض وإبداء الاعتراض فهذا هو مـــا سيفشـــل مخططات الأعداء. وإذا قلنا إن هناك الآن مجموعة تفكر وتتخذ العلم وسيلة للتحليل والتطوير فلابد أن يوجد عمل سريع، ولا نكتفى بالجلوس فى غرف مغلقـــة وننتقد الفساد -لأن هذا يجلب الإحباط-، والمهم أن نحاول ويكون لنا كلمة ونصـــل بصـــوتنا إلى صانع القرار من خلال الإعلام أو الرأى العام. وأنادى بأن نخـــرج من ندوة اليوم بتكوين مجموعة أو جبهة لها رأى فيما يجرى، وهذا الرأى

يجب أن يكون علمياً، ولا نترك أموراً كثيرة تقرر من قبل من لا يعرفون شيئاً عن المجتمع. واقترح مجموعة خطوات:

- دراسة ورصد التحولات التى تحدث فى المجتمع.
- التعبير عن رأينا فى ما يحدث حولنا.
- الرفض الكامل لسياسة التعتيم الإعلامى والعلمى الموجودة فى الدول العربية.
- تشجيع روح المقاومة وتوضيح مفهوم الجهاد الذى يعنى القدرة على الدفاع عن النفس.
- التدقيق فى المصطلحات التى تنادى بها الولايات المتحدة كالإصلاح السياسى أو دمقرطة المنطقة، لأنها لا تقصدها حقيقة ولكننا نسير خلفها ونردد نفس الكلام والشعارات.
- كشف الأصوات التى تحرض على الدول العربية، فكما أن العراقيين فى الخارج قد نقلوا لجهات غربية صورة خاطئة عن العراق، فهناك مصريون ينقلون صورة غير حقيقية عن مصر.

الدكتور/ أحمد عامر

لدى ملاحظة على ما تفضل به الدكتور/ أحمد عبد الله حول المسارات، ومنها مسار التسكين بالاستسلام لأكاذيب العدو. ومن الأمثلة على ذلك ما يردده البعض من أن "الفلسطينيين باعوا أرضهم"، وهى أكذوبة انطلقت عام ١٩٤٨، ونحن صدقناها وتركناهم ليواجهوا قدرهم.

أما كلام الأستاذ/ فؤاد السعيد عن الحرب الدينية والصراع بين الحضارات حيث قال إن فى الولايات المتحدة خطاباً دينياً مقتطفاً من الكتاب المقدس، (والعهد القديم بالذات)، وحذرنا الدكتور/ فؤاد السعيد من الوقوع فى هذا الفخ بأن نقول عن هذه الحرب ضد الإرهاب إنها دينية. وبافتراض أننا صدقنا أنها حرب دينية فماذا نقول عن تصريحات الأب عطا الله حنا الوطنية فى مارس ٢٠٠٢ أثناء حصار الرئيس عرفات، وكذلك كيف نفهم موقف آباء كنيسة بيت

لحم أثناء احتماء فلسطينيين مسلمين بالكنيسة حيث رفض الآباء تسليمهم لسلطات الاحتلال حتى وجدت الصفقة المعروفة التى أبرمتها السلطة الفلسطينية. ولذا فأنا أقول إننا سنخسر فى الداخل حيث سيتم تفتيتنا إذا اعتبرنا الحرب ضد "الإرهاب" حرباً دينية، كما أن الخارج سيستطيع تجييش وتجنيد قوى ضدنا.

أما على المستوى الأكثر تجريداً فإن ما أعرفه من الدين الإسلامى لا يأمرنا أن نحـــارب أحداً حتى يدخل فى الإسلام، وليس كل صراع بين أطراف مختلفة فـــى الديانـــة مـــن المحتم أن يكون صراعاً دينياً، فلو اختلف إثنين من جيرانى أحدهما مسلم والآخر مسيحى ثم علمت أن واحداً منهما اقترض مبلغاً من الآخر ثم لم يرده فهذا صراع حقوقى ونزاع على مصالح وليس نزاعاً دينياً.

لكن ما تقدم لا يمنع كما قال الدكتور/فؤاد السعيد- أن يكون للدين دور فى هذه الحرب، لأن الآخر يهتك كرامتى عندما يدنس المسجد ويهدم الكنيسة. أما الحديث عن الحضارات وصراعها، فأنا أضرب له مثلاً بصديقى الصينى الذى أتناول معه الغذاء يومياً، وهو يأكل بإثنين من العصى بينما آكل أنا بالملعقة والشوكة. وبعد عدة أيام قال الصينى لى : لقد هزمتنى حضارياً وسأبدأ آكل بالملعقة والشوكة . وبعدما انتهى من طبقة بسرعة انتقل ليأكل من طبقى. وهنا بدأنا الاختلاف والصراع، ولو أنه ظل يأكل من طبقه -بأى شكل من العصى أو الملاعق- لما كان لدى مشكلة، فهو حر فى طريقة تناوله لطعامه ما دام بعيداً عن الصراع معى.

الدكتور/ محمود أبو زيد

تعليقاً على ما قاله الأستاذ/ فؤاد السعيد من أن علينا أن نغير أنفسنا قبل أن يرغمـــنا الآخـــر على ذلك، ومع اعترافى بحاجتنا إلى التغيير فى مجالات عديدة، كالتعلـــيم والثقافة والنظم السياسية، فإننى أتساءل : هل لو تغيرنا فى هذه المجالات ســـيكفون أيديهـــم عـــنا أو بعـــبارة أخرى هل يريد الأمريكيون أن يجعلوا بلادنا ديمقراطية فعلاً؟ أعتقد أنهم لا يريدون ذلك، وحتى عندما نقول بحاجتنا إلى التغيير

فإننـــا نـــنادى بالتغيير المنضبط على ثوابتنا وعقيدتنا، وهم لا يريدون هذه الثوابت أصلاً. والخلاصة أنه حتى لو قمنا بالتغيير فلن نكون فى مأمن منهم.

أمـــا الـــنقطة الثانـــية فتتعلق بصورة الواقع الذى نعيشه، والذى يزخر فى الحقــيقة بالعديد من السلبيات، ولكن فيه عناصر قوة أو فرص قليلة لم نتعرض لذكـــرها بعـــد ربمـــا بســـبب أن الصورة بمجملها سلبية. وأنا أعتقد أن النخب السياســـية والثقافية بحاجة فى تخطيطها إلى أن تضع أيديها على عناصر القوة لتنطلق منها، وكذلك فإن شعوبنا تحتاج لتلمس هذه العناصر حتى نواجه الحرب النفســـية التى تفرض علينا.، وأبرز عناصر قوتنا هى ثقافة المقاومة التى بدأت تظهـــر الآن فـــى الشـــعب الفلسطينى ثم الشعب العراقى. وأتمنى من الأساتذة المختصين بالعلوم السياسية أن يعكفوا على دراسة هذه النقطة تحديداً "ماهى نقاط القوة والفرص الموجودة لدينا" لكى نساعد الناس على المقاومة.

الدكتور/ محمد المحمدى

أخشى أن نكون قد نسينا الإيجابيات التى عندنا تحت وطأة الهزيمة، كما أننا نســـينا نقـــاط الضـــعف عند الأمريكيين مثل، الدعايات الكاذبة التى يطلقونها، والتعتـــيم الإعلامـــى، وضحايا النيران الصديقة. وأعتقد أنه لو قام العسكريون بتحليل علمى وموضوعى سنقف على ثغرات رهيبة عند الأمريكيين وفى قوتهم العســـكرية، حتى أننا ما زلنا نقول هل استولوا على بغداد نتيجة لحدوث خيانة؟ وماذا لو لم تحدث تلك الخيانة ... هل كان الأمريكان سينجحوا بالرغم من قوتهم الرهيبة؟

لقد دشنت الحرب الأخيرة على العراق عودة الأهمية للرادع التقليدى، على عكس ما كان أثناء الحرب الباردة من هيمنة للرادع النووى، وذلك لأن الرادع النووى لا ينجح معنا . وكان أحد أهداف الحملة على العراق زرع "عقدة" فى مخيلة كل الدول العربية فى هذه المرحلة الجديدة من السياسة الدولية التى تقودها الولايات المتحدة. وما أستغرب له -وهذه مسألة تخص الجانب النفسى-

أن الولايات المتحدة تقوم بأدوار متناقضة ونحن نصدقها، منها : دور اللص، دور البلطجى، دور المصلح، دور صانع السلام، دور المخلّص، دور المعتدى الذى لا يعترف بأى مواثيق، دور واضع المواثيق الجديدة. والمدهش أن أملنا فى حل القضية الفلسطينية معقود على الأمريكيين بالرغم من ممارستهم العدوان الآن وسابقاً، وأعتقد أن هذه مسألة تحتاج إلى تفسير نفسى، حتى أن خبرائنا يقولون إن بوش سيهتم بحل القضية فى زيارته للمنطقة التى ستعطى دفعة لعملية السلام...إلخ

أمـــا النقطة الثانية، فهى أن الولايات المتحدة قد جهزت "سيناريو" للرد فى حالة تصاعد المقاومة العراقية. ومفاده أن أمريكا جاءت لتعمل تغييرات لصالحنا ولكنها تواجه بعض "الإرهابيين". وقد حدث ذلك فى الحالة الفلسطينية أيضاً حتى أن كثـــيراً مـــن خبرائـــنا يُسمّون الانتفاضة "أعمال العنف". وهذا دليل على أن الأمريكيين ينحتون مصطلحات جديدة ونحن نسير خلفهم وأصبحنا نقول لابد أن تتوقف أعمال العنف من الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى.

الـــنقطة الثالثة، تتعلق بالدور الذى لعبه الإعلام، وهذه مسألة جديدة تحتاج إلـــى دراســـة ورصد، فعلى حين كان الأمريكيون فى الماضى يخفون أهدافهم، فـــإنهم أصبحوا يقولون الآن سنفعل كذا وكذا بالرغم من المعارضة الدولية. كما أنهـــم صـــوروا اخـــتلاف آراء الناس حول إمكانية وقوع الحرب بشكل يجعل أكثرهم يُصاب بالصدمة النفسية إذا لم تقع الحرب.

أما النقطة الرابعة والأخيرة، فهى تخص مسألة الحرب الدينية، وأنا أقول إننا كمسلمين لم نُثر فكرة الحرب الدينية أو صراع الحضارات، والغرب هو صاحب هذا السيناريو. أما نحن فمستضعفون فى الأرض، وهم يخططون هذه الأشياء بدون حول منا ولا قوة ثم يصفوننا بالإرهاب. كما أن بوش وغيره يعتبرون مسيحى الشرق آبقين لأنهم يتضامنون مع المسلمين -كما أشار الدكتور/ أحمد عامر قبل قليل- أما نحن فلم نبدأهم بالعداوة، والإسلام ينهى عن الاعتداء بشكل واضح.

الدكتور/ هانى الحسينى

إذا كــان كثــيرون تحدثــوا عن الحالة النفسية والثقافية المعبرة عن اليأس والهــوان، فالسؤال هو: وماذا عن البديل؟ وأعتقد أن هذا البديل متعلق بما أشار إلــيه المستشار/ طارق البشرى فى الجلسة الأولى فى حديثة عن الأمن القومى، والــذى أعتقد أنه ينطوى -بالإضافة لأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية- على بعد أساسى هو القوة الفكرية التى تقود الأمن القومى. وأظن أن هذا هو ما يفعلــه الأمريكيون عندما يطرحون أنفسهم كأناس مرسلين لإصلاح العالم، وهذا أيضـــاً ما يعطى لفرنسا ثقلها الدولى وهى تسعى لقيادة حركة معارضة العولمة الأمريكــية مــن منطلق قيم وأفكار وليس قوة اقتصادية أو عسكرية. وما نفتقده اليوم كعرب ومصريين هو القوة الفكرية التى تقود المقاومة.

الدكتور/ محمد السيد الجلنيد

لقــد أكــدت كلمة الأستاذ/ فؤاد السعيد حاجتنا إلى عقد مقارنة بين الحملة الأمريكــية على العراق والحملة الفرنسية على مصر من حيث الأسباب المعلنة والخفية ودور إسرائيل واليهود فى هاتين الحملتين. وأعتقد أننا بحاجة إلى قراءة تــاريخ العلاقــة بيــن مصر (والشرق عموماً) والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

أشير أيضاً إلى عدد من الأحداث التى تؤكد حاجتنا لهذه القراءة:

١- فى عام ١٩٨٧ عُقد فى بال بسويسرا -التى عقد فيها هرتزل مؤتمره الأول لإقامــة دولة إسرائيل- مؤتمراً للصليبية الصهيونية الأمريكية للصلاة من أجل انتصار دولة إسرائيل.

٢- أثناء ذهاب بيجين لعقد اتفاقات كامب ديفيد أخذ معه التوراة، وقال لكارتر: جئنا لنقيم لكم الدولة التى ينزل فيها نبيكم ليحكم العالم، فلماذا لا تساعدونا؟

٣- صــرح الرئيس بوش الإبن أثناء الحرب الأخيرة على العراق : "جئنا تنفيذاً لعــناية الرب"، وعندما انتهت الحرب أصدر شارون أمرين وزاريين الأول

لوزارة السياحة حتى تبدأ فى تنظيم رحلات سياحية إلى بابل ليتعرف الجيل الجديد على بداية الموقع الجغرافى لدولة إسرائيل التى تمتد من الفرات إلى النيل. أما الثانى فقد صدر لرجال الأعمال لإقامة معبدين يهوديين فى بغداد والبصرة.

وهذه الملاحظات تفيدنا فى إعادة قراءة العلاقة الثقافية والسياسية بين الشرق والغرب. وأذكر أن هنرى بليكستون قد طبع ٢ مليون نسخة من كتاب "المسيح قادم" -على نفقة بعض رجال الأعمال اليهود- ووزعها فى الولايات المتحدة لكى يعمل علـــى تجمـــيع أصـــوات المسيحية الصهيونية هناك لدعم انحياز القرار الأمريكى لإسرائيل.

الأستاذ/ فؤاد السعيد

إجابـــة علـــى سؤال الدكتور/ محمد نبيل فؤاد حول إمكانية تعرض مصر لوضع مشابه لما حدث فى العراق، أقول إن ورقة العمل التى أُعدت كخلفية لهذه الـــندوة لـــم تســـتبعد هذا الاحتمال رغم أن البعض يتعلل بأن الوضع المصرى مخـــتلف. وفـــى ظل الفوضى الموجودة فى النظام الدولى أصبح الاحتمال أكثر إمكانـــية. ودون إطالـــة، أقول إن التبريرات الثقافية والحضارية قائمة، والكتب التوراتية المتعلقة بتاريخ اليهود تتحدث عن سبيين لليهود : السبى البابلى والسبى المصرى.

لقـــد تحدثت بعض المداخلات عن ظهور نواحى إيجابية أثناء الحرب على العـــراق : كإقـــبال الناس على ثقافة المقاومة والجهاد، واستعداد البعض للسفر للمشـــاركة فى الدفاع عن العراق، وقيام البعض بالصيام، وفتح نقابة المحامين الـــباب للتطوع. لكنى أرى دائماً أنه من المفيد التمييز بين حالة الإيمان والرغبة فى الجهاد بشكل عقلانى هادئ وعملى، وحالة أن يتحول إيمان الفرد إلى التعبير عن "أزمة نفسية" فيكون مستعداً للاستشهاد وكأنه ينتحر بدون ثمن، وهل من قام بالصـــيام طيلة أيام الحرب أفاد القضية فى شئ أم كان الأفضل أن يوجه طاقته

النفسية والعملية لشئ آخر. وأنا قلق من تفشى حالة من الخوف والإحساس بقوة الخصــم والانسحاق النفسى الكامل أمامه بحيث يصبح الدين هنا ملجأً انسحابياً علــى طــريقة الانسحاب الصوفى بدلاً من تحويل الدين إلى حافز إيجابى للقيام بعمل -ولو كان بسيطاً- يفيد الأمة ككل مع تراكم الوقت.

وإذا كان المواطن يخضع ويتأثر سلبياً بوسائل الإعلام ووكالات الأنباء التى يسيطر عليها الغرب والولايات المتحدة من خلال أجندة محددة وفهم معين، فإن دور النخب -على اختلاف توجهاتها- هو أن تعمل على الخروج من هذه الحالة مــن التبعــية الفكرية والثقافية والإعلامية وأن يكون لها أجندتها الخاصة التى تعالج قضايانا، وهذه نقطة عملية مهمة أشار إليها الدكتور/ أحمد ثابت.

أمــا فيما يتعلق بالنموذج العراقى الذى سينشأ فأنا متفق مع الدكتور/ محمد الســعيد إدريس بأنه لن يكون ديمقراطياً لأنه سيضر آنذاك بالمصالح الأمريكية فــى المنطقة. لكننى أتصور أيضاً أن فكر الإدارة الأمريكية يتوجه لدفع "رشوة" أو ثمن ما من أجل الوصول إلى درجة معقولة من الأداء الاقتصادى والسياسى ومســتوى المعيشة فى العراق لكى يصبح نموذجاً يحتذى من قبل شعوب عربية أخــرى. وهذه نقطة ينبغى أن تفهمها النخبة وتشرحها للجماهير، فليست القضية أن يرتفع مستوى المعيشة ولكن أن تبقى مستقلاً.

أما النقطة الأخيرة فهى الخاصة بالحرب الدينية، وأنا أعّبر مرة أخرى عن قلقــى الشــديد من تصدير فكرة "الحرب الدينية" إلينا. وإذا كانت كافة الظروف المحــيطة بالمواطــن العربى المسلم -التى شرحها الدكتور/ أحمد عبد الله فى ورقــته- تؤدى به إلى وضع نفسى وعقلى وذهنى يسيطر فيه الوجل والإحباط والرغبة فى الانسحاب مما يؤدى إلى الاستغراق فى تصورات غيبية تحت ستار الديــن، فإننى أقول إن هذا ليس من الإسلام فى شئ. فالنموذج الإسلامى البناء والمرغوب فيه بالنسبة إلينا هو تلمس القدر الممكن من هامش الحركة، وإذا كان الــبعض يــتوقع حــرباً على مصر فإنها لن تكون غداً، فهناك مساحة للتحرك وإمكانيات يمكن أن نستثمرها.

الدكتور / أحمد عبد الله

أنا سعيد أن أعرف أن هناك مركزاً للبحوث النفسية فى القوات المسلحة، لكننى أريد أن أرى دوره خارج النواحى العسكرية، فهناك الكثير من جوانب الحرب النفسية فى الحياة المدنية أيضاً، وتحتاج إلى دراسة وتوعية، وأنا أرى أن السؤال حول وجود الحرب الدينية سؤال خاطئ. فهى حرب كأى حرب يستدعى فيها الدين، والأجدى أن نسأل كيف يستخدموا الدين فى هذه الحرب؟ وكيف يمكن لنا أن نستخدم الدين لنصل إلى نتائج إيجابية؟ وعندما سُئل النبى صلى الله عليه وسلم : أو يأتى الخير بالشر؟ فقال نعم؛ فاستخدام الدين بشكل معين قد يأتى بالشر. ونحن نحتاج لدراسة أسلوب توظيفهم للدين فى هذه الحرب، وكيف أقاومهم بالدين أيضاً. وكذلك تعبر ثنائية المقاومة والتغيير عن فهم آخر خاطئ، فهى لا تخرج عن كونها إما مقاومة أو تغيير، لأن فى تخطيطهم للحرب النفسية علينا يراهنون على عدم حدوث تغيير عندنا، وأنا أتصور أنه لن تحدث مقاومة بدون جزء من التغيير. أما بالمقدمات الموجودة حالياً فإننا سنصل إلى نفس النتائج. ونحن نحتاج إلى التغيير على كل المستويات، وليس منطقياً أن نرفض نقد ذاتنا لمجرد أن الأمريكيين يطلبون ذلك. وهناك ثنائيات أخرى وأسئلة كثيرة نستنفذ جهداً وطاقة رهيبة فى الاختلاف حولها دون أن نفطن من البداية إلى أن السؤال موضوع بشكل خاطئ، ولو طرح بشكل صحيح سنصل إلى نتائج مختلفة .

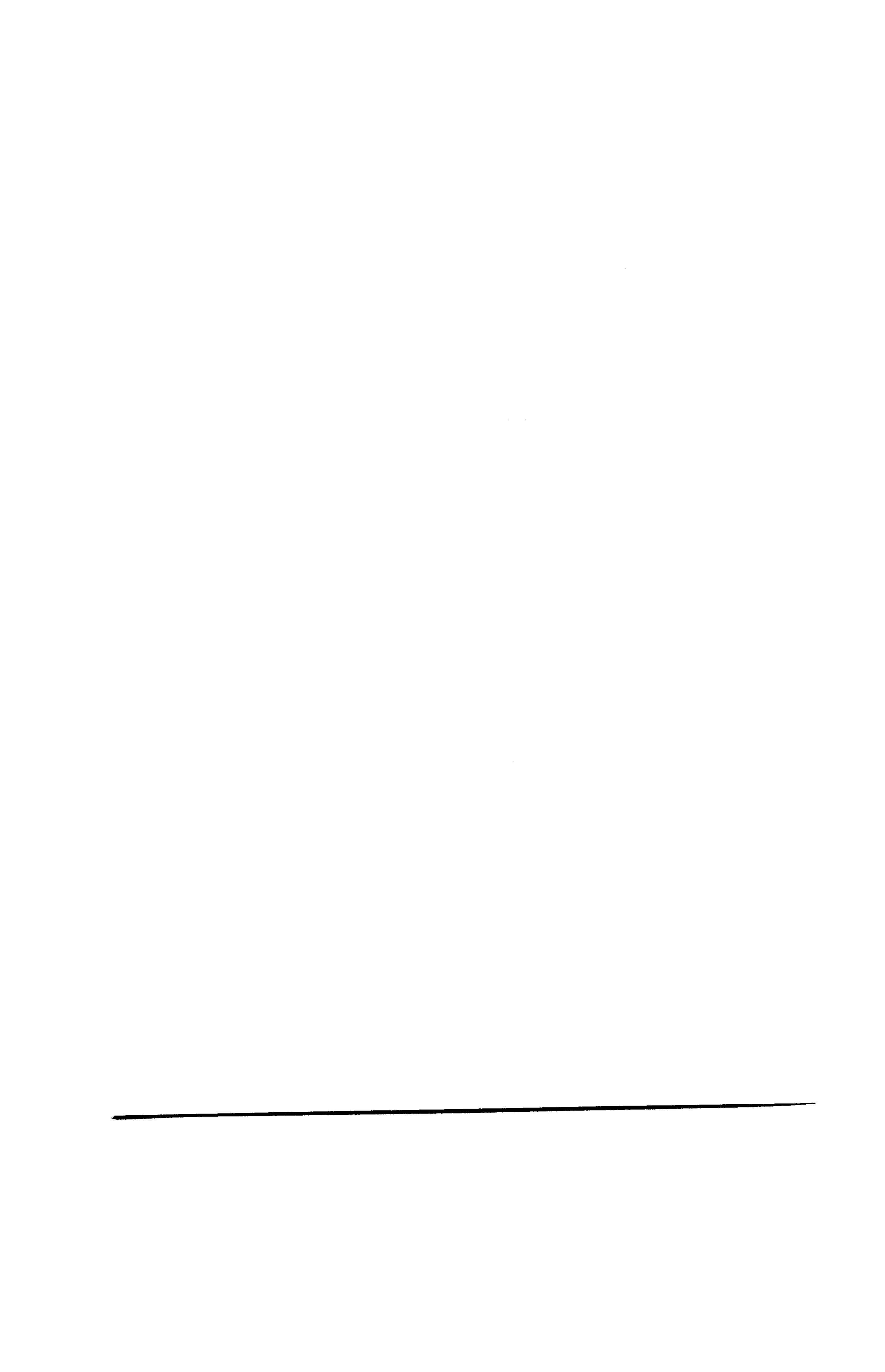
أمـــا النقطة الثانية، فهى تخص التركيز على السلبيات فقط، وهذه من معالم الاكتـــئاب، فالمكتئب يرى الدنيا سوداء وكلها سلبيات . وأظن أن هذا لم يحدث فكانـــت هـــناك إيجابيات -كما أشار الدكتور/ جمال حشمت- ووجدت حالة من الوعـــى العـــام، وقـــناعة بحتمية الجهاد، وبرزت روح إيمانية عالية. لكن هذه الإيجابـــيات إذا لم تصل إلى حالة التشغيل ستتسرب فى مسارات أخرى. وأقول إن هـــناك بدايـــات إيجابية لكنها تحتاج إلى "محاضن" لكى تتطور، ومن أمثلتها فكـــرة المقاطعـــة التى يمكن أن تفيدنا فى أشياء مهمة كالهوية. فهى بداية "بكر"

يمكن أن تتطور. وأؤكد أن أساليبنا فى التطوير لا زالت قاصرة، ونحن بحاجة إلى التفكير فى طرق ومسارات جديدة.

إن الحاجــة إلــى المــراجعة هى أيضاً إحدى الإيجابيات، فإذا كان دعمنا لفلســطين قد أخذ ثلاثة أشكال فعلينا أن نقيم هذه الأشكال ونرى كيف نطورها. وأحــياناً عــندما نطرح فكرة المراجعة يهب البعض رافضاً كأن المراجعة شئ مذموم.

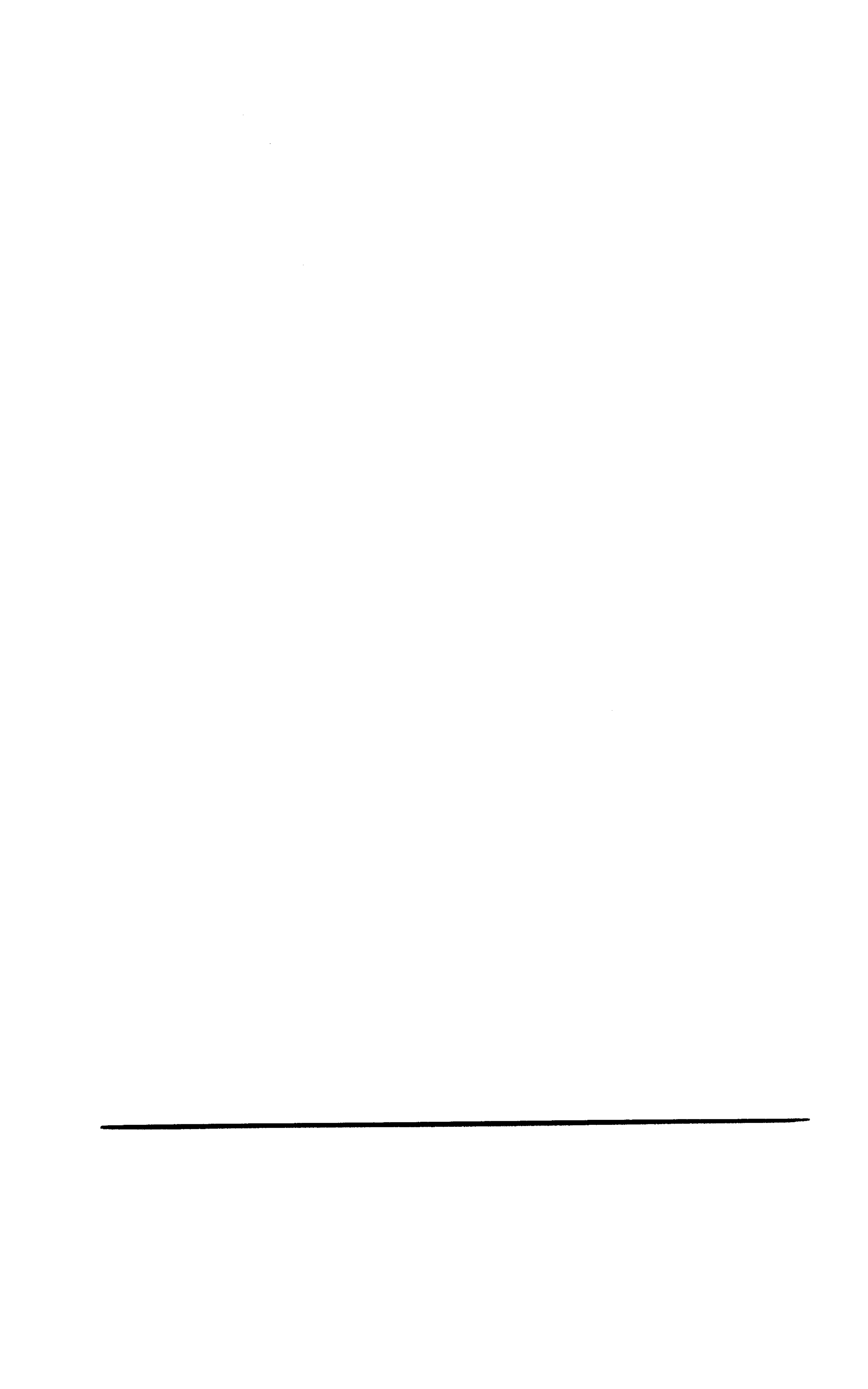
أما ما قيل عن البيئة النفسية والاجتماعية والثقافية وعيوبها المزمنة فهى مسالة بحاجة إلى إعادة نظر. فنحن نعانى مما يمكن تسميته بـــ "غياب الثقافة المدنية" فقد كان عندنا مؤسسات وقف وتكافل إجتماعى وانقطعت هذه الثقافة منذ خمسين عاماً، وإن كنا نحاول استعادتها الآن بخطوات بدائية. وهو أمر يحتاج إلى التطوير ويحتاج أيضاً إلى تدعيم القوة الناعمة أو الرخوة عندنا (Soft Power) ، التى يمكن أن ننجز فيها بشكل أسرع من القوة الصلبة التى نعانى من "عقدة" فيها لأننا نراها أكثر تأثيراً وفاعلية فنتحدث عن ضرورة امتلاكنا لقوة نووية. وأنا أعتقد أن التفكير فى تعزيز قوتنا الناعمة سيوصلنا إلى نتائج مختلفة.

أمــا فــيما يــتعلق بإعادة روح الانتماء والمقاومة إلى شبابنا، فأظن أن ما أشــرت إلــيه يمكن أن يساعد فى ذلك لكن المشكلة كما ألمسها من تعاملى مع الشباب من خلال الإنترنت وغيره أنهم لا يشعرون بأن هذا البلد هو بلدهم، كما أنهم جاهلون تماماً بتاريخهم، وكل ما يبقى من مصر لينتمى إليه هؤلاء الشباب لا يشجعهم على الانتماء. فمصر الحقيقية ذات الإيجابيات ليست موجودة أمامهم أو فى مخيلتهم.



وقائع الجلسة الرابعة

مصر ومشاكل النظام العربى
بعد احتلال العراق



[٩]

مصر ومشاكل النظام العربى بعد احتلال العراق*

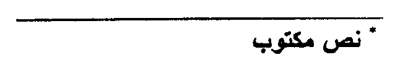
د/ حسن أبو طالب

يشكل احتلال العراق نقطة فاصلة فى تطور العراق والمنطقة والنظام العربى معاً. فهذا الاحتلال –وعلى النحو الذى جرى به– يمثل بدوره مدخلاً عظيم التأثير شكلاً وموضوعاً، ولا تقل تأثيراته ونتائجه عن النتائج التى حملتها نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وغيرها من الهزائم والأزمات الكبرى التى مر بها النظام الإقليمى العربى ككل طوال العقود الخمسة الماضية.

ولعل خصوصية الحالة تكشف أيضاً عن الطبيعة المثيرة للجدل للتأثيرات المحتملة سواء على الدولة العربية القطرية نفسها، التى تمثل أساس النظام الإقليمى العربى، أو على المؤسسة الإقليمية للنظام العربى نفسه، أو بالنسبة لإثارة مجموعة من الإشكاليات الفكرية والسياسية التى تشتمل عليها الحالة العراقية فى بناء الديمقراطية فى ظل احتلال عسكرى لم يُخفِ تطلعاته فى السيطرة على نفط البلاد وتوظيفه فى الضغط على قوى دولية وإقليمية أخرى.

وكأى حدث تاريخى كبير، بحجم احتلال العراق، يتوقف التعامل معه على الطريقة التى يُدرك بها هذا الحدث، ودروسه الكبرى إن وجدت، وطريقة الاستفادة منها، وما تشكله من فرص يجب تعظيمها، ومن انتكاسات يفترض معالجتها على نحو جذرى.

إن الحديث عن استجابة مصر (سواء فى صورة مرغوبة أو تحدث بالفعل) تجاه مشاكل النظام العربى، يفرض الإشارة إلى عدد من الملاحظات الأولية والمهمة على النحو التالى:



* نص مكتوب

١- إن احتلال العراق، يمثل مشكلة لمصر، تتعلق بالدور وبالمصالح المباشرة معاً. ومـن ثـم لا يمكـن تجـاهل مستقبل العراق، أو الابتعاد عما يجرى فيه، أو الانـتظار لمـا قـد تـتطور إليه الأوضاع هناك. فكل ذلك من شأنه أن يفاقم "الخسائر" المصرية على كل المستويات.

٢- إن الـنظام العربى قبل احتلال العراق ليس هو بعد هذا الاحتلال، فهناك أوجه قصـور مركـبة، بات ضرورياً معالجتها ومواجهتها بصورة جذرية، وليست شكلية أو بطريقة الترميم الجزئى الذى يبقى جوهر الأمور على ماهى عليه.

٣- إن المشكلات العربية وقضايا الصراع أو التعاون مع الغير من العرب، بحاجة إلـى نظرة جديدة، وأن تكون بمثابة مكون أساسى لأى عمل يتطلع إلى تطوير العلاقات العربية-العربية، وإعادة هيكلة الجامعة العربية.

٤- إن احـتلال العـراق هو فى جزء منه نتيجة غياب البعد الشعبى فى العلاقات العربـية - العربـية، وسطوة البعد الرسمى الحكومى، ومن ثم فإن أى تحرك مسـتقبلى علـيه أن يسـتند إلى دمج التحركات الشعبية فى صلب أى تطوير منتظر، وإلا سيبقى الأمر مجرد حركة حكومية فوقية لا قاعدة لها.

٥- إن مصـر الدولة والدور والمكانة فى مواجهة اختبار كبير، وبحاجة إلى حوار داخلى معمق بشأن الدروس المستفادة من الحالة العراقية، ومن ثم وضع تصور مسـتقبلى يخـص التماسـك الداخلى، الذى هو قاعدة تحرك فاعل فى المحيط العربى والإقليمى.

هـذه الملاحظـات الأولية تقود إلى إلقاء الضوء على أربعة نقاط متكاملة بشأن مصر ومشاكل النظام العربى، على النحو التالى :

أولاً : *الدور القيادى المصرى ... مواجهة الغياب والحساسيات*

مصـر هـنا البلد الكبير، عربياً وإقليمياً ليست بعيدة عن الحدث العراقى، وليسـت بعـيدة عـن نـتائجه وتداعياته، ولا تستطيع أن تقف موقف المتفرج أو المـتجاهل أو الناظر إلى المستقبل، دون أن تضع يدها -بحكمة وعقلانية- على ما

جرى ولماذا جرى، وأن تحدد مسئوليتها أيضاً فيما وصلت إليه الحالة العراقية، بكل ثقة بالنفس وبكل الشفافية الممكنة.

وإذا كانـت الدول العربية جميعها مدعوة للنظر بجدية فى الحالة العراقية، فإن مصر مدعوة أكثر للقيام بدور مضاعف من أجل توجيه الكثير من الاستجابات العربـية، وفى صوغ بعضها صوغاً شاملاً ومتكاملاً، وفى تشكيل تيار عربى عام يؤيـد تلك الاستجابات والالتزام بها نصاً وروحاً. ولا يعنى ذلك تكليف مصر ما لا تطـيقه، أو إلقاء أعباء عليها مما لا يجوز أن تحمله. إذ سيظل على مصر، سواء أرادت أو لـم تـرد، أن تحمـل عبئ قيادة المنطقة وليس فقط أن تشارك فى تلك القـيادة، وسيظل عليها عبئاً أكبر فى تشكيل تياراتها واتجاهاتها الكبرى. فثمة دور قومـى يصـعب الفكاك منه، تفرضه اعتبارات المصلحة المصرية، جنباً إلى جنب اعتـبارات المصلحة القومية العامة. لكن السؤال يظل طارحاً نفسه، كيف يعبر هذا الـدور عـن نفسـه، ومـاهى معاييره، وماهى تعبيراته السلوكية سياسياً وثقافياً واقتصادياً؟.

إن طرح هذه الأسئلة الآن لا ينطلق من فراغ، أو من نقطة صفرية، فهناك تجـربة مصرية عريضة فى هذا السياق، تعرفها مصر، ويعرفها العرب أجمعون، فـى الحقبتيـن الناصرية والساداتية، ولكل منهما سماته وخصائصه الكبرى ولكل منهما إنجازاته وإخفاقاته على السواء. وحين يتساءل قادة عرب، وتحديداً ولى العهد السـعودى، أمـام الرئيس مبارك فى إحدى جولاته نهاية أبريل ٢٠٠٣، لعدد من الـدول العربـية، وكان احتلال العراق قد وضحت معالمه، عن "أين دور مصر؟، ولمـاذا تأخـرت أكثر مما ينبغى؟..إننا جاهزون لدعم ومساندة أى رؤية مصرية تسـاعد العرب للخروج من هذا المأزق الراهن (حسب ما ذكره مكرم محمد أحمد فـى المصـور٢ مايو ٢٠٠٣)، فهذا يعنى أن ثمة من يعتقد جازماً أن أزمة النظام العـربى نابعـة-فـى جـزء منها على الأقل- من غياب الدور المصرى الفاعل والمـتكامل، وأن هـذا الغياب يشكل فراغاً كبيراً لا تستطيع أطراف عربية أخرى مهمـا كانـت إمكاناتهـا الاقتصادية أو الإعلامية أو السياسية -ومهما سعت- أن

تشـــغله، فلن تستطيع. إنه فراغ كبير بحاجة إلى دور كبير وثقل معنوى وسياسى، يـــدرك الجمـــيع أن مصر مؤهلة بطبيعتها وتاريخها وتراثها أن تشغله بيد أن قرار القيادة وإرادة الفعل تظل الفيصل النهائى.

هـــناك إذاً مشـــروعية عربية للقيادة المصرية، وهناك شعور بضرورة أن يكـــون هناك دور مصرى نشط وفاعل وواضح فى أهدافه وغاياته وآلياته. وربما جاز القول "رب ضارة نافعة"، فالانتكاسة العربية، ممثلة فى احتلال العراق، كشفت بدورها حدود الأدوار العربية فردية أو جماعية، كما كشفت أيضاً أن الارتكان إلى قـــدرة فردية لهذا البلد العربى أو ذاك، وإن حققت بعض الفوائد الرمزية والسياسية فى لحظات بعينها، إلا أنها محدودة القدرة فى درء المخاطر الكبرى، والتى تتطلب بدورها فعلاً جماعياً عربياً له قيادة واضحة المعالم ومحكوم بتصور محدد الغايات والأساليب.

إن تـــردد مصر فى القيام بعبئ دور طبيعى، سيمثل بدوره استمراراً لفراغ غير مطلوب وليس مرغوباً أن يستمر طويلاً.

لا تعنى المطالبة العربية بدور قيادى مصرى، وبسد فراغ وضح مردوده السلبى، أن مصر لا تلعب دوراً قيادياً بالفعل، أو أنها بعيدة تماماً عن الهموم والمشكلات العربية، أو أنها لا تبذل جهداً فى هذه القضية العربية أو تلك. فكل ذلك موجود ومشهود، وله مردوده فى لحظات بعينها. بيد أن المطلوب أن يتم ذلك كله فى ظل رؤية متكاملة العناصر. وعلينا أن نعترف أن مصر بات لديها قدر كبير من الحساسية فيما يتعلق بالاعتراف صراحة بممارسة دور قيادى عربى، وبتحمل تلك المسئولية، وأن لديها أيضاً حساسية كبيرة من أى نقد يوجه إلى هذا الدور، أو إلى أى جهد تبذله فى سياق قضية معينة، خاصة القضية الفلسطينية، وأن تلك الحساسية تبدو مفرطة أحياناً، وتعكس نوعاً من التردد أو عدم الاقتناع الكافى بالأهلية القيادية. صحيح أن هناك من ينبرى دائماً لتأكيد أن مصر تقوم بدور قيادى إقليمى، ويذكرنا دائماً بأنها دولة محورية، وأن ذلك قدرها بحكم التاريخ والجغرافيا والمخزون الثقافى والفاعلية السياسية. لكن الصحيح أيضاً أن ذلك كثيراً ما يأتى فى

سياق حملات صحفية متبادلة، إما فى مواجهة نقد يوجه من قبل الصحافة الأمريكية، أو من قبل صحافة عربية، أو مشهد عفوى أو حتى منظم تنظمه دولة عربية ما، أو تصريح لمسئول عربى أو حتى لمراقب ومتابع للتطورات، فى إحدى الفضائيات، يتضمن عبارات نقدية لمواقف مصرية، يراد بها توجيه رسالة أو لفت نظر مصر بوجود رؤية أخرى لذات القضية العربية، أو لفت النظر بخطأ ما أو ثغرة معينة يجب سدها. وهنا تبدو الحساسية المصرية فى أكثر صورها تعبيراً عن الذات، وكأن هذه الأمور العابرة، والتى يمكن الاستفادة من بعض ما فيها من نقد موضوعى إن وجد، أن تمحو الدور والتأثير المصرى، أو تعلن نهايته.

إن تلك الحساسية من النقد باتت هاجساً عند كثير من المؤسسات المصرية، وبـدلاً مـن الاسـتفادة منها، والتعامل معها بثقة واقتدار، فإذا بها تتحول إلى زفة إعلامـية أحـياناً، تأتى غالباً بعكس النتائج المرجوة، أو بعمل عنيف لا يتوافق مع طبيعة النقد أو الرسالة الضمنية الموجهة. ولعل ذلك ما يجعل البعض من الممانعين لـدور مصـرى فـاعل -سواء فى دول عربية أو فى دول كبرى- يعملون على توظـيف مثل هذا الرد المصرى القائم على فرط حساسية غير مبررة، لحصر هذا الـدور فى نطاق معين، أو جعل هذا الدور ذى تكلفة أعلى مما تتحمله مصر. وفى يقينى أن تلك الطريقة من الكارهين لدور مصرى فاعل، ستظل قائمة، وسيُعمد إلى توظـيفها فـى اللحظات التى تقترب فيها من تحقيق أهداف مصرية وقومية كبرى معاً. وفى يقينى أيضاً أن السياسة المصرية مطلوب منها ألا تقع فى هذا الفخ، وألا تحـول مـثل هـذه المواقف إلى ردود فعل أمنية أو حصار إكراهى. إن قدراً من الـتجاهل المتعمد مطلوب، وقدراً آخر من الثقة بالنفس، شرط لازم، وفعل مستمر واضح المعالم والخطى هو الرد المناسب.

تـبدو الحساسـية المصـرية من الاعتراف بدور عربى، ليس بالضرورة حصـرياً، من الاتهام بأنها تحولت إلى ممارسة سياسة ناصرية، عادة ما تتهم بأنها كانت قومية وتعبوية ومفجرة لصراعات، وأدت إلى انتكاسات عربية كبرى. وكأن

على مصر أن تتخلع تماماً من تاريخها وتحدث قطيعة مع نفسها، وأن لا تحاول أن تستفيد أيضاً من خبراتها المختلفة.

ثانياً : إصلاح الجامعة العربية .. نحو رؤية مصرية متكاملة

مـــا أن انتهـــت وقائع العمليات الحربية اليومية فى العراق، وبدأت ملامح احتلال عسكرى أنجلو- أمريكى لهذا البلد العربى، حتى انطلقت السهام والانتقادات للمؤسســـة الإقليمـــية العربية، باعتبارها مسئولة عما وصل إليه الحال العربى من عجز وفشل. وبعيداً عن أن معظم هذه الحملة قد انطلق من افتراضات غير علمية، وبعضـــها قـــام علـــى افتراض أن هناك عرباً منتصرون وآخرين مهزومين، فإن الاتجاهـــات الكـــبرى الـــتى عبرت عنها توضح الخيارات التى انتهى إليها التفكير العـــربى بشـــأن مســـتقبل الـــنظام العـــربى. وفى حين ظهرت إشارات -صحفية بالأســـاس- قوامها الحاجة إلى إنشاء مؤسسة إقليمية جديدة أكثر فعالية وتستند إلى معايـــير الانتقائـــية فـــى العضـــوية ومزيد من الالتزامات المتبادلة بين الأعضاء وبعضهم، فإن الاتجاه الرسمى العام يبدو منصباً على بقاء الجامعة واتخاذ عدد من الإصـــلاحات الجوهرية فى آليات عملها. وهو ما جسده الموقف المصرى إلى حد كبير.

واقع الأمر أن هذه الاتجاهات الناقدة عكست تصورات كبرى بشأن مستقبل الجامعـــة بداية من البقاء فى صورتها الراهنة كحد أدنى، وباعتبار أن إنهاء دورها ووجودهـــا فى اللحظة الراهنة سيفقد العرب مؤسستهم الإقليمية الجماعية الوحيدة، ولن يكونوا بقادرين على بناء أى مؤسسة أخرى فى المستقبل. ومروراً بالتمسك بها مع إصلاح أبرز عيوبها وفق تدرج زمنى وبعد دراسات معمقة وتوافق عربى على الإصلاحات الممكنة، ونهاية بالتخلص منها نهائياً والبحث عن صيغ مؤسسية إقليمية جديـــدة بصورة انتقائية تعكس توافق الراغبين، تماماً كصيغة تحالف الراغبين التى اتبعتها الولايات المتحدة فى حربها ضد العراق.

من الواضح أن المواقف العربية الرسمية، حتى بما فيها الأكثر انتقاداً للجامعة العربية، لم تصل إلى استنتاج نهائى بإنهاء دورها أو بضرورة الانسحاب فوراً من المؤسسة الإقليمية، بل التمسك بها وإصلاح أبرز مكامن الخلل فيها. مع الأخذ فى الاعتبار موقف ليبيا الخاص والذى يمكن ربطه بتحولات السياسة الخارجية الليبية نفسها أكثر من ربطه بالتحولات فى النظام العربى نفسه.

ومن خلال متابعة تصريحات الرئيس مبارك فى الفترة اللاحقة مباشرة على بدء العدوان العسكرى على العراق، وبصفته رئيس الدولة العربية الأكبر والتى بها مقر الجامعة بنص الميثاق، يمكن بلورة موقف مصر على النحو التالى:

١- إن الجامعة العربية كمرآة عاكسة للتفاعلات العربية لا تتحمل وحدها مسئولية الفشل أو العجز فى منع الحرب على العراق، لأنها فى ذلك تتساوى مع مؤسسات أخرى دولية أكثر قوة وتماسكاً، كالأمم المتحدة، ولكنها فشلت فى السيطرة على الملف العراقى ولم تنجح فى منع الحرب والعدوان وإعمال القانون الدولى.

٢- إن الحرب على العراق ثم احتلاله لاحقاً يشكل تحدياً لكل العرب ولكل مفاهيم وسياسات العمل العربى المشترك اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. وبصفة خاصة نظام الأمن الجماعى العربى الذى بلورته اتفاقية التعاون الاقتصادى والأمن العربى المشترك لعام ١٩٥٠، والذى يتطلب تطبيقه إعمال البنود الاقتصادية أولاً وصولاً إلى سوق عربية مشتركة، وتفعيل المؤسسات الأمنية المنصوص عليها فى الاتفاقية كاللجنة العسكرية العربية والتدريبات المشتركة ووضع الخطط العسكرية اللازمة.

٣- إن الحرب كشفت الحاجة إلى ضرورة أن يكون هناك قدر من التنسيق المؤسسى بين العالم العربى ككل وبين القوى الإقليمية المحيطة بالدول العربية دون إسرائيل- والتى لا تتصادم سياساتها مع المصالح العربية نفسها، بل يمكن أن تشكل إضافة لحماية تلك المصالح، وفى المقدمة كل من إيران وتركيا.

٤- إن الحــرب واحتلال العراق يطرحان تحديات كبيرة على الأمن العربى عامة، وعلــى أمن بعض الدول العربية خاصة، مثل سوريا ولبنان اللذين يتعرضان لضغوط أمريكية وإسرائيلية مباشرة وسافرة.

٥- إن ثمــة حاجــة لاتخاذ عدد من القرارات التى تعكس حساسية عربية للتكيف والمواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة.

٦- إن العالم العربى مطالب بمساعدة الشعب العراقى لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن، وتشكيل حكومته التى تحظى بقبول وشرعية العراقيين أنفسهم، وبحماية الدولة العراقية موحدة إقليمياً وغير قابلة للاختراق من قبل القوى الإقليمية أو الدولية المختلفة.

هــذه العناصر تعنى فى الواقع العملى تمسكاً مصرياً بالجامعة العربية من جانــب، ولكــن وفق أسس جديدة تبلور استيعاب الدروس المستفادة من فشل العمل العربى المشترك طوال العقود الثلاثة الماضية تحديداً، وكما تجسدت أخيراً فى ظل تطــور الأزمــة العراقية وصولاً إلى انتهاء العراق كبلد محتل. وكان قول الرئيس مــبارك واضــحاً فى خطابه فى الأول من مايو "أن مصر ستتقدم قريباً باقتراحات محــددة تهدف لإعادة ترتيب البيت العربى، بما يحقق مصالحنا الجماعية من جهة، ويتفق مع روح العصر ومتطلباته من جهة أخرى".

وبــنظره ســريعة على هذا القول يتضح ثلاثة عناصر متكاملة، أولها، أن مصر تتمسك ببقاء الجامعة، لأن البديل عن ذلك يعنى الدخول إلى ساحة المجهول بكــل تــبعاته، وأيضــاً سيفقد العرب ومصر معاً، مؤسسة إقليمية يمكن تطويرها وإصــلاحها، ولكــن لا يمكن بناء غيرها إذا ما اندفع البعض ناحية إنهاء دورها. وثانــيها، أن مصر باتت تدرك أن عليها دوراً مباشراً فى إصلاح الجامعة العربية، وأن تسهم بذلك من خلال رؤية شاملة وليست جزئية، ولكن شريطة أن تنال التأييد العــربى. وثالــثها، أن الهدف من إصلاح الجامعة أمران؛ حماية المصالح العربية والتكيف مع روح العصر ومتطلباته.

وبالــرغم من عدم طرح التصور المصرى رسمياً، فإنه يمكن بلورة خمسة عناصر متكاملة مستندة إلى تصريحات مختلفة للرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة، وهى على النحو التالى:

١- إعــادة الــنظر فــى نظام اتخاذ القرارات، أى تغيير نظام التصويت من الإجمــاع إلــى الأغلبية، مع إلزام الموافقين على قرار ما الالتزام العملى بتطبيقه، وترك حرية الالتزام من عدمه للذين لم يوافقوا على القرار أصلاً.

٢- إنشــاء جهــاز عربى لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، على أن يكون له الصفة الالزامية، وربما القدرة على توقيع العقوبات على الطرف المخالف والرافض الالتزام بالاحكام الصادرة.

٣- الإســراع فــى تطبيق القرارات والاتفاقيات الخاصة بإنشاء سوق عربية مشــتركة فــى مدى زمنى محدد، كوسيلة لتحفيز نهضة عربية اقتصادية والمساعدة فى إصلاح الخلل القائم فى الاقتصادات المحلية، ولتحقيق ترابط أكــبر بيــن البلدان العربية وبعضها، وكخطوة رئيسية نحو تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك لاحقاً.

٤- تغيير نظام العضوية وجعله ذى مستويين؛ الأعضاء الكاملى العضوية وهم الــدول العربــية ذات السيادة والاستقلال الكامل، وعضوية مراقبين وهذه تمنح للدول الإقليمية وذات العلاقة القوية مع المنطقة العربية ككل، والنظر إلى هذه الوسيلة كآلية لتعظيم المصالح العربية مع هذه البلدان، لاسيما التى تتداخل جغرافياً ومصلحياً مع بعض أو كل الدول العربية.

٥- إنشاء جهاز أمنى عربى، تكون مهمته حفظ الأمن لكل الدول العربية وفق ترتيبات خاصة يتفق عليها.

وبغض النظر عن التفاصيل فى أى مشروع مصرى لتطوير الجامعة العربية، تظل هناك مسألة الأولوية. والواضح أن مصر الرسمية تفصل بين مستويين: الأولوية الاقتصادية، والأولوية السياسية/الاستراتيجية. والتفضيل المصرى يجنح لصالح المستوى الأول، استناداً إلى قناعة بأن تكوين أساس

اقتصادى قوى بين البلاد العربية وبعضها، من خلال منطقة تجارة عربية حرة، تتحول لاحقاً إلى سوق مشتركة، من شأنه أن يزيد من التداخل والتكاتف العربى – العربى، ومن ثم يشكل أساساً صالحاً لأى تكامل سياسى أو أمنى فيما بعد. ورغم منطقية الحجة نظرياً، إلا أن الشواهد تقول أن تجاهل البعد السياسى والأمنى تماماً أو حصرهما فى نطاق ضيق فقط بعمل اقتصادى تكاملى، من شأنه أن يضعف التكامل الاقتصادى نفسه، ولا يسمح له تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة معاً.

إن التكامل الاقتصادى العربى لا يمكن التقليل من شأنه، كما لا يمكن أيضاً التقليل من شأن الأبعاد السياسية والأمنية فى استعادة العافية للنظام العربى برمته. وكلاهما يتطلب السير معاً فى ذات الطريق دون أولوية قصوى لبعد، وتهميش لبعد آخر. فالإصلاح المطلوب للنظام العربى يفترض عنصرى الشمولية والجذرية. كما يفترض أيضاً مزجاً بين التحرك الرسمى الحكومى، والعمل الشعبى الحر. فأحد ثغرات النظام العربى الراهن تكمن فى كونه حكومياً بحتاً، وفى استبعاد المواطن العربى من همومه ومن المشاركة فى أعماله.

والمهم هنا أن يكون فى التطوير والإصلاح المرتقب مساحة للشعوب العربية والمجتمعات المدنية العربية من أحزاب وجمعيات لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية، لكى تتلاقى فيها، ومظلة تعمل من خلالها لمزيد من التواصل والتشابك. فبرلمان عربى يكون فى صلب النظام العربى الجديد أمر مطلوب تماماً كباقى عناصر الإصلاح الأخرى المتعلقة بسلوك الحكومات الرسمى. فبدون أساس شعبى يصبح كل شئ فوقياً، يسهل فصمه وتوجيه الضربات له.

ثالثاً : *العراق .. تحرير بعد الاحتلال*

يشكل العراق هاجساً لمصر، فوقوعه تحت الاحتلال يفرض بدوره سؤالاً عن ماذا يمكن لمصر أن تفعل لمساعدة "الشعب العراقى" لكى يسترد حريته وإستقلاله؟. هنا يبدو الأمر وله عدة مسارات ما بين مصرية خالصة، وأخرى مصرية بالمشاركة مع القوى الفاعلة عربياً وإقليمياً.

على الصعيد المصرى، هناك ما يمكن ملاحظته كعنصر جديد فى التحرك المصرى، وقوامه الانفتاح على القوى العراقية الفاعلة، والتى كانت معارضة قبل سقوط النظام السابق، وباتت الآن القوى المرشحة لأن تقود إعادة بناء العراق سياسياً أو على الأقل المشاركة فى هذا البناء بالتوافق والتنسيق مع قوة الاحتلال فى مرحلة أولى، ثم كحكومة مستقلة فى مرحلة تالية. وهو ما وضح من خلال استقبال مصر لكل من وفد يمثل مجلس الثورة الإسلامية برئاسة إبراهيم حمادى، ووفد كردى برئاسة برهام صالح، رئيس "حكومة" الاتحاد الوطنى الكردستانى شمال العراق، والسيد عدنان الباجه جى، المعارض المستقل ورئيس تجمع العراقيين المستقلين.

يمثل هذا الانفتاح المصرى على هذه القوى خطوة فرضتها التغيرات الجذرية فى العراق، ولكنه يطرح أيضاً أسئلة كبرى لا تخص مصر وحدها فى الحقيقة، حول الأسلوب المناسب للتعامل مع قوى معارضة لأحد الحكومات أو النظم العربية، والتى كان لمصر علاقة رسمية معها. وهناك سؤال يفرض نفسه، لماذا لم يكن هناك أى اتصال مع المعارضة العراقية أو مع بعضها أو كانت فى أقل من الحدود الدنيا، فى الوقت الذى وفرت فيه مصر اتصالاً دائماً مع قوى المعارضة السودانية، وحافظت أيضاً على علاقة طيبة مع الحكومة السودانية نفسها؟ هذان السؤالان يفرضان البحث المعمق فى مسألة طبيعة الدولة العربية ذاتها، وفى كيف يمكن للدول العربية أن تكون -من خلال أدوار مسئولة- وسيلة أو قناة سياسية لاحتواء التوترات السياسية التى يمكن أن يشهدها أى بلد عربى آخر، يفتقد للحريات ويمنعها عن قطاعات من أبناء شعبه.

على صعيد المعلن مصرياً إزاء العراق، فإن المطلوب أن يكون بقاء الاحتلال لأقصر مدة ممكنة، وأن تستغل هذه المدة فى مساعدة العراقيين على حل المشكلات الأمنية العاجلة، وتشكيل حكومة مؤقتة تتولى إدارة البلاد، تمهيداً لتشكيل حكومة عراقية معترف بها تتولى حكم البلاد بعد إنتهاء الاحتلال. والواضح أن

هناك تخوفات مصرية -حسب قول الرئيس مبارك- من أن يجرى "تشكيل توازن دينى أو عرقى زائف فى العراق لأغراض ترتبط بمصالح خارجية".

إن رغبة مصر فى إنهاء الاحتلال الأمريكى بأسرع وقت ممكن، تفسر عدم رضاها عن القرار الدولى ١٤٨٣ الذى قنن ما يمكن وصفه وصاية أمريكية بريطانية على شئون العراق، كما همش إلى حد بعيد دور الأمم المتحدة فى الشأن العراقى السياسى. وهو ما أوضحه الدكتور/ أسامة الباز، المستشار السياسى للرئيس مبارك، بقوله "إن الولايات المتحدة وبريطانيا تمثلان سلطات احتلال للعراق وليس سلطات إدارة أو سلطات لها سيادة" فى هذا البلد. ومضيفاً أن مصر ترغب فى أن يتم تشكيل حكومة عراقية بأسرع وقت على أساس أن قضية العراق مهمة جداً كما أنها فى منتهى الخطورة، فضلاً عن أن هذا الوضع لا يمكن السماح باستمراره طويلاً.

إن دوراً مصرياً فى الشأن العراقى يظل مطلوباً، ليس فقط من قبيل تقديم خبرات فى مجالات بعينها -القانونى والقضائى مثلاً كما لمح إلى ذلك أحد الشيوخ الأمريكيين أثناء زيارته للقاهرة- أو من قبيل الحصول على بعض تعاقدات لشركات مصرية فى مجال المقاولات، أو الحصول على صفقات تجارية لتصدير سلع مصرية، فرغم أهمية كل ذلك، فإن نظرة أكثر شمولاً لا تتعلق بانهاء الاحتلال تبدو أمراً لا غنى عنه. وهنا تبدو الحركة المصرية فى الإطار العربى مسألة أساسية، بحيث تعنى بوضوح وضع تصور عربى مشترك لغرض استعادة العراق إلى المظلة العربية، يكون هو نفسه عاملاً مساعداً على سرعة إنهاء الاحتلال واستعادة سيادته. ويفترض هذا التصور أن تفعيل عضوية العراق فى النظام العربى تتطلب تشكيل حكومة عراقية خالصة ذات شرعية وقبول من الشعب العراقى نفسه، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بعد زوال الاحتلال، أو يكون ضمن تصور واضح لإنهاء الاحتلال نفسه. بعبارة أخرى توظيف الشرعية العربية لمساعدة العراق على استعادة استقلاله كاملاً. ومن هنا يأتى أهمية العزوف المصرى عن التعامل مع أية إدارة مدنية أو عسكرية أجنبية للعراق، وعدم منحها أية شرعية سياسية، حتى لو تم

التعامل معها كأمر واقع لتصريف بعض الأمور الإنسانية أو التجارية أو ما شابه، التى تكون مصر طرفاً فيها. والإصرار على تسريع عملية تشكيل حكومة انتقالية عراقية بتعاون كامل من كل الأطراف العراقية دون استثناء، كما يأتى أيضاً أهمية الانفتاح المصرى على تشكيلات عراقية كانت تشكل فى السابق بعضاً من المعارضة العراقية.

التحرك المصرى عربياً، يتفق أيضاً مع التحرك إقليمياً، وهو ما أشار إليه الرئيس مبارك بقوله إن الهدف هو وضع الأسس التى يمكن أن نتعامل بمقتضاها مع السلطة الموجودة فى العراق، أو التى يمكن على أساسها الاعتراف بها، وأهم هذه الأسس أن تكون الحكومة العراقية الجديدة وطنية وغير مفروضة من الخارج، وتحظى بقبول وتأييد جميع فئات الشعب العراقى، وأن تكون ممثلة تمثيلاً حقيقياً لكل طوائف الشعب العراقى، حتى وإن كانت حكومة انتقالية لوضع القواعد الخاصة للانتقال الديمقراطى للحكم (الأهرام ٢ مايو ٢٠٠٣)

وبالنظر إلى هذا التصريح يتضح أن مصر يمكن أن تعترف بحكومة انتقالية عراقية وأن تتعامل معها، شريطة أن يكون ذلك مرحلة من بين عدة مراحل تهدف فى النهاية إلى إنهاء الاحتلال، والانتقال إلى حكومة عراقية عادية وممثلة لكل العراقيين.

المهم هنا أن أى حركة مصرية عربياً أو إقليمياً تتطلب بدورها تنسيقاً وتشاوراً مستمراً مع تلك القوى المعنية مباشرة بالملف العراقى. والنقطة المهمة كيف يمكن لهذه المشاورات أن تتحول إلى آلية تحقق وحدة العراق الإقليمية والامتناع عن التدخل فى شئونه أو تفجيره من الداخل، أو التأثير على نمط الحكم المقبل؟. إن استعادة الشرْعية للحكم فى العراق جنباً إلى جنب إنهاء الاحتلال، وإن تطلبت دوراً وتحركاً مصرياً نشطاً، فإن ذلك يتطلب أيضاً عملاً مع قوى إقليمية أخرى لا يمكن تجاهلها. ومن هنا ضرورة التعامل الواقعى مع إيران أياً كانت التحفظات المصرية التى تمنعها من استعادة العلاقات الدبلوماسية معها كاملة.

إن التداخل بين التحرك عربياً والتحرك إقليمياً لم يعد يمكن فصمه، وهو ما أبرزه مشاركة مصر فى المؤتمر الإقليمى الذى عقد فى الرياض فى ١٩ أبريل ٢٠٠٣، وكان بصورة أو بأخرى امتداداً للمؤتمر العربى الإقليمى الذى دعت إليه تركيا فى أنقرة، وتحدد غرضه فى وضع تصور إقليمى لمنع الحرب. وفى مؤتمر الرياض الذى ضم السعودية والأردن وسوريا والكويت ومصر والبحرين بصفتها رئيس مؤتمر القمة العربى للعام الحالى والجارين الإقليميين تركيا وإيران، تم التوصل إلى عناصر مشتركة بشأن المستقبل العراقى وجاءت على النحو التالى :

١- التأكيد على التزامات القوات المحتلة بموجب معاهدة جنيف بحفظ الأمن والاستقرار بما فى ذلك الحريات المدنية والحقوق والتراث الثقافى لشعب العراق، ويشدد على التزام القوات المحتلة بالانسحاب من العراق والسماح للعراقيين بمزاولة حقهم فى تقرير المصير.

٢- تأكيد التزامهم بالاستقرار والوحدة الإقليمية للعراق الموحد غير المقسم.

٣- التأكيد على أن يتولى شعب العراق إدارة شئونه بنفسه كما أن أى استغلال لموارده الطبيعية يجب أن يكون متفقاً مع إرادة حكومة العراق الشرعية وشعب العراق.

٤- التأكيد على أهمية قيام حكومة ديمقراطية كاملة التمثيل فى العراق فى وقت مبكر، وذلك وفقاً لدستور يرتضيه شعب العراق ويصادق عليه مع العيش فى سلام مع جيرانه واحترام المعاهدات الدولية والإقليمية والثنائية.

٥- التأكيد على الدور المركزى للأمم المتحدة فى التعامل مع أوضاع عراق ما بعد الحرب.

٦- تأكيد الاستعداد لتقديم أية مساعدات مطلوبة للشعب العراقى بما فى ذلك المشاركة فى الجهود الدولية فى هذا الصدد سواء كانت مساعدات إنسانية أو إعادة تأهيل العراق.

٧- عدم الموافقة على الاتهامات الموجهة ضد سوريا. وتأييد المبادرة السورية المقدمة لمجلس الأمن لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن هذا الترابط بين العربى والإقليمى فى معالجة الأزمة العراقية يفتح الباب أمام نموذج تفاعلى إيجابى بين العرب وجيرانهم الإقليميين، وهم الذين طالما عبروا عن شكوكهم إزاء القومية العربية والعمل العربى المشترك باعتباره موجها إلى مصالحهم الذاتية، وهو نفسه الذى يبرر إدخال عضوية المراقبين إلى صلب نظام العضوية فى الجامعة العربية كأحد آليات تطوير عمل الجامعة، وفى الوقت نفسه تطوير العلاقات العربية الإقليمية إجمالاً. وهنا يجب التفرقة بين منح عضوية المراقبين لدول كتركيا وإيران وإثيوبيا والسنغال وكينيا وغيرهم من الدول التى تتشارك مع الدول العربية حدودها الجغرافية وتتأثر بما يجرى فى المنطقة العربية على نحو أو آخر، كما تتأثر المصالح العربية العريضة بما يجرى فى هذه البلدان، وبين حالة إسرائيل. فالآخرون وإن عبروا فى بعض الأحيان عن هواجس تجاه بعض المواقف والسياسات العربية، فهم لا يحملون معهم مشروعات استعمارية استيطانية ولا يمثلون تهديداً أمنياً استراتيجياً كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، الأمر الذى يفرض إيجاد مثل هذه التفرقة ووضع شروط لعضوية المراقبين وبحيث تمنع هذه العضوية عن إسرائيل فى ظل وضعها الاستعمارى الراهن.

رابعاً : *القضية الفلسطينية*

رغم خطورة ما جرى ويجرى فى العراق، تظل القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر -ومن زوايا عدة- تخص الأمن القومى المصرى والدور الإقليمى، قضية القضايا العربية والإقليمية. إنها القضية الأم التى يتفرع عنها الكثير من القضايا، بداية من الاستقرار الإقليمى، ومروراً بالإرهاب، ونهاية بتنشيط العلاقات مع الولايات المتحدة. وكان الرئيس مبارك واضحاً حين أشار فى كلمته يوم ٢٥ أبريل ٢٠٠٣، "لا ينبغى أن يحجب ما يجرى فى العراق عنا رؤية المخاطر الضخمة التى

يمكن أن تحدق بالمنطقة" وهى المخاطر التى تستند إلى أسباب عدة منها "غياب جهد دولى منظم يرعى مسيرة السلام بين العرب والإسرائيليين، يضع خريطة الطريق للتنفيذ الصحيح تحت رقابة دولية محايدة"

بمعنى آخر أن مصر ترى فى حل القضية الفلسطينية المفتاح الذى يمكن أن يفتح أبواب الاستقرار فى المنطقة، وأن هذا لا يحدث إلا بتكامل الأدوار المصرية، والعربية والإسرائيلية والفلسطينية، وفق خطة الطريق، وبمشاركة دولية فاعلة، تقودها بالطبع الولايات المتحدة، وتكون تحت رقابة دولية محايدة.

الواضح الآن أن اهتمام الولايات المتحدة والرئيس بوش شخصياً بتطبيق خريطة الطريق، وأيا كانت دوافعه الشخصية أو الانتخابية، بات يشكل بدوره تغييراً مهما فى مسار القضية الفلسطينية، ومسار عملية التسوية. وإذا كانت مصر -وقوى عربية أخرى- طالبت إدارة بوش بدور سياسى وتدخل مباشر فى العملية وممارسة ضغوط على إسرائيل، فإن الأمر لن يخلو من تكلفة يتوجب دفعها عربياً ومصرياً. وهنا يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- إن حرص مصر على شمول التسوية السياسية وعدالتها، وهو الموقف المعلن مراراً وتكراراً، ينبغى التمسك به فى هذه المرحلة بالذات، وعدم الوقوع فى أسر تقديم تنازلات للولايات المتحدة أو إسرائيل نظير تفضل الأولى بالاهتمام وقدر من الجدية، وإصرار الثانية على أخذ أكبر مقابل ممكن عربياً ومصرياً، مقابل أى تنازل تافه وشكلى تقدم عليه.

٢- إن الجدية الأمريكية التى تبدو الآن فى دفع تطبيق خريطة الطريق، ينبغى ألا تؤخذ باعتبارها نهاية المطاف، فكثيراً ما بدأت أمريكا متحمسة لما تفعل، ولكنها تقف فى منتصف الطريق أو تخرج منه تماماً، وذلك حين يتطلب الأمر ضغطاً أكبر نسبياً على إسرائيل. بعبارة أخرى عدم أخذ تلك الجدية الأمريكية الأخيرة، وكأنها ستدوم طويلاً. فانتظار الأسوأ والاستعداد له يظل خياراً حكيماً فى كل الأحوال.

٣- رغم قوة ونفوذ الدور الأمريكى، وعدم الاستغناء عنه فى ظل الظروف الراهنة، فإن الحكمة تقتضى أيضاً ألا يتم تجاهل الدور الأوروبى، أياً كانت القيود والمحدودية التى يتحرك فيها، بل ينبغى الإصرار على دور أوروبى، لا سيما فى مراقبة التنفيذ للمراحل المختلفة لخطة الطريق.

٤- إن مصر ستطالب بتحركات معينة، من قبيل المساعدة فى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أو توظيف ثقلها المعنوى فى التوصل إلى صيغة تنسيق فلسطينى بين السلطة والحكومة والفصائل الفلسطينية المعارضة. وبدون أن يكون هناك مقابل واضح وإيجابى لمثل هذه الأدوار، ينعكس إيجابياً على المسار الفلسطينى، سيكون من الخطأ الكبير القيام بتلك الأدوار.

مجمل القول، إن دوراً قيادياً لمصر فى مضمار ومشكلات النظام العربى ما بعد احتلال العراق، لم يعد ترفاً، بل واجب تحتمه اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية جنباً إلى جنب المصلحة العربية العامة. فمصر والعرب جميعاً صنوان، إلا لمن يريد غير ذلك فهذا شأنه. ومن المرجح بل من المتوقع بقوة أن تعلو بعض الأصوات الحاقدة، وأن تثير غباراً على كل جهد مصرى يسعى إلى رفعة العروبة والمصالح العربية، وأن يتنادى البعض إلى إجهاض هذا الجهد فى مهده، باعتباره جهداً لم يعد متوافقاً مع طبيعة العصر ومتطلبات المكانة الطبيعية التى يرون أن مصر لم تعد أهلاً لها. ومسعى هؤلاء تحديداً، ليس محاصرة الدور المصرى وحسب، بل دفع النظام العربى دفعاً ناحية الزوال والفناء الذاتى. ومن ثم وجب التحذير منهم، ووجبت مواجهتهم بكل قوة، وعلى القائمين على شئون إصلاح النظام العربى من مصر ومن البلدان العربية الأخرى الغيورة على عروبتها وحضارتها واستقلالها الحقيقى وليس الشكلى، أن تضع أيديها معاً فى وجه هؤلاء، كما فى وجه دعاة الصهيونية والخضوع لرغبات الاحتلال الإمبراطورى الأمريكى.

[١٠]

آفاق التنسيق والتشاور المصرى مع إيران وتركيا*

د. محمد السعيد إدريس

يعتبر الغزو الأمريكى – البريطانى للعراق، وإصدار مجلس الأمن الدولى للقرار رقم ١٤٨٣ الخاص بمنح القوات الأمريكية – البريطانية شرعية احتلال العراق، علامة فارقة ليس فقط فى تاريخ الوطن العربى والشرق الأوسط بل وأيضاً فى تاريخ المنظمة الدولية ومستقبل النظام العالمى ولاشك أن تداعيات هذه التطورات على الوطن العربى وإقليم الشرق الأوسط ستلعب دوراً أساسياً فى تحديد المستقبل السياسى للإقليم وأنماط تفاعلاته، وأدوار القوى الإقليمية وفى مقدمتها مصر .

ما هى آفاق الدور الإقليمى لمصر؟ وما هى التحديات؟ وما هى الفرص التى سوف تفرضها تلك التطورات على هذا الدور؟

وما هى بالتحديد نماذج العلاقات المحتملة بين مصر وكلٍ من إيران وتركيا ؟

أولاً : احتلال العراق والبيئة الإقليمية

عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأت مراكز البحوث والدراسات الأمريكية، وبالذات تلك التى لها صلات وثيقة بمراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة، الترويج لثلاثة أفكار يجب أن تحكم قرار السياسة الخارجية الأمريكية وهى:

- أفول عصر الدولة القومية .
- تراجع مفهوم سيادة الدولة على أراضيها .
- حق التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

* نص مكتوب

هذه الأفكار الثلاثة تحولت إلى واقع ملموس عقب نجاح الغزو الأمريكى- البريطانى للعراق، وجاء صدور القرار ١٤٨٣ الذى منح قوات الاحتلال الأمريكية – البريطانية حق الإشراف على اقتصاد العراق ومستقبله السياسى، والاعترف بأن لهذه القوات سلطة ومسئولية محددة فى العراق .

لكن يبقى السؤال الأهم : هل هذا الذى حدث للعراق بداية أم نهاية ؟ وسيلة أم غاية ؟ بمعنى آخر، هل ما حدث هو أحداث خاصة بالعراق وحده أم أنها سياسة أمريكية عامة قابلة للتطبيق فى دول أخرى وأقاليم أخرى إذا اقتضت الضرورة ؟

لقد تحدث أكثر من مسئول أمريكى كبير وخاصة الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش ووزير خارجيته كولن باول عن أن ما سيحدث للعراق هو مقدمة لإعادة رسم الخرائط السياسية فى الشرق الأوسط، وأن ما سيحدث فى العراق من تغيير سيكون نموذجاً لما يجب أن يحدث فى دول المنطقة الممتدة من البحرين وحتى موريتانيا. وبعد الاحتلال الأمريكى – البريطانى للعراق أعلن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى فى حديث لصحيفة "وول ستريت جورنال" (٢٠٠٣/٥/٢٧) "أن بناء نظام ديمقراطى فى العراق سوف يتطلب وقتاً" إلا أنه أكد أن "العراق سيكون نموذجاً للانتقال من نظام تسلطى إلى نظام مستقل ويثق بقدرات شعبه"، كما أكد أن "الولايات المتحدة لن تسمح لجيران العراق بخلق جمهورية إسلامية على النمط الإيرانى" وحدد رامسفيلد فى هذا الحديث مجموعة المبادئ التى ستحكم الدور الأمريكى فى العراق وهى :

" بناء سلطة فاعلة توضع فى يد العراقيين فى أقرب فرصة ممكنة ، وتوفير الأمن، والإلتزام بالبقاء فى العراق مع الإلتزام بالرحيل عنه حالما يتحقق الاستقرار، وتوفير شروط حياة وخدمات أفضل للعراقيين، وترقية العراقيين الذين يشاركون فى الهدف لبناء عراق حر حديث، وإزالة البعثوية من الحياة السياسية العراقية، وتقديم مجرمى الحرب إلى العدالة، وإعادة بناء النسيج الاجتماعى العراقى، وحل نزاعات الملكية بوسائل سلمية، وإقامة نظام اقتصادى حر، واستخدام

ثروة العراق النفطية لمصلحة الشعب العراقى، ومنح عقود البناء لأولئك الذين يستخدمون عمالاً عراقيين وللدول التى تدعم تحرير العراق " ، هذه المبادئ تكشف عن حقيقة مهمة هى أن الاحتلال الأمريكى – البريطانى للعراق مستمر .

لكن هناك حقائق أخرى لا تقل أهمية أبرزها :

- أن الـــنجاح الأمريكى فى العراق متوقف على القدرة الأمريكية فى فرض الأمن والاستقرار الذى تريده فى العراق .
- أن أمن واستقرار الأمريكيين فى العراق يتوقف على مدى قبول العراقيين للدور الأمـــريكى ، ولعـــل فى تفجر ما يمكن تسميته بـــ " إرهاصات " مقاومة وطنية عراقية ما يكفى لإلقاء مزيد من الغموض بالنسبة للمستقبل الأمريكى فى العراق.
- أن هـــذا الأمـــن والاســـتقرار للأمريكيين فى العراق لن يتم بمعزل عن توافق أمريكى مع دول الجوار الإقليمى للعراق : إيران فى الشرق وتركيا فى الشمال وســـوريا فى الغرب ، وهو توافق مشكوك فيه فى ظل هيمنة العامل الإسرائيلى علـــى القـــرار الأمريكى الشرق أوسطى ، وفى ظل التداخل الشديد بين العراق وفلسطين .

ونســـتطيع أن نقول أن المستقبل السياسى والأمنى للعراق هو الذى سيحسم معادلـــة الـــتوازن الإقليمى فى الشرق الأوسط بين أحد خيارين يتنافسان جدياً على مستقبل الشرق الأوسط .

الأول : خيار : إيران – العراق – سوريا .

والثانى : خيار : تركيا – العراق – إسرائيل .

فاســـتقرار ســـوريا وإيران لن يتحقق دون حسم مستقبل العراق فى صالح معادلـــة تحالف إيرانية – عراقية – سورية، الأمر الذى يفرض تفاعلات صراعية لكل من إيران وسوريا مع الاحتلال الأمريكى– البريطانى للعراق .

واستقرار إسرائيل لن يتحقق هو الآخر إلا بحسم مستقبل الوجود الأمريكى فى العراق لصالح تحالف تركى – عراقى – إسرائيلى .

الصــــراع إذن يتركز حول العراق ومستقبل الوجود الأمريكى فى العراق، وهو وجود يرتبط بمستقبل الوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط، وهو الوجود الذى يــتوقف علــيه - بدرجة كبيرة - مستقبل المشروع الإمبراطورى الأمريكى ومعه يرتبط مستقبل المشروع الصهيونى فى الشرق الأوسط .

يتوقف مستقبل الوجود الأمريكى فى العراق على حسم صراعين فى وقت واحد. حسم الصراع فى العراق لصالح المشروع الأمريكى ، وحسم الصراع حول العراق -وبالذات فى إيران وسوريا- بما يسمح بامتداد منطقة النفوذ الأمريكى ابتداء من الحدود الغربية الصينية وحتى شواطئ البحر المتوسط. ولكن هذا الطموح الأمريكى يصطدم بالعقبة العراقية أولاً ، وبالعقبتين الإيرانية والسورية . فالسيطرة الأمريكية على العراق بات مشكوكاً فى نجاحها على النحو المأمول أمريكياً بتحويل العراق إلى قاعدة انطلاق جديدة للمشروع الأمريكى الإقليمى (الشرق أوسطى) والعالمى. والإدراك الإيرانى - السورى لاستحالة الحفاظ على المصالح، والأهداف الاستراتيجية فى البلدين دون إفشال المشروع الأمريكى فى العراق، ودون الصمود أمام الضغوط الأمريكية الرامية إلى إسقاط النظامين الحاكمين فى طهران ودمشق أو احتوائهما .

وهكذا تبدو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية شديدة التوتر، خصوصاً إذا أخذنا فــى الاعتــبار الــتوتر الراهن فى العلاقات التركية - الإيرانية؛ بسبب التداعيات السلبية للعزوف التركى عن التورط فى الحرب الأمريكية - البريطانية فى العراق وبسبب تورط القوات الأمريكية فى العراق باعتقال ١١ عسكرياً تركياً خلال مهمة لهــم فــى شمال العراق، الأمر الذى فجر " أزمة ثقة كبيرة " بين البلدين (على حد وصــف الجــنرال حلمــى أزكوك رئيس هيئة الأركان التركية)، وبسبب المستقبل الغــامض لخطة خريطة الطريق نتيجة الاستفزازات الإسرائيلية وإصرار شارون على تعقيد الموقف أمام رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن لإرباك العلاقة بين عباس وعرفات ومجمل فصائل المقاومة الفلسطينية .

ثانياً : مصر والخيار الصعب

كيف ستتعامل مصر مع هذه البيئة الإقليمية المتوترة ؟ السؤال يزداد تعقيداً في ظل مجموعة من التطورات أبرزها :

١- تداعى النظام الإقليمى (القومى) العربى أمام تجدد مشروع الشرق أوسطية بعد أحداث الغزو الأمريكى – البريطانى للعراق . ففى الوقت الذى فقد فيه النظام العربى (الرسمى) الكثير من مصداقيته ومكانته؛ بسبب عجزه عن القيام بدور للحيلولة دون تمكين الولايات المتحدة من غزو العراق، ثم عجزه فى الوقوف بجانب الشعب العراقى فى محنة الاحتلال، واضطراره إلى التعامل مع واقع الاحتلال كأمر واقع، فى هذا الوقت عادت دعوة الشرق أوسطية لتفرض نفسها مجدداً على المنطقة مدعومة بالدعوة الأمريكية لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية مع منطقة الشرق الأوسط. ولقد كان مؤتمر ديفوس الاقتصادى الذى عُقِد فى يونيه ٢٠٠٣ فى البحر الميت بالأردن بمشاركة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول، وبول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى للعراق، ووزير الخارجية الإسرائيلى وعدد من وزراء الخارجية العرب مؤشراً على جدية عودة الشرق أوسطية مصحوبة بأفول وتداعى الدعوة الوحدوية العربية، وتلعثم النظام العربى فى التفاعل مع التطورات الجديدة .

٢ توتر علاقات معظم القوى الإقليمية فى المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التوتر يشمل إيران وسوريا ويمتد إلى تركيا والسعودية التى شهدت علاقاتها مع الولايات المتحدة توترات حقيقية ظلت فى أغلبها مكبوتة ، لكنها اضطرت أحياناً إلى الخروج للعلن لتفصح عن تحول فى أولويات التحالفات الأمريكية فى الخليج لصالح الدول الصغيرة وعلى حساب الدول الكبيرة، بكل ما يعنيه هذا التوتر من دعم للضغوط الداخلية حول مستقبل النظام الحاكم فى السعودية، وبكل ما يعنيه هذا التحول، (كما ظهر مؤخراً فى اتجاه أمريكى لتصفية الوجود العسكرى الأمريكى فى السعودية وتكثيفه فى قطر والبحرين والكويت)، من توترات فى معادلة العلاقات الإقليمية الخليجية ومن

توترات فى حالة الاستقرار والتوازن الإقليمى، وهو التوازن المُعرَّض لمزيد من الاهتزاز على ضوء مستقبل الدور الإقليمى للعراق الجديد .

٣ التوجهات الجديدة فى السياسة الأمريكية التى باتت أكثر عدوانية وأكثر تشككاً نحـــو الآخريـــن، وبـــالذات فى الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فالولايـــات المـــتحدة لم تعد مستعدة لإعطاء ثقتها الكاملة لأى نظام فى الشرق الأوسط -وربما خارجه- كما أنها لم تعد تفكر فى دولة عربية صديقة أو أنظمة معـــتدلة، ولكن قررت أن تقوم مباشرة بما كان يمكن أن توكل به أنظمة صديقة فـــى الماضى . الأهم من هذا أن الولايات المتحدة أضحت أكثر استعداداً للتدخل فـــى الشئون الداخلية للدول، كما أنها لم تعد تقبل فى علاقات الآخرين بها بأقل من التبعية الكاملة . وشيوع معادلة "إما مع أمريكا أو عدوها" بات يهدد السيادة الوطنية لكثير من الدول الصديقة للولايات المتحدة .

٤ أن الولايـــات المتحدة لم تعد تقبل بدور إقليمى قائد لأى دولة من دول الشرق الأوسط ، ربما باستثناء إسرائيل .

فـــى ظـــل هذه التطورات يبدو جلياً أن دور مصر القومى والإقليمى يواجه بـــتحديات حقيقية . فمعظم تلك التطورات جاءت على حساب هذا الدور المصرى، لدرجـــة أن هـــذا الدور بات مضطراً لمواجهة الخيار الصعب بين أمرين أحلاهما شديد المرارة : فإما القبول بالانضواء تحت مظلة التبعية الكاملة للولايات المتحدة، ومـــن ثـــم تفويض واشنطن بتحديد أجندة مصر الإقليمية، ما يجب وما لا يجب أن تقوم به، وإما الصدام مع الإرادة الأمريكية فى المنطقة لصالح حزمة من التحالفات الإقليمية البديلة المشكوك فى جديتها .

خيار التبعية له من يروجون له وبقوة على مقربة من دائرة صنع القرار السياسى المصرى وربما من داخلها، أما خيار المواجهة فله من يصرخون من أجله دون أن تكون لديهم مرتكزات حقيقية للمراهنة على جديته وتحمل تبعاته .

خيار التبعية شديد الخطورة لأنه لا يضع الدور المصرى (إقليمياً وعالمياً) رهناً للإرادة والمشيئة الأمريكية فحسب، بل يضع مع هذا الدور المستقبل المصرى كله ليعيد مصر مجدداً إلى عهود الاحتلال السابقة، والنموذج الأمريكى فى العراق مـــازال فى بدايته أو مازال فى خطواته الأولى ومازال يحمل طموح الخروج من الحدود العراقية إلى الدول المجاورة .

فى إحدى زياراته للقاهرة عبر الكاتب الصحفى الأمريكى توماس فريدمان عن أحد الجوانب المهمة للتصور الأمريكى للدور الإقليمى لمصر بقوله : " إن قدرة مصـــر على قيادة المنطقة العربية فى اتجاه العولمة بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية سوف تكون هى المعيار الحاكم فى تحديد درجة فعالية الدور المصرى" . معنى هذا أن واشنطن ليست مع دور مصرى يقود الوطن العربى نحو أهداف تدفع إلـــى تجميع الدول العربية خلف راية تتعارض -بأى شكل من الأشكال- مع راية الهيمنة الأمريكية .

فعالـــية الدور المصرى تقاس فى نظر أمريكا بما تقوم به مصر من خدمة تيار العولمة الذى بات يمثل طابعاً أيديولوجياً طغى عليه مفهوم "الأمركة"، فالعولمة لـــم تعد تقاس من الناحية الفعلية ، بالأخذ باتجاه اقتصاد السوق وديمقراطية النظام السياســـى بقدر ما تقاس بمدى التبعية للولايات المتحدة وخدمة المصالح الأمريكية، حتى لو كانت هذه التبعية تتعارض مع الديمقراطية . أحد أبرز النماذج الحديثة على ذلـــك هـــو الانتقاد القاسى الذى وجهه بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكى للحكومة التركية لعدم مساندتها للولايات المتحدة فى غزوها للعراق .

ووجـــه ولفوفيـــتز هذا الانتقاد وهو يدرك أن عدم المساندة التركية للغزو الأمـــريكى للعـــراق كان إلتزاما من الحكومة بالديمقراطية بعد أن رفض البرلمان التركى إقتراحاً حكومياً بمساعدة القوات الأمريكية . الأسوأ من هذا أن وولفوفيتز لم يكـــتف بانـــتقاد الحكومة لكن عاتب العسكريين الأتراك "الذين لم يلعبوا دوراً قيادياً كان متوقعاً منهم فى هذه القضية" .

وهذا العتاب للعسكريين يمكن فهمه على أنه بمثابة تحريض للعسكريين للقيام بما كان يجب عليهم القيام به فى مثل هذه الظروف. وهو أمر ليس له فى الخبرة التركية إلا ترجمة واحدة ألا وهى أنه دعوة للانقلاب على الديمقراطية التى تعارضت مع المصالح الأمريكية .

أما خيار المواجهة فإنه بقدر ما يحمى المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية إلا أنه لا يخلو من المخاطرة ، فى ظل واقع يصعب فيه المراهنة على موقف عربى قوى وداعم للموقف المصرى، كما يصعب فيه المراهنة على موقف دولى (أوروبى روسى صينى) مساند ضد الولايات المتحدة .

ثالثاً : إيران وتركيا خيار ثالث

يكشف تحليل البيئة العربية والإقليمية أن مصر تواجه تحديات شديدة التعقيد لدورها العربى والإقليمى بسبب تداعيات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والغزو الأمريكى البريطانى للعراق، وبسبب المصاعب التى تواجه عملية السلام الفلسطينى الإسرائيلى، لكن التحدى الأهم، والذى يمكن اعتباره مقياساً حقيقياً لفعالية الدور المصرى، هو من ناحية كيفية الخلاص من شرك الوقوع فى مستنقع التبعية للولايات المتحدة وتحاشى تمكين واشنطن من توظيف مصر ودورها العربى والإقليمى لخدمة أهداف أمريكية تتعارض مع المصالح الوطنية والقومية، وهو من ناحية أخرى كيفية تحاشى الدخول فى صدام ومواجهة مع الولايات المتحدة فى المنطقة .

التحدى الحقيقى لمصر الآن هو كيف يمكن المحافظة على أعلى قدر من الاستقلالية للقرار الوطنى بعيداً عن أى هيمنة أجنبية، وكيفية توظيف الدور المصرى لخدمة المصالح الوطنية والقومية .

نحــن إذن أمام خيار ثالث غائب يمكن أن يتحقق من خلال حركة مصرية نشطة لتفعيل معادلة جديدة للتعاون العربى مع الإطار الإقليمى وذلك بتنشيط المثلث الحضـــارى العربى الإسلامى كما جسدته العلاقات التاريخية العربية – الفارسية- التركية .

هــذا التفاعل العربى – الإقليمى يمكن أن يكون من ناحية قوة دافعة جديدة لإعادة إحياء النظام العربى ، ويمكن أن يكون من ناحية أخرى بديلاً إقليمياً لدعوة الشرق أوسطية كما تريدها واشنطن ضمن إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكية مع الــدول العربــية، دون أن يعــنى ذلك رفضاً لتعاون حقيقى تجارى واقتصادى مع الولايات المتحدة . فمن الضرورى العودة إلى ترسيخ مفهوم أن شئون إقليم الشرق الأوســط مســئولية الدول الأعضاء فى الإقليم، وأن شئون الوطن العربى مسئولية الــدول العربــية، فــى محاولة ليس لعزل الدور الدولى، والأمريكى بالذات، ولكن للحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة بالقرار فى الإقليم .

الخطــوة الأولــى والأهم فى هذا الاتجاه يمكن أن تتحقق من خلال وضع إطار جديد لعلاقات إقليمية مميزة بين مصر وإيران وتركيا تأخذ فى اعتبارها السير فى اتجاهى التعاون الثنائى والثلاثى فى وقت واحد، خصوصاً وأن مثل هذا التفاعل المــزدوج يعمق من فرص زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الثلاث، ويساعد على احتواء القدر الأكبر من الخلافات الثنائية .

هناك فرص وهناك تحديات تواجه هذا الخيار الذى يبدو تكتيكياً أو مرحلياً حيــــث أنـــه يجــب أن يظل محصوراً ضمن مفهوم كونه "قاطرة" لتعاون إقليمى عــربى – إيــرانى – تركى، يمكن أن يستقطب على مراحل متتابعة دولاً عربية أخــرى مثل سوريا والسعودية، لكن سيظل العراق هاجساً ومحوراً غائباً عن هذا الإطار إلى أن يتم حسم مستقبله .

لقد سبق أن طرح عمرو موسى -الأمين العام لجامعة الدول العربية- فكرة إكســاب تركيا موقع العضو المراقب فى جامعة الدول العربية أثناء الجولة التى قام بهــا عــبد الله جــول وزير الخارجية التركى فى المنطقة أثناء الأزمة الأمريكية-

العراقـــية وقت أن كان جول رئيساً للحكومة التركية، ويمكن الآن تجديد هذه الفكرة بالنســبة لكلٍ من تركيا وإيران ضمن محاولة لطرح إطار إقليمى للعلاقات الإقليمية بدلاً من إطار الشرق أوسطية المعولمة الذى طُرِح فى مؤتمر ديفوس بالبحر الميت.

وهكذا يمكن العمل ضمن شبكة متكاملة من علاقات التعاون الإقليمى الثنائى (المصــرى - الــتركى، والمصرى - الإيرانى) والثلاثى (المصرى - التركى - الإيرانى) والإقليمى (جامعة الدول العربية + إيران + تركيا) .

وهـــناك ثلاث فرص حقيقية لدور مصرى قيادى ضمن هذه الأطر الثلاث للتعاون مع تركيا وإيران هى :

١ فرص التعاون الأمنى والاستراتيجى، لوضع أسس نظام أمن جماعى إقليمى، يضـــع مسئولية هذا النظام على دول الإقليم كبديل لاستحواذ الولايات المتحدة علـــى مقالـــيد الأمـــور فـــى المنطقة. مع الأخذ فى الاعتبار أن الأمن يرتبط بالمصـــالح وإذا لـــم يكن الأمن الإقليمى نابعاً من دول الإقليم فلن يحقق ولن يتوافق مع مصالح دول الإقليم .

٢ فـــرص الـــتعاون الاقتصادى بالتعجيل فى إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وإيران وتركيا تكون قاعدة لتكامل اقتصادى إقليمى فى المستقبل .

٣ الـــتعاون الثقافى ضمن إطار حضارى يأخذ فى اعتباره أهمية تكثيف الدعوة إلـــى حوار الحضارات كبديل لموجة الصراع بين الحضارات والثقافات التى يـــروج لها تيار المحافظين الجدد بالولايات المتحدة، ويضع حداً لموجة العداء المتصـــاعدة ضد الإسلام والمسلمين، والتصدى لأى محاولة ترمى إلى وضع الإسلام كعدو بالنسبة للحضارة الغربية .

هذه الفرص الثلاث للتعاون يمكن أن ترتكز على ما يمكن وصفه بـــ "المعجلات" أو الحوافز التى تسّرع بتحريك عجلة التعاون المشترك بين الدول الثلاث، من بين هذه الحوافز :

أ الحملـــة الأمريكية الراهنة ضد إيران فيما يتعلق بإيواء عناصر قيادية من تنظيم القاعدة . هذه الحملة يجب أن تقنع إيران بأهمية التعاون الأمنى مع مصر

وتركيا . فهناك خلافات حقيقية بين إيران وكل من الدولتين بالنسبة للمسائل الأمنية. فمصـــر علـــى يقيـــن بأن إيران تأوى عدداً من قادة الإرهاب من تنظيمى الجهاد والجماعـــة الإســـلامية المصريين والذين صدرت ضدهم أحكام قضائية ومطلوبين للعدالـــة . كما أن تركيا ترى أن إيران تتدخل فى شئونها الداخلية وتدعم الجماعات الإســـلامية فـــى تركيا . وتتهم تركيا إيران بأنها تسمح لحزب العمال الكردستانى (الـــتركى المعـــارض) بأن يستخدم أراضيها لمهاجمة أهداف تركية وأنها تقدم له المساعدة . إذن الـــتعاون الأمـــنى الإيرانى – التركى – المصرى يمكن أن يكون حافزاً لدعم التعاون المشترك فى المجالات الأخرى .

ب- الحملة الأمريكية ضد إيران فيما يخص أسلحة الدمار الشامل وبالذات الأســـلحة النووية والصواريخ الباليستية . هذه الحملة يمكن أن تكون حافزاً لتعاون إيـــرانى – مصرى – تركى يتمسك بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية مـــن كل أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها الأسلحة النووية وإجبار إسرائيل على التوقـــيع علـــى معـــاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها النووية أمام المفتشـــين الدوليين على غرار الضغوط الدولية الراهنة على إيران لإجبارها على التوقيع على معاهدات واتفاقيات فرعية خاصة بعملية التفتيش المفاجئ ، والشروع الفعلـــى فى تمكين المفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية من القيام بعملـــيات تفتـــيش مفاجـــئة للمنشآت النووية الإيرانية .إذن التعاون الثلاثى فى هذا المجال يمكن أن يدعم جهود بناء الثقة بين الدول الثلاث للنهوض بعلاقات التعاون المشترك .

جـــــ- التعـــثر الراهـــن فـــى عملية سلام الشرق الأوسط يمكن أن يحقق نجاحات طيبة من خلال تعاون ثلاثى مصرى – إيرانى – تركى بدلاً من وضع كل الأوراق فـــى يـــد الولايـــات المـــتحدة . فعلاقات التعاون الاستراتيجى التركى – الإسرائيلى يمكن أن تتحول إلى عملية إيجابية بدلاً من كونها عملية سلبية إذا وظفت تركـــيا هـــذا التعاون مع إسرائيل لتحريك جمود عملية التسوية، ونزع فتيل التوتر الراهـــن . كمـــا أن توظيف إيران ومصر علاقاتهما المميزة مع الأطراف العربية

(فلســطين – سوريا – لبنان) يمكن أن يدعم بالفعل عملية التسوية، ضمن مشروع إقليمى للسلام تتم صياغته والتوافق عليه من الدول الثلاث مصر وتركيا وإيران .

وإذا كانت هناك تحديات ثنائية وإقليمية ودولية يمكن أن تعرقل انطلاق هذا الــتعاون الثلاثى ، فإن صعوبة البدائل الأخرى تجعل من التفاعل الإيجابى مع هذه التحديات التى تواجه هذا الخيار القائم على التعاون الإقليمى ضرورة حتمية للحفاظ على المصالح الوطنية والقومية لمصر أولاً ولتركيا وإيران ثانياً .

[١١]

آفاق التعاون مع القوى الكبرى في مواجهة الهيمنة الأمريكية*

د/ مصطفى علوى

سأنطلق من نقطة أنه ليس هناك تصورات متبلورة للمستقبل، لأن قدرة الأطراف المحلية والإقليمية على صناعة المستقبل تتضاءل وتقل للأسف..فى مقابل تزايد قدرة الأطراف الخارجية، وبالذات قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة المستقبل -ليس المستقبل الأمريكى فقط ولكن المستقبل العالمى- تتزايد .

أريد البدأ بالإشارة إلى أن عنوان مداخلتى يمثل بالنسبة لى إشكالية . فالعنوان هو "آفاق التعاون مع القوى الكبرى فى مواجهة الهيمنة الأمريكية"، والافتراض الكامن خلفه أن هناك فرصة لتوافق بل حتى لتعاون بين مصر – باعتبار أن الندوة كلها عنها- والقوى الكبرى الأخرى فى مواجهة الهيمنة الأمريكية. وهذا يثير السؤال : هل القوى الكبرى الأخرى هى فى حالة مواجهة مع الهيمنة الأمريكية؟ وهذا سؤال كبير، وأعتقد أن الإجابة عنه تختلف وتتفاوت، فليس هناك إجابة محددة لكنى أظن أن القوى الكبرى نفسها، لو بحثنا فى أدبياتها الرسمية وغير الرسمية، ربما نصل إلى إجابة أنها ليست فى حالة مواجهة مع الهيمنة الأمريكية، وإنما كانت فى حالة "مواجهة لحظية" أثناء أزمة / حرب العراق الأخيرة، ولكنها بدأت تتراجع بعد ذلك عن هذا الموقف بعد إنتهاء الحرب والأعمال العسكرية فى العراق. وبداية فليست كل القوى الكبرى فى حالة مواجهة مع الولايات المتحدة أثناء الحرب، فقد كانت اليابان حليفاً للولايات المتحدة، وبريطانيا كذلك. وإذا اعتبرنا أن إيطاليا إحدى القوى الكبرى باعتبارها دولة من مجموعة الثمانية، فهى أيضاً كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هناك من يقف ضد الرغبات الأمريكية سوى فرنسا وروسيا والصين وألمانيا. وكان هناك أثناء

* تفريغ نص الكلمة فى الجلسة

الحـــرب انقســـام داخـــل القـــوى الكبرى فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكـــية.. جزء منها كان فى حالة مواجهة، وجزء آخر لم يكن كذلك. والجزء الـــذى كـــان فـــى حالة مواجهة مع الولايات المتحدة أثناء الحرب بدأ يتراجع بعد الحـــرب، وبالتالى يصبح من المشروع طرح السؤال : هل فعلاً القوى الكبرى فى حالة مواجهة مع الهيمنة الأمريكية والمخطط الأمريكى لفرض الهيمنة على النظام الدولى حتى نتحدث عن فرص تعاون أو آفاق تعاون ما بين مصر وهذه القوى فى مواجهة الهيمنة الأمريكية؟ وهذا سؤال كبير مفتوح للنقاش.

أســـمحوا لـــى أن أبـــدأ بعـــرض بعض النقاط سريعاً عن ملامح الهيمنة الأمريكية حتى نتبين وضعية القوى الأخرى الكبرى فى النظام الدولى ومواقفها من هـــذه الهيمنة. وهذا سيؤدى بنا إلى استخلاص نتائج -حتى ولولم نذكرها مباشرة- بشأن فرص أو آفاق التعاون بين مصر وهذه القوى الكبرى.

بالنســـبة للولايات المتحدة فهى الأقوى عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً على المســـتوى العـــالمى مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى منفرده وربما مجتمعة. وهناك مؤشـــرات لن ندخل فى تفاصيلها، ولكن يكفى القول إن الإنفاق العسكرى الدفاعى والأمنى الأمريكى يمثل وحده ٥٠% من مجمل الإنفاق العالمى كله. وهناك وجود أمـــريكى عســـكرى وسياســـى مباشـــر وقوى فى أوروبا (كلها تقريباً بعد خروج يوغسلافيا من الصراع والأزمات)، وفى وسط آسيا، والهند وباكستان، وفى الخليج العربى. ومن ملامح الهيمنة أيضاً أن الولايات المتحدة أصبحت بعد الحرب الأخيرة على العراق، أصبحت بالنسبة لنا هنا لاعباً مركزياً محلياً فلم تعد قوة عالمية تدخلية مـــن الخـــارج، وإنما أصبح لها وجود عسكرى وسياسى قوى فى بلد عربى كبير ومفصلى، فتحولت بذلك إلى لاعب محلى وليس خارجى.

ومـــن دروس هـــذه الأزمة / الحرب الأخيرة حدوث غياب فى قدرة الدول الكـــبرى الأخـــرى على الفعل الإيجابى فى مواجهة الفعل الأمريكى، وأيضاً غياب قدرتها على منع الفعل الأمريكى، فالمقاومة لدى هذه القوى ليست متوفرة بدليل أن الرهان الذى راهنت عليه هذه القوى الأخرى على سيناريو مختلف للحرب وإدارتها

لم يتحقق، ووجدت هذه القوى نفسها مضطرة إلى تغيير منهج حركتها وسياستها فى التعامل مع تداعيات هذه الحرب. وكلها وافقت بعد تعديلات تجميلية بحتة –ليس لها أيـــة قـــيمة– على مشروع القرار الأصلى لمجلس الأمن رقم ١٤٨٣، الذى يعتبر خطـــيراً جداً لأنه يضفى أو يعطى الاحتلال الأمريكى الشرعية الدولية، فقد أعطى وبأثـــر رجعـــى الشـــرعية للعـــدوان الأمريكى، وهذا أخطر من شرعنة الاحتلال الأمـــريكى فـــى تقديرى، لأنه أعطى لسلطة الإحتلال –وهى هنا الولايات المتحدة وبريطانـــيا– الحق المطلق والوحيد فى إدارة الموارد السيادية للدولة العراقية –أى الـــنفط– دون أى رأى لأى طـــرف آخر لا العراق ولا الأمم المتحدة ولا غيرهما. وبالـــتالى فهـــو يكاد يكون قد نقل ولأجل غير محدود –للأسف الشديد– جزء من ســـلطة الســـيادة.. ، سيادة الدولة العراقية والشعب العراقى إلى سلطة الاحتلال فى سابقة هى الأولى من نوعها، لأن الاحتلال لا ينقل السيادة وإنما يُنشئ سلطة إدارة فقـــط –وهـــذا مـــا تعلمناه من القانون الدولى–، أما الآن فهناك قواعد دولية جديدة تُصـــنع وتأخذ ختم الشرعية الدولية بواسطة قرارات مجلس الأمن. وأصبحنا إزاء دور شكلى للأمم المتحدة لا يمثل أية أهمية على الإطلاق.

ويتضـــح هـــذا المخطط للهيمنة من خلال كون الاستراتيجية الأمريكية فى العـــراق، هـــى إبقاء العراق موحداً وليس تقسيمه، ولكن مع ضمان ضعفه وتبعيته للولايـــات المتحدة الأمريكية واستعداده لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. ويدخل ضمن هذا عمليات سرقة المتحف الوطنى العراقى وعمليات النهب والسلب المنظم والســـكوت علـــيها وحتى عمليات الكشف عن المقابر الجماعية مما يعطى صورة Image للشعب العراقى بأنه غير قادر على حكم نفسه من ناحية، وتشجيع وتعزيز مشـــاعر الانتقام المتبادل فيما بين أبناء الشعب العراقى وبعضهم البعض من ناحية أخـــرى. وهـــذا يكتمل بالإجراءات التى أُتخذت لحل حزب البعث والجيش وقوات الأمن والمخابرات والإعلام، ومنع المنتسبين إلى كل هذه المؤسسات من الحصول حتى على وظائف عادية إدارية، واستمرار حظر التسلح –وهذا وجه الخطر الوحيد الـــذى بقـــى علـــى العراق. ومما يظهر أيضا التلاعب بالشرعية الدولية لمصلحة

الولايات المتحدة الأمريكية ما يتم بشأن خريطة الطريق التى تمثل فى النهاية مشروعاً أمريكياً أخذ الختم الدولى من خلال اللجنة الرباعية. ومن يدير خريطة الطريق ليس أوروبا ولا روسيا ولا غيرهما، وإنما الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا واقع لابد أن نعترف به، ولا أقول نعترف به بمعنى الإقرار أو القبول وإنما بمعنى رؤية وإدراك الواقع بشكل سليم حتى نستطيع التعامل معه.

وبالنسبة لمكافحة الإرهاب، فإن جميع الدول الإقليمية والعالمية لا تجرؤ على معارضة الحملة التى تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وكلها يُعلن التعاون -بل والتعاون التام- مع تلك الحملة التى أصبحت تُنتقد داخل الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر وأكثر عمقاً مما تُنتقد خارجها. فالمرشحون الديمقراطيون هم الذين قالوا إن الحملة على العراق هى خروج أو انحراف على حملة مكافحة الإرهاب، ولم يستطع أحد خارج الولايات المتحدة أن يقولها.

أما آخر ملامح الهيمنة فهى مسألة التغيير فى العراق والمنطقة العربية التى تطرحها الولايات المتحدة، فإن الموقف منها يتراوح ما بين توافق أوروبى يابانى مع المطالب الأمريكية بإحداث التغيير السياسى والثقافى فى الوطن العربى، وعدم اهتمام روسى وصينى، وموقف عربى يتراوح بين الممانعة والتوجس والترقب والتجاوب المحدود الانتقالى، لكنها فى النهاية ردود فعل غير قادرة على إيقاف هذه المطالب.

وإذا كانت هذه هى ملامح المخطط الأمريكى لفرض الهيمنة الأمريكية دولياً وإقليمياً، فما هى القوى الأخرى البديلة التى يُطالب بتدعيم فرص التعاون معها؟ هى الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا، أما اليابان فهى مستبعدة لأنها حليف للولايات المتحدة. ولنستعرض حالة هذه القوى بايجاز.

١- الاتحاد الأوروبى : سياسياً وأمنياً هو غير موحد، وقد انقسم على نفسه فى الأزمة الأخيرة على مستويين : مستوى الانقسام بين شرق أوروبا وغربها فالبلاد الشرقية الأوروبية أصبحت حليفاً متهافتاً للولايات المتحدة، فمثلاً صرح وزير خارجية ألبانيا قبل أسبوع بأن ألبانيا كلها جاهزة لأن تكون قاعدة عسكرية

أمريكـــية، ومـــا ننتظره هو مجرد إشارة من وزير الدفاع الأمريكى بأصبعه لكى تتحول ألبانيا البلد والدولة إلى قاعدة عسكرية أمريكية. وهذا دليل على أن الولايات المـــتحدة قـــد أثـــرت تأثيراً كبيراً على شرق أوروبا فى العشر أو الخمس سنوات الأخـــيرة، -أى مـــنذ حـــرب البوسنة- وهى تستثمر هذا وتجنى نتائجة الآن. وقد أصـــبحت أوروبا منقسمة على نفسها.. فرنسا وألمانيا فى ناحية وإيطاليا وبريطانيا وأســـبانيا والبرتغال فى ناحية ثانية . وكان تراجع فرنسا وألمانيا فى وقت إصدار القرار ١٤٨٣ مؤشراً خطيراً يعنى أن هناك تراجعاً فى المواقف وإعادة للحسابات أو تفســـير موقفـــيهما أثـــناء الحرب بشكل مختلف يركز على الخوف من خسارة مصـــالحهما المباشـــرة مـــع العراق أو الخوف من الانفراد الأمريكى الكامل بقيادة النظام الدولى، لكنه ليس موقفاً أصيلاً يمكن التحالف أو التعاون معه من جانبنا.

وهـــناك توافقات أمريكية أوروبية -رغم موقف بعض الدول الأوروبية من قضية الحرب على العراق-، وهى توافقات استراتيجية مهمة، وسأشير إلى عناوينها فقط:

- خريطة الطريق توافق كامل
- مكافحة الإرهاب.
- قضية الدفاع الصاروخى، أوروبا متضمنة فيها.

وهـــناك خلافـــات فى الرؤى ما بين الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا (وبصفة خاصة فرنسا وبدرجة أقل ألمانيا وبلجيكا)، وقد وجد هذا الاختلاف التعبير عـــنه فى مبادرة بلجيكا بدعوة ألمانيا وفرنسا للاجتماع للنظر فى قوة دفاع أوروبية مســـتقلة، وكذلك فى تسريع خطوات إنشاء أو تفعيل قوات الانتشار السريع التابعة للاتحاد الأوروبى.

بالنسبة لنا فإن الاتحاد الأوروبى هو شريك تجارى رئيسى كبير جداً، وهو طـــرف أقرب إلينا جغرافياً وثقافياً وأكثر فهماً من الناحية السياسية لقضايانا، ونحن حريصون جداً على علاقات تجارية واقتصادية وثقافية معه، ولكن فى النهاية هناك

حدود للتعاون مع الاتحاد الأوروبى خصوصاً إذا كان فى مواجهة الهيمنة الأمريكية فى ضوء المعطيات التى أشرت إليها.

٢- الصين : تمثل الصين ابتداء قوة إقليمية وليست قوة دولية، وهى تعتبر نفسها فى حالة استكمال البناء الداخلى التكنولوجى والاقتصادى. وهى منشغلة بقضايا بعضها محلى كقضية تايوان وقضايا إقليمية تتعلق بكوريا الشمالية وبحر اليابان وبحر الصين والمحيط الهادى وقضية سارس. لكن ليس للصين وجود أو نفوذ مؤثر ولا حتى انشغال مهم بقضايا الشرق الأوسط، وأقصى ما يمكن أن نحصل عليه من الصين هو غياب عن جلسة تصويت على قرار لمجلس الأمن . ويلاحظ أنها لم تمتنع عن الموافقة على قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ ليكتمل بذلك المشهد، ووافقت سوريا أيضاً فى مشهد كوميدى على القرار، وكان تصرفاً غريباً وغير مسبوق فى تاريخ العلاقات الدولية، بعد ست ساعات من التصويت على القرار .

هناك مصالح اقتصادية كبيرة للصين مع الولايات المتحدة، فالصين تحقق فائضاً تجارياً سنوياً من تجارتها مع الولايات المتحدة مقداره ٧٠ مليار دولار. وهناك وجود أمريكى قوى جداً عسكرياً وسياسياً فى منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادى وجنوب شرق آسيا منذ عام ١٩٤٥ وليس من الآن، وهذا تأخذه الصين فى اعتبارها. وهناك محاولات صينية لإقامة شراكة استراتيجية وأمنية مع روسيا حدثت منذ حوالى ٧ سنوات ولم تسفر عن شئ، كما حدث هذا أيضاً الأسبوع الماضى فى زيارة الرئيس الصينى لروسيا، وأنا أعتقد أنه سيظل سلوكاً شفهياً Verbal behavior -مثلما يحدث بيننا كدول عربية- ولن يجد طريقة للتنفيذ. وكان اتفاق روسى صينى قبل ٧ سنوات قد عالج نفس القضايا، وقال نفس النصوص تقريباً، فهم واقعون فى نفس معضلتنا كعرب حيث نتقابل ونصدر بيانات لها نفس النصوص ونفس اللغة تثير نفس القضايا ولاشئ ينفذ.

٣- روسيا : كان لديها انزعاج كبير مما حدث فى العراق، والمصالح الروسية مع العراق سواء فى شكل الديون أو تعاقدات الشركات التى تمت مع نظام

صدام حسين، هى مصالح كبيرة. وثمة خوف من الهيمنة الأمريكية، خصوصاً أن الناتو سيدخل قريباً إلى لتوانيا واستونيا ولاتفيا، بمعنى أنه سيصبح على الحدود المباشرة مع روسيا . لكن روسيا غير قادرة على مواجهة هذه الهيمنة، وقد عملت اتفاقاً للشراكة الاستراتيجية مع الناتو، وثمة كلام يتردد عن احتمال أن تطلب روسيا خلال فترة زمنية قصيرة عضوية الناتو. وقد سحبت روسيا اعتراضها على خروج الولايات المتحدة الأمريكية وإلغائها المنفرد للمعاهدة الموقعة عام ١٩٧٢ للصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية، كما سحبت مؤخراً اعتراضها على برنامج الدفاع الأمريكى الذى أسقط نظرية الردع ونظرية عدم البدء بالضربة النووية الأولى وأُدخل مكانها مفاهيم استراتيجية خطيرة جداً، ولم تكن المفاجأة هى سحب الاعتراض الروسى وإنما مطالبة روسيا بأن تكون جزءاً من برنامج الدفاع الصاروخى الأمريكى. وهذه تحولات غير عادية فى الموقف الروسى والسياسة الروسية فى التعامل مع هذه القضايا. وكان من المهين لبلد كبير مثل روسيا أن تطلب ٢٠ مليار دولار -التى تقررت فى قمة الناتو الأخيرة ولكنها لم تدفع- كمساعدات لروسيا (١٠ مليار من الولايات المتحدة و١٠ مليار من الاتحاد الأوروبى) من أجل إنفاقها فى تفكيك ترسانة أسلحة الدمار الشامل الروسية بما فيها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وبالطبع هناك توافقات أمريكية روسية أخرى فى قضية الإرهاب وبالذات فى مكافحته وقضية الشيشان.

وهذه مجرد أمثلة على حجم التحول الفظيع فى مواقف القوى الكبرى حتى نعرف ما الذى نتحدث عنه كآفاق للتعاون معها فى "مواجهة الهيمنة الأمريكية"، ولكى نكون مدركين الواقع، ولا ندخل فى طرق لايريدها الآخرون على الأقل؛ فروسيا والصين والاتحاد الأوروبى لا تريدنا معها فى مواجهة الهيمنة الأمريكية.

وخلاصة القول إن القوى الكبرى الأخرى غير جاهزة أو مستعدة للدخول معنا فى شراكة أو حتى تعاون فى مواجهة الهيمنة الأمريكية . فلا يجب التعويل أو المراهنة على هذا البديل على الإطلاق، وإنما يجب أن يكون رهاننا على علاقات طبيعية تعاونية وثيقة مع كل هذه القوى الكبرى تجارياً واقتصادياً وثقافياً

وتكنولوجــياً حــتى نساعد أنفسنا فى إعادة بناء أنفسنا أولاً بالعلم والتكنولوجيا قبل الإصـــلاح السياسى، ولا أتحدث عن القبلية بمعنى الأولوية المطلقة وإنما بالتزامن ... إعــادة البــناء داخلــياً بالاعتماد على الذات وتبنى حركة إصلاح سياسى على المســتوى المصرى مع تشجيعها على المستوى العربى، وإحداث إصلاح اقتصادى حقــيقى يقــيم نظــام اقتصادى رأسمالى حقيقى، لأن الموجود عندنا ليس اقتصاداً رأســمالياً وإنما هو اقتصاد احتكار. وأعتقد أننا لو عملنا فى هذه الاتجاهات الثلاثة بالتزامــن وبمنهج سليم وعلمى يمكن أن نساعد أنفسنا بشكل أفضل مما لو انتظرنا التعاون مع أو اللهاث خلف أطراف لا تريد التعاون معنا خصوصاً إذا كان ذلك فى مواجهة الهيمنة الأمريكية .

مداخلات ومناقشات

الدكتور/ حسن نافعة

تعقيباً على ما قاله الدكتور/ مصطفى علوى أشير إلى أن هناك أطروحة مناقضة لما تفضل به. فالكاتب الفرنسى ميشال توت له كتاب عنوانه apr s L mpire (ما بعد الإمبراطورية) يقول فيه إن القوة العسكرية لم تصنع تفوقاً أبداً، ويشير إلى أن مقومات القوة الأمريكية فى تآكل نسبى وليست فى تصاعد. فالوزن الاقتصادى للولايات المتحدة فى إطار الاقتصاد العالمى يقل ولا يزيد، وفجوة التقدم التكنولوجى بينها وبين اليابان وأوروبا تقل ولا تزداد ...إلخ. وحتى لو كانت الأرقام المطلقة للإنفاق الأمريكى على البحث العلمى أكبر من غيرها، وحتى لو كان إنفاقها العسكرى يوازى نصف ما ينفقه العالم على النواحى العسكرية، فإن المواجهات التى حدثت بين الولايات المتحدة وعدة دول هى مع دول تافهة من الناحية العسكرية، وهذا ما يجعل الانتصارات الأمريكية قليلة المغزى. فهى لم تدخل فى مواجهة عسكرية مع دول قريبة منها فى القدرة العسكرية. وعلى أى حال فإن موضوع الهيمنة الأمريكية خاضع للنقاش، وأنا أطرح سؤالين : هذه الهيمنة الأمريكية إلى أين وكيف؟ وهل هذه الإدارة الأمريكية المتطرفة ذات الرؤية المعروفة قابلة للاستمرار؟ وهل تمثل تعبيراً وحيداً عن مشروع الهيمنة الأمريكية أم أن هناك مشروعات هيمنة أخرى ذات مقومات أخرى على النمط "الكلينتونى" مثلاً؟.

وإذا كان الدكتور/ مصطفى علوى قد حلل الواقع الحالى للهيمنة الأمريكية، فإن هناك أطروحات تقول إنها لن تستمر كثيراً، وأن هناك ظرفاً خاصاً فى النظام الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة تحاول أن تستثمر هذا الظرف لأبعد مدى ممكن. لكن الولايات المتحدة لا تملك مقومات الهيمنة الإمبراطورية، وبالتالى فإن قوتها ستتآكل. وهذا يجب أن نضعه فى اعتبارنا حتى لا يأخذنا الخوف وكأن الأمر قد حسم لصالح الولايات المتحدة لنصف قرن قادم.

الأستاذ / أسامة مخيمر

أخلص من مجموع جلسات هذه الندوة إلى أن هناك نوعين من التغيير أولهما : التغيير من الخارج، وهو تغيير على النمط الأمريكى كما جرى فى حالة النظام العراقى -وهى حالة مثالية على ما نقول- فهو نظام ديكتاتورى ويهدد جيرانه ويسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة ستجنى مكاسب من هذا التغيير، فهناك المليارات من عوائد النفط العراقى، وهناك الموقع الاستراتيجى الهام للعراق. وأعتقد أن تكرار مثل هذا النمط من التدخل سوف يخضع لحسابات دقيقة بحيث تكون حصيلتها أن تجنى الولايات المتحدة مكاسب أخرى، ولذلك فإنه من غير المتصور أن تتدخل الولايات المتحدة فى دولة إفريقية ضعيفة. أما النوع الثانى من التغيير فهو من الداخل. وينقسم بدوره إلى: التغيير بالثورة والعنف، والتغيير عن طريق تصالح الأنظمة العربية مع شعوبها. وأنا أعتقد أن المشكلة فى الحالة العراقية كانت تكمن فى الانفصال بين النظام الذى خرج علينا فى أيام الحرب بأبيات من الشعر مطلعها "دع الصواعق تدوى" والشعب العراقى الذى لم يعرف أيفرح أم يحزن لانهيار النظام فى بغداد.

الدكتور/ مجدى قرقر

لقد أثيرت التساؤلات بعد سقوط القطب الشيوعى عما إذا كان العالم ينتقل إلى حالة سيولة. وقيل بعدها إن العالم انتقل من مرحلة السيولة إلى حالة التشكل، وربما يكون قد نشأ عالم متعدد الأقطاب. وقد توقع كثيرون أن تكون لحظة العدوان على العراق نقطة فارقه فى الوضع الدولى والإقليمى، وقد حدث ذلك بالفعل . وكما أشار الدكتور/ حسن نافعة فإن المنطقة لا زالت فى حالة سيولة، والأمور لم تحسم بعد.

وإذا كان الدكتور/ مصطفى علوى قد أشار إلى أن المسألة قد أصبحت محسومة وأن العالم قد انتقل للأحادية القطبية تحت الهيمنة الأمريكية بعد الحرب على العراق، فإننى أظن أن النظام الدولى لا زال فى حالة تشكل رغم كل ما حدث.

وقد رصد الدكتور/ مصطفى علوى تراجع دور القوى الكبرى فى مواجهة الولايات المتحدة بحيث لم تتعد المواجهة الدبلوماسية أو السياسية داخل مجلس الأمن.

أما على المستوى الإقليمى فلا زالت تركيا داخل المعسكر الأمريكى الصهيونى، وفى إيران المسألة لم تحسم بين الإصلاحيين والمحافظين. والوضع العربى ضعيف فى غياب الدور المصرى. وما أريد أن أخلص إليه هو أن العالم كله كان يشاهد المباراة، ولو استمر الصمود العراقى لأسابيع أخرى لتغير موقف العالم المتفرج بحيث تتدخل الدول الكبرى بشكل أكبر، ويضطر العالم العربى لتقديم مساندة أكبر للعراق.

ولا نستطيع أن نقول إن الموقف اللحظى الذى نعيشه نهائى، فالشهور القادمة هى التى ستحسم الأمور. ورهاننا دائماً على الثابت التاريخى ألا وهو قدرة المقاومة على تحرير الأرض من المعتدى أو المحتل. وعلى النخبة السياسية أن تقوم بتصحيح الوضع العربى –والوضع المصرى فى القلب منه لأنه القادر على أن يجذب بقية الدول العربية–، وأظن أن المفيد أن ننسق مع الدول المستهدفة من قِبل الولايات المتحدة. والمواجهة ليست بالحرب النووية أو الأسلحة الذكية، وإنما بحشد وتنسيق جهود المناوئين للهيمنة الأمريكية كما كتب روبرت فيسك :"من ذا الذى لا يكره أمريكا" .

الدكتور/ محمد نبيل فؤاد

تعليقى الأول هو على الدكتور/ حسن أبو طالب الذى ضمّن فى ورقته مجموعة من التصريحات للرئيس مبارك فى محاولة لاستخلاص رؤية رسمية محددة، وأنا أعتقد أن تلك التصريحات كانت مجرد ردود أفعال وليست فلسفة أو خطاً إستراتيجياً عاماً. لأن فلسفة التحرك تقتضى اتخاذ خطوات محددة الملامح، وهذا لم يحدث . أما الأمر الثانى فهو حول حديثه عن ضرورة تفعيل مصر لدورها، وأنا أطرح سؤالاً : هل القيادة المصرية الحالية مهيأة للقيام بهذا الدور أم لا؟

أما بالنسبة لما طرحه الدكتور/ محمد السعيد إدريس فإن لدّى إضافة بسيطة تتعلق بخريطة الطريق. ونحن نعلم أن فيها ثلاث مراحل تنتهى الأولى منها فى يونيو ٢٠٠٣. وأنا أظن أن الفلسطينيين لن يأخذوا فى المرحلة الثانية أكثر مما كان فى أيديهم قبل اندلاع انتفاضة الأقصى -أى ٤٢% من الضفة-، ولكن الجديد فى الموضوع هو إعلان دولة فلسطينية غير محددة الحدود. ثم تأتى المرحلة الثالثة فى عام ٢٠٠٥ حيث يكون الرئيس الأمريكى قد تغير، وهى أهم مرحلة لأن فيها كل القضايا الرئيسية التى تعيق حل الصراع منذ عشرات السنين. وأنا أعتقد أن موافقة شارون حالياً على الخريطة هى موافقة تكتيكية إلى أن يتمكن من بناء موقف يتخلص فيه من الرئيس بوش.

وأضيف أخيراً إلى ما قاله الدكتور/ مصطفى علوى إن ما حدث بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى قبل غزو العراق هو صراع إرادات أو يمكن أن نسميه "اختبار للقوة". وقد كانت تلك القوى تنظر إلى العالم من منظور العولمة وتسعى إلى نظام متعدد الأقطاب، أما بعد الحرب فقد اقتنعوا تماماً بأنهم يجب أن يسيروا فى ركاب الإمبراطورية الأمريكية لحين إعادة بناء أنفسهم.

الدكتور/ محمد المحمدي

بعد استعراضنا لكل البدائل ومواقف القوى الكبرى، أعتقد أنه ليس لنا أن نؤمل إلا فى أنفسنا، "وما حك جلدك مثل ظفرك". وعلينا أن نتذكر أن المقاومة الموجودة التى تؤرق الولايات المتحدة وإسرائيل هى مقاومة شعبية بحتة لا تستند إلى النظم أو الحكومات. وإذا كانت أمريكا تغّير قواعد اللعبة، فإن علينا أن نفعل مثلها ونعيد صياغة القواعد خصوصاً بعد تراجع القوى الكبرى ونكوصها عن دورها. وأنا أعتبر أنه لم تكن بينها وبين الولايات المتحدة مواجهة حقيقية، فقد نصحت هذه القوى العراق بنزع أسلحته. والسؤال الذى يبقى هو : هل ستترك النظم والحكومات والدول شعوبها منفردة فى مواجهة الخارج؟ أم أن هناك ما يمكن

فعله لتدعيم المقاومة ومصلحة الوطن؟ وهل بعد أن جاءت الولايات المتحدة بقواتها وزرعتها بيننا نستطيع استنزافها ونعد أنفسنا داخلياً لمواجهتها وتغيير قواعد اللعبة؟

الأستاذ/ أمجد جبريل

باختصار شديد، أطرح على الدكتور/ مصطفى علوى سؤالاً عما يتوقعه فى المستقبل بالنسبة للهيمنة الأمريكية. أليس من الممكن أن تؤدى الحملة الأمريكية على "الإرهاب" إلى تداعيات سلبية على مركز الولايات المتحدة فى النظام الدولى؟ وأنا أعتقد أن النجاح الأمريكى حتى الآن فى توظيف أحداث الحادى عشر من سبتمبر يمكن أن يتسبب فى إثارة مشكلات مستقبلية للولايات المتحدة. ولا يمكن توقع استمرار أوروبا فى التضامن مع أمريكا فى هذه الحملة فى ظل التمادى الأمريكى، وربما يحدث ذلك فى المدى المتوسط.

أود أيضاً أن أتساءل عن حدود القوة الأمريكية، وهل يمكن أن تظل الولايات المتحدة مطلقة اليد فى استخدام قوتها حيثما تريد؟ وأنا أظن أن القوة العسكرية لها حدود، وإذا كانت هناك عوامل تساعد الولايات المتحدة على الفعل فإن ثمة عوامل أخرى يمكن أن تعطلها عن الفعل. ومن بينها أن الولايات المتحدة تفتقد بالتدريج القدرة الأخلاقية على قيادة النظام الدولى، وتتحول ببطء إلى قوة معزولة تتحرك أحياناً بمعزل عما يريده الشعب الأمريكى نفسه.

وأخيراً أشير إلى ما كتبه وليم فولبرايت فى كتابه "غطرسة القوة" من أن الولايات المتحدة قد تكون مقبلة على الوصول إلى النقطة التاريخية التى تفقد فيها الأمة القوية "الرؤية المنطقية الصادقة". وأنا أظن أن مثل هذه النقطة تتكاثر عندها الأخطاء مما يؤدى إلى تهاوى الأمة القوية.

الدكتورة/ نادية مصطفى

لقد كان لى ملاحظات على المداخلات الثلاثة ولكنى سأقتصر على مداخلة الدكتور/ مصطفى علوى اختصاراً للوقت. وأشير إلى أننى فى سجال معه حول

مدى هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى منذ عام ١٩٨٩ حين ظهرت بوادر انهيار الاتحاد السوفييتى. ومنذ ذلك الحين تُطَرح أسئلة مثل: ما شكل النظام الدولى؟ وهل سيكون أحادى أم تعددى؟ وما هو تستقبل القوة الأمريكية؟ وما انعكاسات ذلك على مصر ومواقفها؟ وكنا دائماً فى مؤتمرات هذا المركز نحاول أن نبحث فى فرص مصر والدول الصغرى والمتوسطة فى عقد تحالفات فى مواجهة القوة الكبرى التى تسعى للهيمنة، فهذا هو منطق العلاقات الدولية، وكنا نتساءل ما هى المكاسب التى يمكن أن نحققها من التحالف مع قوة كبرى تتنافس مع قوة أعلى على مصاف القيادة العالمية. وأنا لا أتصور أن أوروبا تخلت عن هدفها فى الوحدة لكى تنافس الولايات المتحدة على سّلم القوة الدولية، وحتى روسيا –التى تبدو لنا متراجعة– لا تتراجع بدون حسابات، وإنما تحاول إعادة بناء داخلها حتى تستعيد دورها كقوة كبرى. ويسرى ذلك أيضاً على الصين. وربما علينا أن نأخذ درساً من هذه القوى، فالتراجعات أو التكتيكات لا تكون نهائية وإنما تحدث لمحاولة استعادة الزمام مستقبلاً.

وأطرح على الدكتور/ مصطفى علوى سؤالاً محدداً "ما الجديد فى تطورات النظام الدولى منذ ١٩٨٩ وحتى الآن؟ وهل وصلنا إلى مرحلة الحسم وتحقق الهيمنة الأمريكية بحيث لا تكون هناك فرصة للمناورة أو الحركة على الإطلاق؟ وأود أيضاً أن أشير إلى عدة نقاط يجب أخذها فى الاعتبار عند التصدى للإجابة على مثل هذا السؤال:

١- عند الحديث عن إمكانية للتعاون مع قوى كبرى فى مواجهة الهيمنة الأمريكية لا أتحدث عن المستوى الرسمى فقط، وإنما حديثنا يشمل المجتمع المدنى والشعوب. فحركات العولمة البديلة والأخرى المضادة للعولمة قوية ومتنامية فى الدول الأوروبية، وقوتها لا تقارن بما لدينا فى الوطن العربى. وهناك حديث عن تفعيل علاقاتنا مع هذه الحركات لمساندة قضايا الجنوب بصفة عامة. وهذه الحركات موجودة داخل أمريكا نفسها. وهذه نقطة مهمة

ونحن نبحث عن مناطق الأمل ومكامن الإمكانيات حتى لا نصل إلى المواقف المصمتة والحتمية.

٢- ليس هناك اتفاق كامل بين أوروبا والولايات المتحدة حول "الإرهاب"، وأنا أرى من متابعتى للمواقف الفرنسية والألمانية والأوروبية المعلنة أن هناك تفسيرات مختلفة للإرهاب وجذوره ومن ثم هناك اختلافات حول السياسات التى يجب اتباعها لمكافحة الإرهاب؛ فأوروبا أكثر ميلاً للقول بأن السياسات غير العادلة تجاه الدول العربية والإسلامية هى التى تفرز الإرهاب، ومن ثم يجب الاهتمام بسبل تطوير وتنمية المجتمعات المتوسطية التى تهم أوروبا. ومن هنا كانت مشروعات الشراكة الأوروبية المتوسطية -أياً كان موقفنا منها ومهما كان نقدنا لها-. وعلى العكس فإن الإدارة الأمريكية الراهنة لا تهتم بأسباب الإرهاب وجذوره بقدر ما تهتم بآليات القوة العسكرية اللازمة لمقاومته.

٣- أن حدوث انقسام داخل أوروبا وبينها وبين الولايات المتحدة هو أمر دائم الحدوث فى الأزمات الكبيرة. وقد حدث ذلك أثناء حرب ١٩٧٣، وأثناء عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى، وخلال الحرب العراقية الإيرانية وخلال أزمة وحرب الخليج الثانية، وخلال حروب البوسنة وكوسوفا. وكان يحدث بعد هذه الأزمات أن تبدأ جهود توحيد الصفوف من جديد داخل أوروبا ومحاولة النظر فيما يجب أن تفعله على ضوء الدروس المستفادة لها كقوة تسعى إلى أن تكون قوة كبرى.

٤- لا نستطيع أن نتجاهل أن أوروبا اليوم -مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٧٠- وبعد موجات من الانقسام الداخلي فيما بينها والاختلاف مع الولايات المتحدة، وبالاستفادة من دروس الأزمات التى حدثت فى المنطقة العربية، أصبحت -أى أوروبا- تندفع نحو مزيد من التنسيق فى سياستها الخارجية وتعزز من تعاونها العسكرى بحيث اختلفت أوضاعها سياسياً

واقتصادياً وعسكرياً عما كانت عليه أيام حرب كوسوفا وقبلها حرب البوسنة وقبلهما أيام أزمة الخليج عام ١٩٩١ وهكذا ...

وإذا كنت لا أعيش على وهم أو حلم بروز قوة أخرى تخفف من وطأة الانفراد الأمريكى، فإننى أهتم بتسجيل وقائع وتطورات ما يحدث، ولنتذكر دائماً أن التاريخ يقول إنه ليس هناك قوة تظل مهيمنة للأبد، ولكن المهم أن نعرف كيف ندير علاقتنا معها لتخفيف وطأة الهيمنة.

الدكتور/ محمد السعيد إدريس

لم تثر مداخلتى أسئلة أو نقاشات، ولعل هذا يكون مؤشراً على اتفاقكم مع مجمل ما جاء فيها. وأحب أن أضيف أنه يجب علينا فى مصر أن يكون لنا دورنا الحقيقى فى رسم سياساتنا من منطلق مصالحنا الوطنية. ولا ننتظر الغير حتى يحدد لنا دورنا. وأعتقد أن هناك فرص حقيقية لتطوير علاقاتنا الإقليمية، وإذا لم تقم مصر بهذا الدور ستتغير الأمور فى المنطقة بشكل يتعارض مع المصالح الوطنية المصرية.

الدكتور/ مصطفى علوى

أثارت المداخلة التى قدمتها العديد من النقاشات والردود، وهذا أمر مهم ومطلوب. وقضية حال النظام الدولى قضية مهمة والاختلاف حولها قائم منذ عام ١٩٨٩ كما أشارت الدكتورة/ نادية مصطفى . لكننى أعتقد بأن هناك بعض المعانى التى يجب التأكيد عليها ولا محل للخلاف فيها ومنها :

١- ليس هناك قوة كبرى -وحتى لو نجحت فى فرض هيمنتها فى لحظة زمنية معينة- تظل منفردة بالنظام الدولى لفترة طويلة، لأن أعباء القيادة تكون ضخمة جداً على المستوى المالى والسياسى والبشرى.

٢- فى حين تم دفع الفاتورة المالية لحرب الخليج عام ١٩٩١ قبل وقوعها بمجرد أن أمرت الولايات المتحدة حلفائها بالدفع، وشمل كلاً من اليابان

وكوريا الجنوبية وألمانيا والسعودية والإمارات والكويت، فإن الحرب الحالية على العراق لم تُدفع فاتورتها بعد بالرغم من أن الولايات المتحدة فى وضع عسكرى أقوى مما كانت عليه عام ١٩٩١.

٣- أتوقع أن تزيد قوة الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة، وآخر ما سمعته من أخبار أن الأمريكيين يفكرون فى تطوير حاملات طائراتهم لتصبح سفناً عائمة لها أرصفة قابلة للفتح والإغلاق، لكى تنطلق طائرات B١, B٢, B٥٢ من على ظهر هذه السفن أو الجزر العائمة. وهذه الطائرات لا تنطلق حالياً إلا من قواعد فى أمريكا وبريطانيا، لكن هذا التطوير سيمكن هذه الطائرات من الانطلاق أينما وجدت هذه الجزر العائمة التى نتحدث عنها. بالإضافة إلى صنع ارصفه عائمة ترسل إلى الدول التى يريد الأمريكيون استهدافها، فيتخلوا بذلك عن حاجتهم إلى قواعد عسكرية أرضية. وكل هذا يجعلنى أقول إن الفكر والقوة العسكرية والتكنولوجيا الأمريكية فى تقدم وتنام مستمر، ولم تصل إلى القمة بعد، بالرغم من تسليمى بأن وزن الولايات المتحدة العالمى على المستوى الاقتصادى يتراجع. وعلى حين كانت أمريكا تنتج فى الخمسينيات ٥٤% من الإنتاج العالمى، فإنها اليوم تنتج ٢٤% فقط –أى أنها خسرت ٣٠%– لكنها مقارنة بالقوة الثانية –وهى اليابان– لا زالت اليوم تتفوق بفارق ١١% . كما أن منحنى اليابان قد وصل إلى أقصى آفاق النمو الاقتصادى لكن الولايات المتحدة تملك إمكانيات أكبر للنمو بالرغم من التراجع الحاصل فى عهد إدارة بوش الإبن. وإذا كان الناتج المحلى الإجمالى للاتحاد الأوروبى بعد تجميعه أكبر من نظيره الأمريكى، فإنه يعبّر عن ١٥ إرادة مستقلة، ولا نستطيع أن نحسب أوروبا كدولة واحدة.

٤- هناك لحاق على المستوى التكنولوجى بالولايات المتحدة من جانب قوى أخرى، وبالذات فى شق التكنولوجيا المدنية، وهذا ينطبق على جنوب شرق أسيا وأوروبا. وقد أصبح نصيب جنوب شرق أسيا من شبكة الإنترنت

-وفقاً لأرقام ٢٠٠٣- يتفوق على الولايات المتحدة؛ ونصيب الأولى هو ٣١% بينما نصيب الولايات المتحدة هو ٢٩%، وهو نفس نصيب أوروبا (٢٩%). وإذا كنت أقر بحدوث بعض التراجع فى مركز الولايات المتحدة، فإنها لا زالت القطب الوحيد فى الهياكل الثلاثة عسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً، وليس هناك دولة أخرى تجمع وضعية القطب فى المجالات الثلاثة . كما أن الفارق بين الولايات المتحدة وأى قوة أخرى تالية لها لا زال واضحاً وكبيراً فى المجالات الثلاثة أيضاً. وإذا ركزنا على المجال العسكرى فسنرى أن الفارق هائل، فالأوروبيون منزعجون جداً من تقدم الآلة العسكرية الأمريكية وهناك كتابات أوروبية تشير إلى تخلف أوروبا عن الولايات المتحدة فى هذا المجال.

أما ما أشار إليه الدكتور/ حسن نافعة من أن مواجهات الولايات المتحدة كانت مع دول تافهة عسكرياً، فهى ملاحظة صحيحة فى مجملها، باستثناء يوغسلافيا التى تعتبر رابع قوة عسكرية فى العالم. وحتى لو قلنا إن المواجهة قد حدثت بعد تفكك يوغسلافيا، فلا جدال أن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً كبيراً فى هذا التفكك. وهذا هو نفس ما فعلته أمريكا مع الاتحاد السوفييتى أثناء رئاسة ريجان الذى قام بزيادة الإنفاق العسكرى الأمريكى إلى ثلاثة أضعاف (فارتفع من ١,١٠١ مليار إلى ٣ آلاف مليار) فأعجز الاتحاد السوفييتى فى سباق التسلح، وقبل ذلك استغلت الولايات المتحدة الأجواء بعد قمة هلسنكى عام ١٩٧٥ لتنفذ إلى المجتمع السوفياتى وأقنعت القادة السوفييت برفع التشويش عن محطات التلفزة والإذاعة الأمريكية والسماح لمطاعم ماكدونالدز وبيرجر كينج بافتتاح محلات لها فى الاتحاد السوفييتى. وأنا أقول أن الدور الأمريكى فى تفكيك المجتمعات هو أحد مظاهر القوة الأمريكية.

وأتفق مع الدكتور/ مجدى قرقر بشأن ملاحظته عن الشكل الدبلوماسى للمواجهة بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى، وأضيف إلى ذلك أنه كان على فرنسا أن تثبت جديتها فتقدم فى مجلس الأمن مشروع قرار مضاد للقرار الأمريكى، أما أن تقدم خطة مشروع draft plan فهذا نوع من العبث. ولو أنها

فعلت الخيار الأول لاستطاعت أن تطلب تصويتاً على مشروعها وعلى المشروع الأمريكى، ولكن ذلك لم يحدث للأسف.

أما حديث البعض عن تقوية الداخل وإعداده فهذا مما لا يختلف عليه إثنان. لكن الحديث عن التنسيق مع المستضعفين مثلنا فهذا هو ما أتحفظ عليه . وكما عرض الدكتور/ محمد السعيد إدريس فإن إيران وتركيا ليستا جاهزتين للتحالف معنا، وقل مثل ذلك عن سوريا. فالمشاكل إذن عندنا وعندهم، والجاهزية لابد أن تتوفر لدى الطرفين نحن وهم، وليس لدى طرف واحد.

وبالنسبة لملاحظة الأستاذ/ أمجد جبريل حول افتقاد إدارة بوش للرؤية، فأنا أتفق معه، وأعتبر هذا تشخيصاً دقيقاً لواقع هذه الإدارة لكن لا يجب أن نتعجل فنقول إن بوش سينتخب ثانية. وألاحظ أيضاً أن إدارة كلينتون قامت بغزو كوسوفو ثم عادت لتأخذ قراراً من مجلس الأمن، فهو أيضاً استخدام للقوة العسكرية وبدون شرعية دولية. وما أقصده هو أن ما يفعله بوش حالياً ليس من اختراعه بالكامل.

أما ما أشارت إليه الدكتورة/ نادية مصطفى حول عدم تخلى أوروبا عن جهود توحيدها سياسياً فلا أختلف معها فيه، لكنها بدأت تتخلى عن فكرة التنافس مع أمريكا. فالخطاب السياسى الأوروبى (للدول فرادى وللاتحاد ككل) لا يتحدث عن تنافس مع الولايات المتحدة وإنما الحديث هو عن تعاون وتنسيق والمركب الواحد الذى يجمعهما. ولدى تساؤل بسيط حول ما قيل عن روسيا والصين اللتين تتراجعان لحماية مركزهما مستقبلاً وبهدف إعادة البناء، ألا وهو "إلى متى يمكننا أن نتحمل ذلك؟" فهناك احتلال أمريكى للعراق وسيبقى فى الأمد القريب، وروسيا والصين لن تصبحا قادرتين على مواجهة أمريكا إلا فى المدى المتوسط، فماذا نفعل كمصر حتى ذلك الحين؟

وإذا كنت أتفق مع من أشار إلى عدم توافق أوروبا والولايات المتحدة حول معالجة أسباب "الإرهاب" فى الشرق الأوسط، فإننى أؤكد أن المرحلة الأولى التى شهدت الحرب على أفغانستان كعنوان للحملة الدولية ضد "الإرهاب" تجلى فيها توافق أمريكى أوروبى، وبنسبة ١٠٠%. وكان التوافق فى الرؤية والحركة معاً.

وأعود إلى ملاحظة الدكتورة/ نادية مصطفى، حول الانقسام بين أوروبا والولايات المتحدة فى الأزمات الكبرى، وأؤكد على دلالة وأهمية الأمثلة التى ضربتها. ولكن الأهم هو أن أوروبا اليوم تعود إلى رأب الصدع فى علاقاتها بالولايات المتحدة. وإذا كان الانقسام بينهما كبيراً هذه المرة، فإن جهود أوروبا لتصحيح العلاقات كبيرة أيضاً.

الدكتور/ حسن أبو طالب

سأبدأ بالحديث عن الدور الأمريكى ثم أتحدث عن الدور المصرى. فالدور الأمريكى له حدود معينة وهى تتكشف أمامنا بالتدريج . وعندما تطلب أمريكا من حلف الناتو المشاركة فى ضبط الأمن والاستقرار فى العراق، فهذا يعنى أن القدرات الأمريكية لها حدود معينة فى هذه القضية. وكذلك الحال بالنسبة لسيطرة الولايات المتحدة على أفغانستان، فحركة طالبان الآن تحكم أكثر بكثير من ثلث أفغانستان. وأعتقد أن القرار ١٤٨٣ لا يعبر فقط عن تنازلات فرنسية وروسية، بل يعبر أيضاً عن درجة ما من التراجع الأمريكى، وهذا القرار فيه معنى رمزى -بالرغم من كل عيوبه- ألا وهو أن "الولايات المتحدة عند حد معين تكون بحاجة إلى المجتمع الدولى" مهما كانت قدراتها وقوتها. ومن هنا فلا معنى لكلام ريتشارد بيرل عن إنشاء الولايات المتحدة لتحالف الراغبين كبديل عن الأمم المتحدة.

وكل ذلك له معنى ودلالة فيما يتعلق بدور مصر وإصلاح الجامعة العربية، ألا وهو أن هناك ثغرات قائمة فى المواقف الدولية ويمكن استغلالها. وأؤكد أن هناك احتياجاً عربياً لدور مصر، ولكنه نوع معين من الدور لا ينبغى أن يزيد عن حد معين. فإن حدثت الزيادة سيعارض العرب هذا الدور، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل الحركة المصرية تميل إلى الحذر والبطء.

وفى إجابتى على السؤال الذى طرحه الدكتور/ محمد نبيل فؤاد، أقول: إننا فى مرحلة انتقالية ما بين ردود الفعل والخط الاستراتيجى. فعندما يقول الرئيس مبارك سنتقدم بمشروع لإصلاح الجامعة العربية ونحاول أن نحصل على موافقة

الدول العربية عليه لحمايته، أعتبر ذلك مرحلة انتقالية بين رد الفعل والخط الاستراتيجي. والقيادة دائماً تنطوى على أمرين: قرار بلعب دور وفق إمكانياتك، والقدرة على دفع الثمن. والثمن قد يكون مردوداً إيجابياً لكنه قد يشمل التصدى للمعارضة العربية لدور مصر. ويمكن أن أقول إن بعض الدول التى طالبت مصر بوضع خطة أو تصور مستقبلى تحاول أن تدفع بمصر إلى مأزق.

وأعتقد أن الدور المصرى لديه مشكلة فى المستقبل القريب وهى كيفية الانتقال من الانسحابية والغياب إلى ممارسة دور. ولابد أن تكون هناك مرحلة انتقالية، وعلينا أن نبحث فى كيفية إدارتها. وأعتقد أن القيادة المصرية مؤهلة للعب دور ولكن بشرطين: توفر الإرادة، وكيفية استغلال القدرات المتاحة. ولا نستطيع أن نتحدث عن أية حركة فى المنطقة العربية بدون حد أدنى من التفاهم مع الولايات المتحدة . وأقول أن أمريكا وأوروبا تحتاج إلى توفر درجة معينة من الاستقرار فى المنطقة والتفاعل الطبيعى، وأحياناً يحدث توافق مصالح بيننا وبينهم ولو بنسبة ٣٠ %، والسؤال هو كيف نستغل ذلك؟ وهذا يعتمد على القيادة.

إن موضوع الدور المصرى وإصلاح الجامعة العربية يزخر بالتفاصيل، ولكننى أقول "رب ضارة نافعة"، وأمامنا خيار من إثنين حتى لا نتحول إلى نموذج متكرر من الحالة العراقية: الاندفاع نحو الإصلاح بما فيه الإصلاح الداخلي، أو انتظار دورنا على الطريق.

الدكتور/ حسن نافعة

كان لدى بعض التعليقات الختامية لكنى أخشى من الإطالة، ولذلك أوجز فأقول إنه لا يجب النظر إلى الموضوع العراقى كحالة انتهت، وإنما نحن نعيش فى حالة ما تزال فى إطار التفاعل وأظن أن البقية ستأتى. وكل ما حدث هو الجزء العائم من جبل الثلج، أما الجزء المختفى فهو أكبر، وهو قادم بالقطع. وأنا كنت أقول قبل وقوع العدوان بستة أشهر إن القضية ليست العراق فقط وإنما سوريا وإيران والمقاومة الفلسطينية. وهناك مشروعان للهيمنة : أولهما المشروع الأمريكى

للهيمنة على العالم، وثانيهما، مشروع إسرائيل للهيمنة على منطقتنا. والجديد أن هناك توافقاً تاماً فى آلية المشروعين فى اللحظة الحالية، وأنا أنظر إلى خريطة الطريق –فى قبولها وتنفيذها– ضمن هذا السياق. أما قضية مقومات الهيمنة الأمريكية ودعائمها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأخلاقية ...إلخ فهذا موضوع يثير النقاش، ولا أظن أن الجدل فيه سينتهى.

قضايا واتجاهات المناقشات

أبرزت أوراق الندوة ومناقشاتها اتفاقاً على خطورة التهديدات والتحديات التى تواجه مصر بسبب احتلال العراق. وهى جميعاً تتصل بالمصالح وبالدور وتتطلب ضرورة تحرك سريع وشامل وفاعل. كما أوضحت الندوة أمرين بشأن درجة وطبيعة الخطورة، من ناحية : كيف أن هذا الاحتلال لم يكن منشأ لهذه التهديدات بقدر ما كان كاشفاً لها ومعمقاً، ومن ناحية أخرى كيف أن الأبعاد الداخلية والخارجية قد تقاطعت وتداخلت على نحو غير مسبوق.

فقد يثور الاعتقاد أن التهديدات الخارجية للمصالح والدور المصرى هى التى وصلت إلى الذروة فى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق وفى ظل التحالف الأمريكى-الإسرائيلى من أجل إعادة رسم خرائط المنطقة، ولكن أبرزت الندوة كيف أن التهديدات من الداخل لم تعد أقل خطورة، ومن ثم فإذا كان البعض قد اعتاد على تسليط الضوء على نظرية المؤامرة الخارجية وآثارها على المصالح المصرية والدور المصرى، فإن أعمال الندوة التى يتضمنها هذا الكتاب إنما تقدم رداً عملياً على هذا الاتجاه. لأن هذه الأعمال تبدأ وتنطلق من الداخل أساساً وتدور حوله ثم تنتهى عند الخارج أو تستدعيه بمناسبة تناول الأوضاع الداخلية فى مصر والدول العربية.

ولذا فلقد كانت هذه الندوة -التى قدمت رؤى تشخيصية وتفسيرية لمجموعة من الخبراء والمتخصصين ومجموعة من أساتذة الجامعات المهمومين بالشأن المصرى والعربى والعالمى -بمثابة شهادة آنية ومستقبلية على أن الداخل المصرى والعربى هو المحك من أجل حماية المصالح المصرية والعربية، ومن أجل تفعيل الدور المصرى وإنقاذ النظام العربى،

وخاصة وإنه قد أضحى هذا الداخل مستهدفاً- وبصورة علنية غير مسبوقة من جانب الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى يضع النظام المصرى وجميع القوى الوطنية فى سفينة واحدة.

هذا وبقدر ما تناولت أعمال الندوة الأبعاد التقليدية السياسية منها والعسكرية والاقتصادية بقدر ما امتدت أيضاً إلى الأبعاد الثقافية والاجتماعية والنفسية على النحو الذى يبرز خصيصة هامة من خصائص هذه المرحلة من التهديدات والمخاطر التى تحيق بالمصالح المصرية والعربية.

ومن ناحية أخرى لم تقتصر أعمال الندوة على الأبعاد التشخيصية والتفسيرية للحالة الراهنة بعد احتلال العراق ولكن امتدت إلى تداعياتها وموجبات وضرورات العمل لمواجهة عواقب هذه الحالة على أمن مصر والنظام العربى وعلى دور مصر على صعيده. بعبارة أخرى لم يكن التوقف عند عواقب وتداعيات العدوان على العراق غاية فى حد ذاته بقدر ما كان المنطلق نحو استدعاء ضرورات العمل فى المرحلة الراهنة سواء بالنسبة للداخل المصرى والعربى أو تجاه الداخل العراقى فى ظل الاحتلال. وبهذا يكون قد تحقق هدف الندوة بقدر كبير.

واستكمالاً للملاحظات التمهيدية السابقة عن الملامح الأساسية لأعمال الندوة، يمكن القول أن هذه الأعمال قد تبلورت حول مجموعة من القضايا. ولقد تفرعت المناقشات حولها بين بعض الاتجاهات، نظراً لتعدد روافد كل قضية وتشابك أبعادها.

وتتلخص أهم هذه القضايا واتجاهات المناقشة حولها على النحو التالى:

- مفهوم الأمن المصرى وعلاقته بالأمن العربى على ضوء التشابك بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح العربية، ومن ثم نمط الدور

المصرى اللازم لحماية الأمن المصرى والعربى فى ظل طبيعة المرحلة الراهنة .

- ❖ الدوافع للإصلاح السياسى الداخلي والتماسك الوطنى ومتطلباتهم وذلك على ضوء إشكاليات الديموقراطية، القومية، الانتماء، المواطنة، العلمانية.
- ❖ بروز الأبعاد الثقافية الاجتماعية الحضارية للتهديدات، من الداخل والخارج، إلى جانب الأبعاد المادية على الصعيد الاقتصادى والعسكرى .
- ❖ درجة وطأة التهديدات الخارجية فى ظل استحكام الهيمنة الأمريكية على النظام الدولى، وسبل إدارة عواقبها على المصالح والدور المصرى، ومآلات هذه الهيمنة المستقبلية.
- ❖ ما العمل ؟ فى سبيل العراق وفى سبيل إعادة بناء القدرات المصرية والعربية تحقيقاً للأمن المصرى والعربى وتفعيلاً للدور المصرى فى الأمة؟

القضية الأولى : مفهوم الأمن المصرى والمصالح المصرية ونمط الدور المصرى المطلوب : إشكاليات التقاطع مع الأمن العربي والمصالح العربية

على ضوء ملامح خريطة الواقع الإقليمى والعالمى بعد احتلال العراق وما تمثله من تهديدات لمصر وللأمة العربية كان لابد وأن يتجدد الجدال المعتاد، الدائم الصعود والهبوط، حول القضية المشار إليها عالياً. ولم ينقطع هذا الجدال، منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧، وإن ارتدى من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور النظام العربى والسياسات المصرية، أقنعة متنوعة. ولكن يظل الجوهر الثابت هو التساؤل عن آفاق الدور القيادى لمصر ومحددات تشكيله.

وفى جلسات الندوة تبلورت مجموعة من الاتجاهات حول النقاط التالية:

أ - مصادر تهديد الأمن المصرى

١- هى مصادر التهديد الداخلية لأمن الدولة والنظام فى مصر إلى جانب مصادر تهديد الأمن القومى المصرى من الخارج، ولكن وما هى الأولوية المعطاه لكل من الجانبين لدى النظام المصرى؟ حيث أن المشكل الخارجى أضحى مشكلاً داخلياً.

٢- قضايا وظائف الدولة وإصلاح النظام وتحقيق الديمقراطية فى مصر ليست منفصلة عن قضية الأمن القومى المصرى. ومن ثم فإن مقولة أن الاستقرار يحقق الأمن القومى المصرى تفقد مصداقيتها إذا كان المقصود استقرار النظام فقط،وإذا كان مرادفاً للسكون والجمود والفراغ السياسى وأزمة الهوية وخاصة لدى الشباب، ذلك لأن التنظيم الاجتماعى الفاعل والمتماسك هو الذى منح النظام السياسى القوة والمنعة فى مواجهة العدوان الخارجى وحماية للأمن القومى. وفى المقابل توجد وجهة النظر التى ترى إنه ليس من الحكمة إحداث تغيير فى النظام يؤدى للصدام مع أمريكا وأن الالتفاف حول النظام الحاكم هو الأهم فى موازين الأمن القومى، حيث إنه هو الذى سيقوم بالدفاع ضد العدوان وليس الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدنى.

٣- الاعتماد على المعونات الخارجية والاقتصاد القائم على الريع يحمل تهديداً للأمن المصرى بقدر ما يحمله الافتقاد للقوة العسكرية القادرة على حماية الوطن والدفاع عنه فى ظل وجود إسرائيل بقواها غير التقليدية وسياساتها العدوانية. وتزداد المخاطر مع العواقب

الاقتصادية لاحتلال العراق على الاقتصاد المصرى والعربى بصفة عامة: فهناك التداعيات على تصفية رأس المال البشرى وهو أساس التحدى العلمى والتكنولوجى، تمزيق مشروع التكامل العربى لصالح مشروع الشرق أوسطية من جديد ولكن مع عزل مصر اقتصادياً عن المشرق وعن الخليج والمغرب على حد سواء، الآثار المباشرة الناجمة من فقدان العلاقات مع الاقتصاد العراقى.

٤- أدت عملية التسوية السلمية مع إسرائيل إلى تآكل القدرات الاقتصادية والثقافية والعسكرية على نحو يؤدى إلى العجز عن حماية الأمن المصرى فى حين أن إسرائيل استفادت من العملية فى كافة المجالات، ومن ثم لو فرضت علينا حرب فنحن غير مستعدين لها. هذا ولقد افرز العدوان على العراق واحتلالها مزيد من التداعيات والتهديدات العسكرية المباشرة للأمن المصرى. وهذا البعد العسكرى للأمن القومى المصرى بعد الحرب ليس وليد الحرب بل كشفت الحرب عنه نتيجة تراكمات سلبية أخرى سابقة من أهمها: انكماش البعد العسكرى للأمن القومى المصرى داخل حدوده، تكريس الخلل فى التوازنات الاستراتيجية العسكرية لصالح إسرائيل، فقدان المبادأة واللجؤ للإنكماش، تجميد آليات التعاون العسكرى العربى.

ب- مفهوم الدور المصرى ونمطه وركائزه:

وتفرعت الاطروحات بين الثنائيات التالية :

١- هل الدور المنوط بمصر خيار لنا نقبله أو نرفضه أم هو معطاة من واقع التاريخ والجغرافيا؟ وكان الاتجاه الغالب هو تأكيد ضرورة وأهمية الدور المصرى الذى لا فكاك منه والذى تفرضه اعتبارات

المصلحة المصرية جنباً إلى جنب اعتبارات المصلحة القومية العامة. ولا تعنى هذه المطالبة بدور قيادى مصرى أن مصر لا تلعب دوراً بالفعل أو أنها بعيدة تماماً عن الهموم العربية. ولكن المطلوب هو أن يتم ذلك فى ظل رؤية متكاملة العناصر. ومن ثم يظل السؤال المطروح كيف ولماذا؟

٢- من الخطأ البين الحديث عن بديلين فقط : إما دور مصرى على النحو الذى جاء عليه فى المرحلة الناصرية (عاده ما يتهم بأنه قومى تعبوى مفجر للصراعات وأدى إلى انتكاسات مصرية) أو لا دور على الإطلاق. لأن المطلوب دور جديد يتسق مع إمكانيات مصر وظروفها ويراعى المستجدات الإقليمية والعالمية، ولكن هو فى نفس الوقت الدور القيادى الفاعل . وكذا من الخطأ القول بالفصل بين المصلحة الوطنية المصرية والمصلحة القومية العربية.

٣- هل الدور المصرى القيادى فى المنطقة لم يعد ممكنا ولم يعد من الوطنية حيث يجب أن تصبح الاعتبارات البراجماتية والعملية هى المحك الأساسى عند صياغة الاستراتيجية الخارجية المصرية، أم من الخطورة على مصر الانكفاء على نظرة قطرية ضيقة لمصالحها وأهدافها ؟ ولقد تبلور اتجاهان أساسيان فى المناقشات، اتجاه غالب يقول بضرورة تفعيل الدور المصرى فى المحيط الإقليمى العربى، والثانى يرى وجوب النظر للثمن الذى يمكن دفعه مقابل الدور المطلوب القيام به فى مواجهة محاولات الهيمنة والقوة الأمريكية الطاغية، مع ترسيخ المفهوم الضيق للوطنية (مصر أولاً). ولقد حظت المقابلة بين الرؤى البراجماتية والواقعية بين الرؤى التغييرية التصحيحية قدراً كبيراً من الاهتمام وذلك بالنظر إلى عواقب كل من

الاتجاهين على المصالح المصرية. ففى حين رأى اتجاه وجوب مراعاة الثمن الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى ستدفعه مصر بوقوفها أمام التيار الأمريكى الجارف إذا ما حاولت أن تقوم بدور قيادى تغييرى تصحيحى فى المنطقة، ففى المقابل رأى اتجاه -وكان غالباً على المناقشات- أن تأجيل المواجهة له ثمن أيضاً، وكلما زاد الانتظار زاد الثمن، ناهيك عن إنه ليس الملائم الحديث عن "الثمن" فى الوقت الذى يتم فيه اقتحام أمتنا وتغيب إرادتنا ولا يكون هناك بديل عن المقاومة فى هذه الحالة.

٤- وبالرغم من هذا الاختلاف بين اتجاه محدود وآخر غالب -إلا إنهما اتفقا على أهمية الدور المصرى لإصلاح الجامعة العربية. حيث تعددت المؤشرات على موقف مصرى يسعى لتحقيق هذا الإصلاح كسبيل لدعم الدور المصرى وتجديد وفعالية النظام العربى على حد سواء. وبغض النظر عن تفاصيل أى مشروع مصرى لتطوير الجامعة العربية تظل هناك مسألة الأولوية التى يحوزها المستوى الاقتصادى أو السياسى الاستراتيجى حيث يجنح الموقف المصرى لصالح الأول.

القضية الثانية : دوافع ومتطلبات الإصلاح السياسي الداخل، والتماسك الوطني، إشكاليات الديمقراطية، القومية، الانتماء، الهوية، المواطنة، العلمانية .

بقدر ما تفجرت قضية الإصلاح تحت وطأة التهديدات الأمريكية بالتدخل لفرضها بقدر ما تركز النقاش فى الندوة على الدوافع والمتطلبات الداخلية لتحقيق هذا الإصلاح حتى يكون بيدنا لا بيد غيرنا، ولأن الإصلاح هو الشرط الأول لكى تقوم مصر بأى دور فى المرحلة القادمة، فإن

الإصلاح الداخلى الجذرى ضرورة لتكوين نموذج ومنطلق لكل إصلاح ممكن فى المنطقة العربية.

أهم النقاط التى أبرزتها أعمال الندوة تجاه هذه القضية عبر جلساتها مايلى :

أ- دوافع الإصلاح

- ضغط الدولة على المجتمع وضغط النظام على الدولة ومن ثم غياب آليات الاتخاذ الجماعى للقرار وصنع السياسات، الهيمنة الفردية على النظام وبالتالى الدولة، بما يؤثر على كفاءة الكيان المتميز للدولة المصرية، بما يحويه من قدرات وكفاءات وتنظيم وانضباط. ناهيك عن غياب المعنى الحقيقى للاستقلال الوطنى نظراً لانتقاص حرية الإرادة السياسية فى ظل الممارسات السلامية منذ معاهدة السلام مع إسرائيل وفى ظل تزايد المخاطر التى أبرزت المواقف الإنسحابية.
- حالة الفراغ السياسى والجمود ومظاهرها المتمثلة فى عدم قدرة الأحزاب على التأثير، ونقص فاعلية المجتمع المدنى وتجميد كثير من النقابات والاتحادات.
- التأثيرات السلبية للغاية للتضييق الداخلى والممارسات التعليمية والإعلامية ذات الآثار السلبية على هوية الشباب.

ب- معوقات الإصلاح الحقيقى:

أشارت الأوراق والمداخلات إلى أهم المعوقات التالية:

- الطرح الأمريكى للإصلاح السياسى أبعد ما يكون عن الإصلاح الحقيقى ناهيك عن أن الممارسات الأمريكية فى العراق تكرس الطائفية. وبالمثل فإن رؤى الحكومات العربية للإصلاح السياسى وممارساتها أبعد ما تكون عن الإصلاح الحقيقى، لأن أقصى ما فى الأمر هو إعطاء نوع من حرية

التعبير والحوار دون المساس بثوابت معينة متصلة بالمشاركة الحقيقية وتداول السلطة وصنع السياسات واتخاذ القرارات.

- مواقف المعارضة الحزبية والنخب الثقافية لا تقل سلبية. فالأولى فى مصر مثلاً تخشى أن تكشف انتخابات تامة النزاهة ضعفها بالمقارنة بالتيار الإسلامى المحجوب عن الشرعية، مما يجعل رغبتها فى الإصلاح غير جادة وغير حقيقية. أما النخب فإن قضية الإصلاح لديها ما زالت قضية فكرية ثقافية أكثر منها قضية حركة فعلية، ناهيك عن أن مطالب الإصلاح السياسية لم تصبح بعد قضية جماهيرية، حيث ما زالت الجماهير لا تربط بين مطالب تحسين الحياة وبين تلك المطالب السياسية.

ولقد قدمت المداخلات مقترحات لتفعيل حركة الإصلاح السياسى سيتم الإشارة إليها فى البند الأخير.

القضية الثالثة : بروز الأبعاد الثقافية الحضارية الاجتماعية للتهديدات الداخلية والخارجية.

لم تقتصر التهديدات للمصالح المصرية والأمن المصرى على الأبعاد الاقتصادية والعسكرية المعتادة، ولكن كشفت أحداث العراق عن مجموعة جديدة من التهديدات وعمقت من دلالاتها وتداعياتها. ولقد تناولت المداخلات جانب من هذه الأبعاد وخاصة على صعيد الجلستين الثانية والثالثة. ولقد كان فى صميم هذه الأبعاد كل من القومية والدين ودلالاتهما بالنسبة لمشاعر الولاء والانتماء من ناحية وموضعهما من مخططات الولايات المتحدة تجاه المنطقة من ناحية ثانية والمؤشرات الإيجابية والسلبية المرتبطة بتداعياتهما على الاستجابات وردود الفعل تجاه أحداث العراق من ناحية ثالثة.

ويمكن بهذا الصدد استخلاص الأبعاد التالية :

-محاولات سلطة احتلال العراق تزكية الوعى الجزئى والتوجهات المحلية -فى مواجهة الوعى القومى- على نحو ينال من استيعاب القوميات والمذهبيات فى كيان عراقى واحد. وفى المقابل وعلى مستوى الدول العربية الأخرى يتعاظم الاتجاه حالياً نحو الانغلاق القطرى الداخلى على حساب الانتماءات القومية الشاملة.

-الأبعاد الثقافية -الحضارية للديمقراطية لا تقل أهمية عن أبعادها الاقتصادية والسياسية. وهنا تثور إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية وما إذا كان النمط الديموقراطي الأمريكى (الموصوف بالعلمانية) هو الصالح للجميع فى الدول العربية والإسلامية. ومن ثم يرى اتجاه إنه لا يجوز إطلاقاً القول بالعلمانية فى الدول الإسلامية نظراً لطبيعة الإسلام. ومن ثم فهناك لدى الولايات المتحدة وهى تدعو للإصلاح على النمط الغربى فهم خاطئ للإسلام ولطبيعة المجتمعات العربية والإسلامية والنمط الديمقراطى المناسب لهم.

ج- بقدر ما كان الحضور الثقافى خلال مرحلة التمهيد للحرب -يحقق للإدارة الأمريكية أهدافاً تدعم الخيار العسكرى وتمهد له (الرؤية الدينية كمبرر ضمن مبررات عديدة لشن الحرب على العراق)، بقدر ما كان نهب التراث العراقى وتدميره -بشكل منهجى ومنظم- جريمة ثقافية متعمدة ومخطط لها أثناء الحرب وبعدها وهى جريمة تتعدد المؤشرات على التحالف الأمريكى اليهودى لتنفيذها، وقياساً على ذلك فإن الضغوط والتدخلات الأمريكية فى الأنظمة العربية لإحداث تغيرات فى التعليم الدينى والنظام الثقافى والتعليمى والمجتمعى بصفة عامة فى المجتمعات العربية والإسلامية، إنما تعكس أن هناك تخطيط متعمد ومقصود ضد الإسلام، وهو الأمر الذى ينبئ بمخاطر شديدة فى ظل تلك المرحلة من

الوعى الأمريكى بأهمية البعد الثقافى فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه إعادة رسم خرائط المنطقة بعد احتلال العراق -ومن قبلها- وهو الوعى الذى يحمل فى طياته مؤشرات وملامح "حرب دينية" أو ما يسمى "صراع الحضارات"، وهو الأمر الذى يحذر من خطورته الكثيرون فى دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية. فبالرغم من أهمية الوعى بأساليب إدارة هذا البعد المتجدد فى السياسة الأمريكية تجاهنا، إلا أنه يجب أن نحذر من خطر الوقوع فريسة فكرة الحرب الدينية، التى ليست من تقاليد الإسلام أو أصوله أو ممارساته التاريخية. حيث أن الغرب هو صاحب هذا السيناريو لما له من فوائد فى المرحلة الراهنة كذلك فإن اعتبار الحرب ضد الإرهاب حرب دينية سيكون له عواقب داخلية من حيث تفتيت صفوفنا .

وأخيراً فإن الأبعاد النفسية للحرب على العراق قد تبلورت على مستويين : المستوى الأول ويتمثل فى الحملة الإعلامية الأمريكية المصاحبة لهذه الحرب ودلالاتها النفسية والمعنوية بالنسبة لضرب إرادة المقاومة لدى الشعب العراقى والشعوب العربية بصفة عامة. أما المستوى الثانى : فيتمثل فى المسارات التى تفرغ فيها الشعوب العربية شحنة الضغط النفسى والمعنوى الناجم عن الشعور بالعجز عن صد العدوان المتصاعد. ومن بين المسارات المتعددة برز المسار المتصل بالدين. وركزت المناقشات على وجهين لهذا المسار أحدهما سلبى والآخر إيجابى. وهو الأمر الذى يدفعنا للتساؤل إذا كان الدين يتم استخدامه واستدعائه فى الحروب فكيف يمكن لنا أن نوظفه لنصل إلى نتائج إيجابية فى عملية التغيير المطلوبة وهى العملية التى تعد الشرط المسبق لتحقيق المقاومة الفاعلة؟ بعبارة أخرى يعد تشغيل

الإيجابيات المتصلة بالدين من سبل تدعيم القوة الناعمة أو الرخوة لدينا وعلى نحو يساعد جزئياً على موازنة افتقاد القوة الصلدة.

القضية الرابعة : درجة وطأة التهديدات الخارجية في ظل توطد التحالف العضوي الأمريكي الإسرائيلي وسبل إدارة عواقبها ومآلاتها المستقبلية بالنسبة للقضية العراقية والقضية الفلسطينية.

احتلت الأبعاد العالمية -المتصلة بالهيمنة الأمريكية- والإقليمية المتصلة بالجوار التركى والإيراني الأولوية فى الجلسة الأخيرة من الندوة، حيث برز أن القضية ليست قضية العراق فقط ولكن هى أكثر من ذلك، لأن هناك المشروع الأمريكى للهيمنة على العالم والمشروع الصهيونى للهيمنة على المنطقة، وما بينهما من تنسيق وتحالف آنى وصل إلى ذروته. ولذا كان السؤال الأساسى المطروح ما سبل مقاومة هذين المشروعين وأين موضع إصلاح النظام العربى، والتنسيق مع القوى الكبرى المناوئة للهيمنة الأمريكية وكذلك التنسيق مع الجوار الإقليمى؟

وفى مقابل أسانيد الأطروحة عن مقومات الهيمنة الأمريكية والانسحاق الكامل للقوى الكبرى والقوى الإقليمية والمحلية أمامها تبلورت أسانيد مضادة عن سبل المقاومة والإمكانيات والفرص وهى تتلخص كالآتي:

- مقومات القوة الأمريكية فى تآكل من الناحية النسبية، أى أن أمريكا لا تملك جميع مقومات الهيمنة الإمبراطورية، وبالتالى فإن قوتها سوف تتآكل.
- الأمر لم يحسم نهائياً لصالح الهيمنة الأمريكية الكاملة، والنظام الدولى لازال فى حالة تشكل، القوى المنافسة لأمريكا لم تتخل إستراتيجياً عن الطموح لتشكيل قوة كبرى وهى قد تكون فى حالة تراجع ولكنه تكتيك مرحلى ومحاولة لإعادة البناء.

- الوضع المستقبلى فى العراق، والقدرة على المقاومة المؤثرة سيكون له دور كبير فى رسم ملامح مستقبل الهيمنة الأمريكية العالمية، وإذا كانت القوى الدولية الأخرى والإقليمية والمحلية الرسمية لا تستطيع أن تقدم شيئاً حالياً فإن دعم المقاومة شعبياً قد يكون فرصة لوقف زحف التقدم الأمريكى للهيمنة وإحداث آثار فعالة.

- هل ستظل أمريكا مطلقة القوة لاستخدامها كما تريد؟ وهل لها القدرة الأخلاقية على قيادة النظام الدولى؟ وهل ستفتقد الرؤية المنطقية الصادقة فتتكاثر أخطاؤها مما يعجل بتهاوى مشروعها للهيمنة؟ ألا يذكر التاريخ أنه لا توجد قوى للهيمنة للأبد؟

- لا يمكن حتى القول بالانتصار الأمريكى العسكرى الساحق حيث لم تواجه فعلياً قوى عسكرية كبرى، والقدرات الأمريكية لها حدود بدليل طلب المساعدة من الناتو ومن دول أخرى للسيطرة على الوضع فى العراق .

- التعاون مع القوى الكبرى ضد الهيمنة الأمريكية لا يجب أن يكون رسمياً فقط، بل توجد فرص كبيرة لإحداث آثار قوية على مستوى المجتمع المدنى والشعوب مع حركات مناهضة العولمة مثلاً.

وقد تطرقت المناقشات ولو بصورة محدودة لوجود فرص حقيقية لتطوير علاقاتنا الإقليمية ورسم دورنا بما يحقق مصالحنا الوطنية، وإذا لم تقم مصر بهذا الدور فسوف تتغير الأمور فى المنطقة بما يتعارض مع مصالحنا الوطنية، كما ذكرت أحد وجهات النظر أنه لا توجد رؤية رسمية محددة للتعامل مع الوضع، ولا توجد فلسفة أو خطاً إستراتيجياً عاماً، وأن القيادة المصرية حالياً قد تكون غير مهيأة للقيام بتفعيل مصر لدورها الإقليمى، وفى المقابل توجد رؤية أخرى بأن النظام المصرى قادر على تفعيل الدور، وأنه اتخذ خطوة جيدة بطرح مبادرة إصلاح النظام العربى،

وأنه يمكن، حتى فى ضوء الوضع الحالى على المدى القصير، استغلال بعض المساحة للقيام بدور قوى فى ضوء بعض التناقضات الموجودة فى النظام الدولى حالياً.

القضية الخامسة : ما العمل على ضوء الدلالات والتداعيات؟

انعقدت الندوة سعياً للإجابة على هذا السؤال تحديداً. وبقدر ما كانت هذه الإجابة تتطلب أولاً تناول الأبعاد التشخيصية التفسيرية، بقدر ما يمكن أن نستخلص من أعمال الندوة الملامح العامة التالية الخاصة بالأبعاد المستقبلية.

من ناحية : ضرورات العمل المطلوبة ليست مستحدثة بفعل العدوان، ولكنها مطروحة من قبله ونالت حظاً وافراً من المناقشة والاهتمام. ولكن أحداث العدوان والاحتلال أبرزت إلحاح الحاجة إليها وفداحة ثمن عدم تنفيذها.

ومن ناحية أخرى : ليست هذه الضرورات قاصرة على مصر فقط ولكن تمتد إلى الدول العربية وإلى النظام العربى فى مجمله، وإن اتفقت المناقشات -وكما يوضح منذ البداية عنوان الندوة- أن مصر فى قلب هذه العملية بحكم دورها القيادى التاريخى والراهن والمستقبلى والذى لا فكاك منه .

ومن ناحية ثالثة : ضرورات العمل على الصعيد الداخلى المصرى (وفى بقية الدول العربية) وكذلك على الصعيد الإقليمى العربى، وإن اختلفت إجراءاتها عن ضرورات العمل المباشر تجاه العدوان على العراق وسبل إنهاء الاحتلال (كما سنرى لاحقاً) إلا أنهما لا ينفصلان كما تعد الأولى شرطاً جذرياً لإمكانية مواجهة عواقب مشروع الهيمنة الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية، وهو الأمر الذى يجسد بقوة كيف أن المشكل الخارجى قد أضحى داخلياً بالأساس، وكيف أن ضرورات الإصلاح -بل التغيير الداخلى- لم تعد ترفاً تتصادم النظم والقوى المعارضة حول سبل تحقيقه أو من الذى يقود عملية تنفيذه.

ومن ناحية رابعة : أبرزت المناقشات -أو المسكوت عنه خلالها- إشكالية العلاقة بين طرح الرؤى والتصورات والتوجهات الكبرى وبين تصميم الخطوات الإجرائية العملية المحددة اللازمة لتحويلها إلى سياسات وقرارات ملموسة تستجيب لضرورات العمل المطلوبة. فلقد ركزت المناقشات على التوجهات والرؤى والتصورات ولم تتعرض بالتفصيل للسياسات والقرارات المطلوبة. وهو الأمر الذى أفرز دعوة بعض الحضور فى الندوة إلى أهمية أن تتجه الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش وغيرها من ملتقيات الفكر والخبرة إلى التركيز على دراسة البدائل المحددة على ضوء إشكالية التكلفة والمكاسب وإشكالية الفرص/القيود

ومن ناحية خامسة وأخيرة : فلقد اتفق المشاركون فى الندوة على أن تأزم الوضع الراهن واستحكامه على المستويات الداخلية والإقليمية العربية يستلزم البحث عن بوادر الأمل وإمكانيات التغيير وعدم الانزلاق فقط فى مستنقعات الواقع القائم بسلبياته باعتباره واقعاً لا فكاك منه ولا سبيل إلا التكيف معه نظراً لصعوبة تغييره إن لم يكن استحالة هذا التغيير كما يتصور دعاه البراجماتية. ذلك لأن المرحلة الراهنة تتطلب سبلاً مستحدثه للتفكير والحركة التى يمكن وصفها بالواقعية التصحيحية كبديل عن الواقعية التكيفية الانهزامية، التى تولد أسانيدها تحت حجج ما يسمى البراجماتية -على الأقل بالمعنى السلبى السائد الآن-

هذا وتتلخص الرؤى والتصورات الخاصة بضرورات العمل بعد العدوان على النحو التالي:

أولاً : الإصلاح الداخلى (السياسى ، المجتمعى ، العسكرى)

اتفق المشاركون -كما سبق القول- أن الإصلاح الداخلى -بأبعاده المختلفة- هو جوهر عملية حماية الأمن القومى ومواجهة العدوان الخارجى. وتتلخص أهم النقاط فيما يلى :

أ- ضرورة تفعيل دور الدولة المصرية وليس إلغائها -تحت ضغوط العولمة أو خصخصة الدولة. وانتظاراً لهذا التفعيل فى دور الدولة من أجل التنسيق بين الأدوار وتجميع الإرادات ومن أجل إلغاء خصخصة الدولة ووضع أفق جديد للسلطة، يجب أن يتم تفعيل "نظام عصبى لا مركزى يساعد على التواصل بين أطراف مختلفة كالمجتمع المدنى والهيئات الأكاديمية. فإن الدولة المصرية يجب ألا تتعرض لضغط النظام، وذلك الأخير لا يجب أن يضغط على المجتمع .

ب- الديموقراطية الحقيقية ليست منحه من النظم، ولكن يتطلب تحقيقها بتفعيل دور النخب السياسية والثقافية حتى لا تظل حبيسة الدور الفكرى وحتى تمد الجسور مع الجماهير.

وفى هذا الصدد تم طرح النقاط الآتية :

١-تحويل مطالب الإصلاح السياسى إلى حركة سياسية شعبية، ولذا يجب العمل على إقناع رجل الشارع بأن الحلول الناجحة للمشاكل الحياتية لن تتأتى إلا نتيجة إصلاح سياسى حقيقى، ومن ثم يجب العمل على تضييق الفجوة بين مطالب الإصلاح السياسى (ومطالب نخبوية) ومطالب تحسين الظروف المعيشية.

٢-المظاهرات بمفردها لن تحقق شيئاً إذا لم تخرج من مؤسسات قوية، تبدأ بمطالب فئوية وعندما لا تتحقق تتحول إلى مطالب جماهيرية منظمة.

٣-التغيير يجب أن يكون بأيدينا، وذلك بالمزيد من التواصل مع المؤسسات الجماهيرية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى.

٤-فى مواجهة تواضع سقف طموحات النخبة ، يجب التأكيد على بعد أساسى وهو أن القوة الفكرية هى التى تقود الأمن القومى.

٥-مواجهة المشاكل الكبيرة التى تتعلق بالتنشئة السياسية للمواطنين، وخاصة الشباب ويجب العمل الجاد على تحقيق هذه التنشئة، والحفاظ على الهوية من خلال إصلاح المنظومة الأساسية فى المجتمع (التعليم، الإعلام، الثقافة).وتمثل قضية التنشئة من أجل الهوية والانتماء قضية محورية فى الأمن القومى -وفى مواجهة العدوان الخارجى بصفة خاصة- فلقد آثار احتلال العراق السؤال التالى : من يمثل القوة المحصنة التى ستقاوم التهديد للوطن: النظام أم الشعب؟ ومن هنا فإن قيمة الوطن والدفاع عنه-وليس النظام أو القيادة- هى التى يجب أن تحوز الاهتمام. فإذا كانت الشعوب -وليس الجيوش فقط- تستطيع مقاومة العدوان الخارجى فلابد من التركيز على فقه الانتماء وفقه ثقافة المقاومة لدى الشباب بصفة خاصة.

٦-نظراً لوزن الإسلام فى حياة مجتمعاتنا العربية الإسلامية فإن الإصلاحات فى الخطابات والأنظمة الإسلامية يجب أن تنبع من ذاتنا وبدون تدخلات خارجية، وانطلاقاً من أسس الاجتهاد والتجديد اللازمين لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة. وبقدر ما هناك من السلبيات المتصلة ببعض المدركات للإسلام بقدر ما هناك من الإيجابيات . ويجب الاستفادة من تلك الأخيرة وتفعيلِ تأثيرها .

٧-يجب على جميع الدول العربية تحقيق مزيد من الاستيعاب للأقليات - سواء الدينية أو المذهبية أو القومية- ومن ثم المزيد من الإعلاء للوعى

الوطنى والقومى على حد سواء، وذلك حتى يمكن مواجهة التهديدات الخارجية التى توظف الولاءات والانتماءات الجزئية.

٨-اقتراح تشكيل جبهة تضم كل التيارات وتضع الثوابت المتفق عليها للإصلاح، وإصدار وثيقة إصلاحية (يتم جمع التوقيعات عليها إليكترونياً) تتضمن مشروعاً وطنياً مشتركاً فإن التحالف الوطنى ضرورة ملحة الآن حيث لا يحتمل الوضع الراهن ترف الصدام بين النظام والمعارضة، أو فيما بين قوى المعارضة بتياراتها المختلفة. كما لا يتحمل القبول المطلق أو الرافض المطلق لمطالب التغيير فى المنطقة التى ترفعها الإدارة الأمريكية.

جـ - إذا كان الإصلاح الداخلى -السياسى والمجتمعى- قد أضحى ووفق مفهوم الأمن الشامل- ضرورة أساسية لحماية الأمن القومى فى مواجهة العدوان الخارجى فإن البعد العسكرى للأمن القومى، الذى يمثل وفق الرؤية التقليدية، الدعامة الأولى للأمن قد حظى أيضاً باهتمام الندوة. وعلى ضوء تحليل دلالات وأسباب العدوان على العراق من منظور إستراتيجى، وكذلك على ضوء مفهوم وآليات البعد العسكرى للأمن القومى المصرى قبل هذا العدوان وما أفرزه من تداعيات وتهديدات أمنية عسكرية كشفت وعمقت من آثار تراكمات سلبية سابقة على هذا العدوان فإن أعمال الندوة بينت أن ضرورات ومتطلبات الأمن القومى المصرى من منظور عسكرى تتلخص فى الآتى :

من ناحية: على المدى القصير (٥ سنوات) من الضرورى "عدم التصادم المباشر مع الولايات المتحدة فى المرحلة الحالية من أجل العمل على تقوية الأدوات الأخرى السياسية، محاصرة احتلال العراق بالإمكانيات الحالية السياسية، دعم المقاومة العراقية ولو من خلال

مؤسسات المجتمع المدنى المصرى، إعداد الدولة للدفاع ضد عدوان محتمل، تشكيل مجموعة نواة من الدول العربية للبدء فى إعداد ميثاق أمن جماعى عربى جديد، التخطيط لإنشاء قوات سلام عربية والحفاظ على الحد الأدنى المتاح من التعاون العسكرى العربى، إنشاء مركز للإنذار وإدارة الأزمات على المستوى العربى.

ومن ناحية أخرى : على المديين المتوسط والبعيد (١٥-٢٠ سنة) من الضرورى التخطيط من أجل تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، تشكيل قوات ردع وقوات انتشار سريع عربية، تنسق نظم التسليح الرئيسية، إنشاء هيئة عربية للصناعات المتقدمة، إنشاء صندوق عربى للدفاع للإنفاق على المشروعات الاستراتيجية العربية، دعم القدرات النووية المصرية.

وأخيراً إذا كانت المداخلات قد بينت القيود الراهنة على العمل العسكرى المباشر من خلال الجيوش النظامية، نظراً لاختلال توازن القوى الإقليمى وخاصة فى ظل الجوار القريب للقوات الأمريكية، إلا أن المشاركين اتفقوا على أن بناء القدرات الذاتية لمصر -انطلاقاً من عملية إصلاح سياسى حقيقى- هى الأساس والقاعدة. حيث رأى البعض أن الحاجة إلى تدعيم ما يسمى "القوة الناعمة ليس أقل أهمية من دعم القوة الصلبة بل إنه يمكن أن ننجر على صعيد الأولى بشكل أسرع وأكثر فعالية مما ننجز على صعيد الثانية (مثلاً على ضوء القيود المتنامية على امتلاك قدرة نووية عسكرية).

ومن ناحية أخرى -وإن لم تحتل الأبعاد الاقتصادية فى الضرورات مساحة واضحة من المداخلات، إلا أن أهم التحذيرات التى برزت هى تلك المتصلة بضرورة أن يتحرك الاقتصاد المصرى لتعويض " الرئة الصناعية" التى ظل هذا الاقتصاد يتنفس بها طوال ٢٥ عام، ألا وهى تحويلات

المصريين، حيث ستصاب هذه الرئة بعطب قاتل فى ظل تداعيات احتلال العراق. والتعويض المطلوب هو محرك اقتصادى داخلى. ومن ناحية أخرى مطلوب من مصر -فى مواجهة مخاطر المشروع الشرق أوسطى الذى يتجدد أن تدعم موقف سوريا ولبنان والوقوف إلى جانب المقاومة العراقية لتقصير مدة الاحتلال وإفشال مخططاته الاقتصادية بعيدة المدى التى ستصيب اقتصاد مصر والمشرق فى مقتل وخاصة فى ظل مشروعات تشبيك الاقتصاد العراقى بالاقتصاد الإسرائيلى.

ثانياً : ضرورات تفعيل الدور الإقليمى المصرى : إصلاح النظام العربى والتنسيق مع دول الجوار وإدارة ضغوط الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية المباشرة

أعرب الاتجاه الغالب فى أعمال الندوة كما سبق ورأينا على ضرورة تفعيل الدور الإقليمى المصرى لأنه ليس اختياراً ولكن تفرضه اعتبارات الترابط بين حماية المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية. وإذا كان المشاركون قد اتفقوا على ضرورات الإصلاح الداخلى كمنطلق لهذا التفعيل إلا أنهم أبرزوا أيضاً خطورة التخلى عن دور الجامعة العربية وضرورة إصلاحه والنظام العربى برمته.

وتلخصت أهم المقترحات بهذا الصدد على النحو التالى :

١- التصور المستقبلى الذى يخص التماسك الداخلى هو قاعدة تحرك مصر الفاعل فى المحيط العربى والإقليمى. وهذا التحرك هو المنطلق لتحقيق إصلاح النظام العربى، وهذا النظام بدوره لا غنى عنه لقيام مصر بدورها الإقليمى المنفرد والجماعى. ومن ثم لا غنى

عن التمسك ببقاء الجامعة العربية، ولا غنى من ناحية أخرى عن دور مصر المباشر من أجل إصلاح الجامعة .

٢- من أهم العناصر المقترحة للإصلاح : إعادة النظر فى نظام اتخاذ القرارات والتصويت لتغييره من الإجماع إلى الأغلبية، تفعيل إنشاء سوق عربية مشتركة، تغيير نظام العضوية وجعله ذى مستويين : الأعضاء كاملى العضوية، وعضوية مراقبة تمنح للدول الإقليمية ذات العلاقة القوية بالمنطقة العربية، إنشاء جهاز أمنى عربى.

٣- ضرورة عدم الفصل بين الأولوية الأقتصادية، والأولوية السياسية / الإستراتيجية فى العمل العربى المشترك .

٤- المزج بين التحرك العربى الرسمى الحكومى، والعمل الشعبى العربى الحر. فمن المهم أن يكون فى الإصلاح المرتقب مساحة للشعوب العربية والمجتمعات المدنية، فبدون أساس شعبى يصبح كل شئ فوقياً يسهل فصمه.

ومن ناحية أخرى أكدت أعمال الندوة عدم الانفصال بين البعد العربى والإقليمى سواء فيما يتصل بالعراق أو فلسطين، وربما أيضاً الاصلاحات الداخلية، واهتمت ورقة د. محمد السعيد إدريس بآفاق التنسيق والتشاور المصرى مع إيران وتركيا على ضوء متطلبات ما بعد احتلال العراق وانهيار عملية التسوية السلمية مع إسرائيل. ويكتسب هذا البعد أهميته لأنه أحد الخيارات الصعبة المطروحة أمام مصر لإدارة عواقب الهيمنة الأمريكية. وهذا الخيار هو الصدام مع الإرادة الأمريكية لصالح حزمة من التحالفات الإقليمية البديلة المشكوك فى جديتها . فإذا كان بديل التبعية الكاملة الذى تحدد فيه واشنطن أجندة مصر الإقليمية ويرفض أن تقود مصر المنطقة نحو أهداف تتعارض مع أجندة الهيمنة، بديلاً صعباً لا يمكن لمصر أن تقبله

بسهولة لأنه يحمل كثير من المخاطر على المصالح الوطنية المصرية والعربية، فإن البديل الآخر ألا وهو توظيف تحالفات مع إيران وتركيا، فهو يواجه من الفرص بقدر ما يواجه من التحديات والقيود ولا تتوافر المرتكزات الحقيقية للمراهنة على إمكانية تحقيقه وتحمل تبعاته، وذلك فى ظل ضغوط البيئة العالمية على أطراف المثلث .

ومع ذلك يطرح د. إدريس ثلاث فرص حقيقية لدور مصرى قيادى ضمن أطر ثلاثة للتعاون مع تركيا وإيران (تعاون إقليمى ثنائى، تعاون ثلاثى، تعاون من خلال الجامعة العربية). أما الفرص الثلاثة فهى التعاون الأمنى والإستراتيجى، فرص التعاون الاقتصادى لتكوين منطقة تجارة حرة، التعاون الثقافى ضمن إطار حضارى يكثف الدعوة إلى حوار الحضارات.

وإذا كانت أعمال الندوة قد بينت كل من القيود والفرص الخاصة بالتعاون مع روسيا والاتحاد الأوروبى والصين فى مواجهة مشروع الهيمنة الأمريكية، إلا أن الاتحاه الغالب فى المداخلات تمحور حول أهمية التكامل بين منطلق الإصلاح الداخلى والمنطلق العربى ومنطلق الحوار الإقليمى كأساس لإدارة عواقب هذه الهيمنة .

ثالثاً : ما هو المطلوب من أجل العراق؟ وهل تم استدعاء القضية الفلسطينية وخريطة الطريق؟

انعقدت الندوة تحت عنوان بعد العدوان على العراق ومع ذلك لم يحظ الداخل العراقى بعد الاحتلال بموقع مستقل فى جدول أعمال الندوة. فلقد كانت واقعة العدوان وواقعة سقوط بغداد وواقعة الاحتلال هى المحك -كما تحدد فى أهداف الندوة ومن توقيت انعقادها- بعد ما يقرب من الشهر ونصف من سقوط بغداد. وإذا كانت وطأة هذه الوقائع قد اقتضت التدبر

السريع فى تداعياتها فى حد ذاتها، إلا أن المطلوب من أجل العراق قد احتل المواقع التالية فى مداخلات الندوة:

عند مناقشة الآثار الاقتصادية للعدوان وأبعادها السياسية أقترح د. محمود عبد الفضيل ما يلى :

- وجوب التحرك العربى لمعاونة العراق فى مسألة الديون والتعويضات التى ستؤدى إلى إنهاء إمكانية أى نهوض للاقتصاد العراقى –بل يجب الإعداد لأن يطالب العراق بتعويضات، نظراً لأنه لم يعلن الحرب على أمريكا، ولم تثبت الادعاءات بوجود أسلحة دمار شامل مما ينهى مشروعية الحرب.
- وجوب التحرك الرسمى والشعبى العربى على جميع المستويات لإفشال مشاريع الشرق أوسطية، وتقصير فترة الاحتلال الأمريكى، والمساهمة الإيجابية فى إدارة مشاريع إعادة إعمار العراق.

كما طرح د. حسن أبو طالب بشأن كيفية تفعيل مصر لدورها من أجل تحرير العراق من الاحتلال وإعادة استقلاله مايلى :

❖ انفتاح مصر على القوى العراقية الفاعلة المرشحة لأن تقود إعادة بناء العراق أو على الأقل المشاركة فى هذا البناء بالتوافق والتنسيق مع قوة الاحتلال فى مرحلة أولى ثم كحكومة مستقلة فى مرحلة ثالثة.

❖ تحذير مصر الدائم بخطورة تشكيل توازن دينى أو عرقى زائف فى العراق لأغراض ترتبط بمصالح خارجية.

❖ التأكيد على أن الاحتلال أمر مؤقت ويجب أن يساعد على حل المشكلات الأمنية العاجلة، ويجب أن يتم إنهائه بأسرع وقت ممكن.

❖ الموقف الشامل من ضرورة إنهاء احتلال العراق هو المظلة التى يمكن لمصر أن تقدم فى إطارها خبرات فى مجالات معينة مثل القانون والقضاء.

❖ توظيف الشرعية العربية لمساعدة العراق على استعادة استقلاله كاملاً ومن هنا ضرورة عدم منح الشرعية السياسية لأية إدارة مدنية أو عسكرية أجنبية فى العراق، والإصرار على تسريع عملية تشكيل حكومة انتقالية عراقية وطنية غير مفروضة من الخارج تكون بمثابة مرحلة نحو إنهاء الاحتلال .

❖ التنسيق مع قوى إقليمية أخرى لا يمكن تجاهلها ومن هنا ضرورة التعامل الواقعى مع إيران مهما كانت موانع استعادة العلاقات الدبلوماسية معها كاملة حتى الآن.

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من استمرار استدعاء أعمال الندوة -وفى مواقع متفرقة منها- المشروع إسرائيلى للهيمنة المتحالف مع المشروع الأمريكى من أجل إعادة رسم خرائط المنطقة، أو للمكاسب والخسائر النسبية التى حققها طرفا التسوية السلمية حتى الآن، أو للدور الإسرائيلى - والصهيونى الخفى والظاهر فى أحداث العراق وأبعادها السياسية والاقتصادية على حد سواء- فلم يتوقف مخطط الندوة تفصيلاً عند دلالات العدوان على العراق واحتلالها بالنسبة للقضية الفلسطينية وموقف مصر منها. ومع ذلك فإن بعض المداخلات أبرزت أن الصراع حول العراق ومستقبل الوجود الأمريكى فى العراق لا ينفصل عن مستقبل استقرار إسرائيل ومستقبل التسوية وعن هيمنة العامل الإسرائيلى على القرار الأمريكى الشرق أوسطى، ونظراً للتداخل الشديد بين فلسطين والعراق.

كذلك أشارت مداخلات أخرى، إلى إنه رغم خطورة ما جرى ويجرى فى العراق، تظل القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر -ومن زوايا عدة- قضية القضايا العربية والإقليمية، لأنها القضية الأم التى يتفرع عنها قضايا أخرى كبيرة.

وحول مستقبل خريطة العراق (وكان قد بدأ تحريكها حال إنعقاد الندوة) فلقد قدم د. حسن أبو طالب الملاحظات التالية:

- ضرورة تمسك مصر بمفهوم التسوية الشاملة والعادلة وعدم تقديم تنازلات للولايات المتحدة أو إسرائيل.
- عدم اعتبار التحرك الأمريكى لدفع تطبيق خريطة الطريق بمثابة نهاية المطاف لأنه قد لا يدوم طويلاً.
- عدم تجاهل الدور الأوروبى مهما كانت محدوديته والقيود عليه
- توظيف مصر لثقلها المعنوى من أجل التوصل إلى تنسيق فلسطينى – فلسطينى فاعل وثابت.

والحمد لله .....

د. نادية مصطفى

د. عمرو دَرَّاج

التعريف بالمشاركين*

أولاً : رؤساء الجلسات

د/ حسن نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د/ عمرو درّاج	نائب رئيس مجلس إدارة نادى أعضاء هيئة التدريس – جامعة القاهرة
د/ كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د/ نازلى معوض أحمد	أستاذ العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

ثانياً : مقدمى الأوراق

د/ أحمد عبد الله	طبيب نفسى وباحث ومدير تنفيذى لمجموعة الجنوب للدراسات
د/ حسن أبو طالب	رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جريدة الأهرام
د/ حورية مجاهد	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
المستشار/ طارق البشرى	نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً)
أ/ فؤاد السعيد	خبير – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
د/ محمد السعيد إدريس	رئيس مجلة مختارات إيرانية – رئيس مركز دراسات الثورة – جريدة الأهرام
د/ محمد نبيل فؤاد	أستاذ العلوم الاستراتيجية
د/ محمود عبد الفضيل	أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د/ مصطفى علوى	مدير تحرير مجلة النهضة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د/ مصطفى كامل السيد	مدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د/ نادية محمود مصطفى	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

ثالثاً: المتداخلين

م/ أحمد بهاء الدين شعبان	مهندس–رئيس لجنة المقاطعة الشعبية لدعم المقاومة الفلسطينية
د/ أحمد ثابت	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
د/ أحمد شوقى الحفنى	خبير استراتيجى
د/ أحمد عامر	أستاذ – قسم الرياضيات – كلية العلوم – جامعة القاهرة
أ/ أسامة مخيمر	خبير – المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط
أ/ أمجد جبريل	باحث فلسطينى
د/ إيمان المحلاوى	أستاذ – كلية الهندسة – جامعة القاهرة
د/ جمال حشمت	أستاذ مساعد – جامعة الأسكندرية
د/ جهاد عودة	أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة الخارجية وإدارة الأعمال جامعة حلوان
ل.د/ زكريا حسين	المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا – مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
د/ صلاح عز	أستاذ – كلية الهندسة – جامعة القاهرة
د/ عبد الحليم محمود	أستاذ علم النفس – كلية الآداب – جامعة القاهرة
د/ مجدى قرقر	أستاذ مساعد – كلية التخطيط العمرانى – جامعة القاهرة
د/ محمد السيد الجلنيد	رئيس قسم الفلسفة – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة
د/ محمد المحمدى ماضى	أستاذ الإدارة الاستراتيجية – كلية التجارة – جامعة القاهرة
د/ محمد يوسف	أستاذ – كلية الطب – جامعة القاهرة
د/ محمود أبو زيد	أستاذ – كلية الطب – جامعة القاهرة
د/ نبهان سويلم	مدير المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط
د/ هانى الحسينى	مدرس – قسم الرياضيات – كلية العلوم – جامعة القاهرة

* الأسماء مرتبة أبجدياً

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمال المنوفى — عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز:

د.نادية محمود مصطفى — أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

نائب مدير المركز:

د. علا أبو زيد — أستاذ العلوم السياسية بالكلية



أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "



قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لازمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية –الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية–الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢–١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٧	المصــــالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)
٧١	التحلــيل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانـــتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	مــنظمة المؤتمــر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصـــر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطـــور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩ (ط٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقـــات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(٣)	د.على الدين هــــلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية في مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمى العربى	د.أحمد الرشيــــدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علــوى (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علىّ الدين هلال د. بهجت قرنــى (محرران)
٩٣	العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعـــة (محرران)
٩٤	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل فى مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٥	الفكر السياسى المصرى المعاصر	د. عــلا أبــو زيــد (محرر)


طبعت بمطابع
الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
ت : ٤٣٠٧٥٢٦ - ٢٠٥٥٦٨٨
القاهرة